زياد ماجد

سوريا

الثورة اليتيمة

سوريا

الثورة اليتيمة

زياد ماجد

سوريا
الثورة اليتيمة

شرق الكتاب

الشكر لِنادية عيساوي وفيفي أبو ديب
ولِهند درويش وفاروق مردم بك

صورة الغلاف لِـ«عدسة شاب مزّاوي»
والخطوط لِحسين ماجد

إلى الناشطات والناشطين الإعلاميّين والحقوقيّين في
سوريا الذين دفعوا ويدفعون أغلى الأثمان لتوثيق يوميّات
الثورة ولمنع النسيان من إخفاء وجوه الناس وآمالهم
بالحرّية والكرامة والعدالة...

تمهيد

منذ اندلاع الثورة السورية في آذار/مارس ٢٠١١، منادية بالحرّية والكرامة وإنهاء أربعة عقود من حكم الاستبداد، ورغم سقوط أكثر من ١٣٠ ألف قتيل (بينهم أكثر من ١١ ألف طفل) وإصابة واعتقال وتعذيب وتشريد أكثر من ٨ ملايين شخص (خرج مليونان ونصف المليون منهم من سوريا)، ورغم هول الدمار الذي لحق بالمدن والبلدات السورية نتيجة قصف نظام الأسد لها بالصواريخ الباليستية وقنابل الطيران وبراميله المتفجّرة، ورغم ملايين الصور والأفلام والشهادات التي توثّق مأساة الشعب السوري، ورغم استخدام الأسد الأسلحة الكيماوية ضد مدنيّين في أكثر من منطقة سورية، وبخاصة في غوطة دمشق في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، يستمرّ تلكّؤ مؤسّسات «المجتمع الدولي» السياسية والقانونية والإنسانية عن القيام بواجبها تجاه الشعب السوري. ويستمرّ كذلك تقديم المبرّرات والأعذار من قبل حكومات ومنظمّات وأفراد مؤثّرين في الرأي العام، لعدم القيام بعمل يساعد السوريّين، وينهي كابوس الاستبداد والعنف الذي يتحكّم بهم منذ ٤٣ عامًا، أي

منذ الانقلاب الذي قاد حافظ الأسد إلى السلطة في دمشق. أكثر من ذلك، ثمة مواقف تصدر عن مثقّفين وعن تيارات سياسية ووسائل إعلام، تراوح بين تأييد النظام الأسدي بحجة «المؤامرات الإمبريالية» عليه أو بحجّة «علمانيّته وتقدّميّته»، مقابل ما تعدّه «إسلامية ورجعيّة» خصومه، وبين الحياد تجاه المقتلة السورية، على أساس أن جميع الأطراف فيها «متساوون عنفًا وبربرية»، وأنها تقع في منطقة شرق أوسطية معقّدة أمورها و«غير واضحة»، ولا ينبغي التدخّل فيها كي لا تزداد تعقيدًا. وكل هذا لا يؤدّي إلا إلى استمرار آلة الإجرام والتدمير، ولا يشي بغير إفلاس أخلاقي ومعضلة سياسية، مفادها تراجع القِيم والمفاهيم الإنسانية الكونيّة، وتمكّن نظام حُكمٍ مدعوم من قوى إقليمية ودولية (إيران وروسيا بخاصة) من ارتكاب المجازر ضد من يُفترض أنه شعبه، من دون مساءلة ومحاسبة قانونية له.

لماذا هذا التردّد العربي والدولي تجاه الوضع في سوريا؟ ولماذا استمرّ النظام الأسديّ «محصّنًا» خارجيًا، رغم فظاعاته التي عدّتها تقارير منظمات حقوق إنسان «جرائم ضد الإنسانية»؟ وكيف صمدت الثورة ومجتمعها، رغم كلّ ما تعرّضت له من عنف وقهر؟ وإلى أي حدّ يمكن القول إن التراب السوري تحوّل مع الوقت إلى ساحة تصفية حسابات إقليمية وعالمية وأرض صراع مذهبي؟

لا يدّعي هذا الكتاب تقديم إجابات حاسمة عن التساؤلات المذكورة التي ما برح ملايين السوريين والسوريّات وأصدقاؤهم يطرحونها. لكنّه يحاول أن يقرأ بعضًا من أوجه الثورة في سوريا، وردّ النظام الأسدي شديد الضراوة عليها. كما يحاول أن يعرض للتحالفات «الخارجية» للنظام وللمعارضة ولبعض سياساتها وتداعياتها على الواقع السوري، محاججًا

ضدّ مقولات خصوم الثورة السورية الذين شكّكوا بها وبمشروعيّتها منذ يومها الأول، باحثًا في أسباب تمنّع قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي عن مناصرتها أو عن إظهار تضامن إنساني واسع مع الشعب السوري في مأساته.

الكتاب، هو إذًا، محاولة من كاتبه، لتسليط ضوء على جوانب محدّدة من «المسألة السورية» على مقربةٍ من الذكرى الثالثة لانطلاق ثورة تبدو «يتيمة»[1]. وهو مساهمة تستكمل مساهمات كثيرة سبقته في السياق ذاته[2]، فتلتقي مع بعضها وتفترق مع بعضها الآخر، وتظلّ في كلّ

١. إستخدم فاروق مردم بك في مقالته في مجلة «بوليتيس» الفرنسية في ١ آذار/مارس ٢٠١٢ عبارة «الثورة اليتيمة» ليصف الثورة السورية في ذكراها السنوية الأولى. ولم يفقد التوصيف هذا دقّته اليوم، فهو يختزن الكثير من الدلالات في ما خصّ علاقة العالم بسوريا. وقد اتّخذتُ منه عنوانًا لهذا الكتاب.

٢. صدرت في الأشهر الأخيرة عدّة كتب ودراسات حول الثورة السورية ومجرياتها وحول استراتيجيات النظام تجاهها، ولم يُتَح لي بعدُ الاطّلاع عليها جميعِها.
من بين هذه الكتب والدراسات أذكر على سبيل المثال لا للحصر:
بالعربية: محمد أبي سمرا، موت الأبد الأسدي (دار رياض الريّس ٢٠١٢)؛ مسألة أكراد سوريا، محمد جمال باروت وحمزة مصطفى المصطفى ومجموعة باحثين (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات٢٠١٢)؛ سلامة كيلة، الثورة السورية: واقعها وآفاقها (دار أطلس ٢٠١٢)؛ عبد الله أمين الحلاق، هواجس الأمل الجريح (دار مدارك ٢٠١٣)؛ حازم نهار وجاد الكريم الجباعي ومجموعة باحثين، خلفيات الثورة، دراسة سورية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٣)؛ عزمي بشارة، سورية: درب الآلام نحو الحرّية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ٢٠١٣)؛ مجموعة مؤلّفين، استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية (مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية ٢٠١٣)؛ مجموعة مؤلّفين، عوامل النزاع الأهلي والسلم الأهلي في سوريا (مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا ٢٠١٣)، إضافة إلى أعمال توثيقية أدبية سياسية كعمل سمر يزبك، تقاطع نيران (دار الآداب، ٢٠١٢) ودواوين وروايات ونصوص لأدبيات وأدباء سوريين من أجيال مختلفة.

الأحوال قاصرة عن الإحاطة بجميع ما يتعلّق بالثورة السورية من قضايا ومن تحدّيات وصعاب جِسام...

ز. م.
تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

بالفرنسية: جان بيار فيليو، الشرق الأوسط الجديد (فايار ٢٠١٣) وأكتب لكم من حلب (دونويل ٢٠١٣)؛ وجيلبر الأشقر، الشعب يريد (آكت سود ٢٠١٣)؛ جان بيار بيران، الموت هو خادمي (فايار ٢٠١٣)؛ إضافة إلى كتب – شهادات أو يوميّات لصحافيين عاشوا في مدينة حمص وفي مناطق سورية أُخرى خلال العامين الأوّلين من عمر الثورة (جوناثان ليتل، دفاتر حمص، غاليمار ٢٠١٢؛ إديثبوفييه، غرفة مطلّة على الحرب، فلاماريون ٢٠١٢).

بالانكليزية: ستيفان ستار، الانتفاضة السورية (هيرست ٢٠١٢)؛ إميل حكيّم، الانتفاضة السورية والشرخ في المشرق (أديلفي ٢٠١٣).

مقدمة
الثورات العربية و«الاستثناء» السوري

شهد مطلع العام ٢٠١١ تعاظم انتفاضاتٍ شعبية وانطلاق ثورات تحرّرٍ من الطغيان السياسي تتَتابع اليوم مساراتها المتعرّجة وتتبلور نتائجها المختلفة في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين، في حين تحوّلت الثورة في سوريا، لِما واجهته من عنف النظام الضاري، إلى كفاحٍ مسلّح مرير ومتواصل.

ويمكن القول إن المشترَك في هذه الثورات، بمعزل عن اختلاف ظروفها وأشكالها ومآلاتها وتعاطي الأنظمة القائمة والقوى الأمنية والعسكرية معها، أنها حصلت في لحظة «نضجت» فيها آثار الكثير من التبدّلات الديموغرافية والعمرانية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات العربية. وتفاعلت فيها أيضًا الكثير من العوامل السياسية الداخلية والخارجية التي وجدت طريقها إلى إعلام لم يعد تقييده أو حجبه ممكنًا.

من هذه التبدّلات والعوامل، ما يرتبط بتغوّل أنظمة الاستبداد، وتعاظم الفساد في أوساط المرتبطين بها وشبكاتهم، وبلوغه مراتب غير

مسبوقة من الفجور والاستهزاء بالقوانين (حتى الشكليّ منها)، لإظهار حصانة سياسية وسطوة مطلقة لا تخشى «فضيحة» أو مساءلة قضائية. وفي هذا التمادي في قهر المجتمع وإذلال قطاعات واسعة منه، ما دفع بعضها إلى رفض الاستمرار في الصمت والاستكانة.

ومنها ما يتعلّق بارتفاع نسبة التعليم بين العرب، وتراجع الأمّية في مختلف البلدان، ولو بمعدّلات متفاوتة، وبروز جيل جديد يملك الكثير من مقوّمات التمرّد على منظومات استسلم لها أهله على مدى عقود. فهو متّصل بما تتيحه شبكات المعلوماتية من تواصل مع العالم، وهو ذو فرديّة أعلى، توقظ وعيه بذاته وكرامته الشخصية، وهو كذلك أكثر قدرة على الحركة بعد انتشار وسائل النقل وتراجع الرقابة الأُسريّة على مسائل مثل «الخروج من المسكن» أو مواقيت العودة إليه.

ومنها كذلك توسّع المدن وضواحيها وتعاظم أعداد ساكنيها على نحو يُتيح التواصل الترابي المباشر بين كتل بشرية تتشارك الخصائص المكانية، ولو كانت من خلفيات أو أصول مختلفة.

ومنها أيضًا التبدّلات الديموغرافية التي شهدتها المجتمعات العربية عمومًا، لا سيّما في العقدين الأخيرين، لجهة تباطؤ النموّ السكّاني وانخفاض معدّلات الخصوبة وارتفاع سنّ الزواج، وبالتالي تأخّر سنّ الإنجاب، وما يعنيه الأمر من توفير حيّز أكبر للجيل الجديد كي ينشط سياسيًا من دون أن تُعيقه المسؤوليات والأعباء الاجتماعية المُبكرة بالمقدار نفسه الذي كانت تُعيق الأجيال التي سبقته[1]. وهذا، معطوفًا على

١. لِقراءة حول التحوّلات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، يمكن مراجعة إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وقد جُمع قسم هام منها في تقرير «تحدّيات التنمية» Arab Development Challenges report, UNDP, 2011.

تقدّم الخيارات الفردية ويُسر الحركة واتساع الفضاء المسكون وتواصل أحيائه المأهولة، سمح للشباب بالنزول إلى الساحات، ودفع شابات من بيئات اجتماعية متنوّعة إلى مشاركتهم، تأكيدًا لمساواتهنّ بهم تطلّعاتٍ ومتطلّبات، بمعزل عن الرحلة الشاقة التي ما زالت تنتظرهنّ لفرض حضورهنّ وانتزاع حقوقهنّ المسروقة أو المنسيّة.

ومنها أيضًا وأيضًا ما يتّصل بتبعات التحوّلات الاقتصادية منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، التي همّشت قطاعات إنتاجية زراعية وصناعية واسعة الاستقطاب لليد العاملة لصالح قطاعات جديدة خدماتية أو تجارية أو مالية أو عقارية غير كافية لخلق فرص عمل وفيرة أو توزيع للثروة أو تأمين مقوّمات تنمية متوازنة. وقد رافق الأمر ارتفاع في بطالة حَمَلة الشهادات الذين لم يستوعبهم سوق العمل بعد إنجازهم دراساتهم الجامعية، فتحوّل كثر بينهم إلى طالبي هجرة أو دُعاة تمرّد، وتضاعفت في الحالين نقمتهم على الأوضاع السائدة ومشاعرهم بالتعرّض للظلم والتهميش[٢].

وقد أضافت مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك وتويتر ويوتيوب والمدوّنات بخاصة) التي وفّرها توسّع شبكات الإنترنت في المنطقة (وتزايد عدد مستخدميها والمتّصلين بها باطّراد في العقد المنصرم) إلى كّل ما ذُكر، عنصرًا هامًا جعل الإعلام بلا قيود، ومكّن المواطنين من التحاور وإنتاج المواقف السياسية[٣]. وإن كانت المبالغة قد سادت

٢. وصلت نسبة البطالة في أوساط الشباب في المنطقة العربية عشية الثورات إلى ٢٤ في المئة، في حين أن المتوسّط العالمي لا يتخطّى حدود ١٢ في المئة.

٣. علاوة على ذلك وربطًا به، لعبت الهواتف المحمولة (لا سيّما «الذكية» منها) بكاميراتها الذاتية وبخدمة الرسائل القصيرة سلاحًا هامًا صعُب ضبطه أو توقيف جميع أصحابه.

لفترة، في ما خصّ دور الأدوات الرقمية المذكورة باعتبارها منطلق الثورات، فإن بعض المسافة يتيح اليوم القول إنها لعبت دورًا تحريضيًا، لأنها بالتحديد، استُخدمت للتعبئة وللدعوة إلى التظاهر «الواقعي» الذي حصل، ولكنّها لولا حصوله لظلّت حيّزًا افتراضيًا قليل الأثر السياسي في الميادين والساحات وأماكن التحرّك الشعبي.

يبقى أن انتشار «البثّ المباشر» الذي تكفّلت به وسائل إعلام مرئي وفضائيات ومواقع «لايف ستريمينغ»، ولّد مع الأحداث تعاطفًا شعبيًا من دون مفعول رجعي (كما كان يجري في السابق)، فتحرّك الناس في توقيت الأحداث نفسه (وليس بعد انقضائها) لنُصرة المتظاهرين أو المعتصمين الأوائل[٤].

البحث عن الزمن الضائع

إلى ذلك، عبّرت الثورات العربية في بعض جوانبها عن توقٍ لاحتلال (أو تحرير) مكان «الفعل السياسي»، أي وسط المدينة. فمِن تونس إلى القاهرة، ومن صنعاء إلى المنامة، ومن بنغازي إلى درعا وحمص، تمركزت أولى الحشود الضخمة بين مطلع العام ٢٠١١ وشهره الثالث في الساحات الرئيسية (أو حاولت ذلك)، لتتوّج أيّامًا (أو أسابيع) من التظاهرات والتجمّعات المتفرّقة (والتأسيسية). وليس ظهور الأغاني والهتافات كما

٤. لِقراءة حول مقدّمات الثورات العربية وظروفها، وحول مواقع التواصل الاجتماعي وما وفّرته الثورة الرقمية، يمكن مراجعة كتاب الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية «الربيع العربي – ثورات الخلاص من الاستبداد» الصادر في بيروت عن «شرق الكتاب» (٢٠١٣)، لا سيّما الفصلين الأول («عمليّة الانتقال إلى الديمقراطية» لحسن كريّم) والأخير («دور الإعلام الاجتماعي في الربيع العربي» لنزيه درويش).

الغرافيتي والكتابة على الجدران، إلّا جزءًا من عملية الاحتلال إيّاها، ومحاولة لتحصينها وحمايتها وتعديل المشهد «المكاني» لجعله حاضنةً لها. فاستبدال صوَر الطغاة وشعارات حكمهم المسيطرة على الساحات والشوارع الكبرى والمعادية لكل حشد بشري «مستقلّ» بموجب قوانين الطوارئ (أو «مكافحة الإرهاب») بشعارات الحرّية وبالرسوم الملوّنة وبالقول السياسي، تعني تملّكًا للحيّز المواطني المشترك، وتمثّل تجسيدًا لهتاف أطلقته الحناجر منذ انفلات الغضب وخروج الكوكبة الأولى من المتظاهرين (الشهداء في حالات كثيرة): «الشعب يريد إسقاط النظام»...

وعبّرت الثورات العربية أيضًا، عن رغبة إنسانية لأفراد ولجماعات باستعادة رابطة «التضامن»، كرابطة تمنع الاستفراد بالضعفاء، أو تمنع الاستضعاف ذاته الذي تمارسه الأنظمة والأجهزة المخابراتية، والذي يدفع ثمنه من لا «سند» لهم أو لا حماية، أو من يُستهدف لمواقف بعينها ولما يمثّل. فقوة الحشد، والطاقة المنبعثة من الاعتصامات والتظاهرات الضخمة والعاطفة التي قد تضع في مرتبة واحدة بشرًا لا احتمالات مساواة بينهم في «حياتهم العادية» وفي يوميّاتهم ومِهنهم (أو حتى تعطّلهم) تخلق إحساسًا فرديًا وجماعيًا بالقدرة على مواجهة أصعب الأمور، وبالعبور تكافلًا وتعاضدًا من مرحلة الخطر إلى ما يشبه الظفر الذي يشعر كل واحد/واحدة بأن له/لها قسطًا فيه[٥].

٥. المناسبات والأمكنة الوحيدة التي كانت تتيح شيئًا من مشاعر التضامن و«السند» بين الناس قبل لحظة الثورات في هذه المنطقة، ولو على نحو مغاير في المضامين والمرامي، هي المناسبات الدينية في المساجد والمباريات الحسّاسة في كرة القدم في الملاعب! وهذا يفسّر بعض أسباب تحوّل كثرة من المصلّين وكثرة من جماعات «الأولتراس» (أو مشجّعي كرة القدم المتعصبّين) إلى الكتل الأكثر تنظيمًا وبروزًا بين حشود المتظاهرين، وإلى رؤوس الحربة أحيانًا في الدفاع عن الحشود عند مهاجمتها من قبل رجال الأمن والرعاع العاملين معهم في أكثر من بلدة ومدينة.

الأهمّ من ذلك ربما، أو الأبعد أثرًا في السياسة وأطوارها المستقبلية، أن الثورات العربية عبّرت، خصوصًا، عن رغبة في تملّك الزمن السياسي، أو لنقل في استعادته وفي إنهاء تجميده الذي سعى إليه الحكّام، إذ رفعوا شعارهم الأشهر «إلى الأبد». فالزمن السياسي توقّف في أنظمة القمع وانتخابات الـ٩٩ في المئة (الثابتة عقدًا بعد عقد على نِسبِها المئوية). وفِعل التوريث العائلي للسلطة أو محاولته في الجمهوريات هدف إلى تكريس «المسعى التأبيدي»، وكذا حصر الهتافات «الموالية» بالجاهزية الشعبية للفناء كي يبقى الرئيس/الملك «الخالد» أو كي ينجح في تأجيل مقتضيات الزمن (هتاف «بالروح بالدم نفديك يا...» نموذجًا).

وقد بدت الثورتان الليبية والسورية، اللَتان واجهتا مستويات العنف القمعي الأعلى منذ بداياتها، واللتان اندلعتا ضد النظامين الأشدّ استبدادًا وشخصنة وقبليّة/عائلية، الأكثر تصميمًا على استعادة الزمن السياسي، أو استئناف الحياة من لحظة سابقة لمصادرة القذافي وآل الأسد السُلطة في طرابلس ودمشق.

وليس تفصيلًا بهذا المعنى، أن يستعيد الليبيون في ثورتهم العلَمَ الذي رفعه آباؤهم وأجدادهم بعد الاستقلال العام ١٩٥١، طارِدين من حاضرهم ومن مُستقبلهم علَم القذافي وأحاديّته اللونيّة التي تُشبه الأحاديّة السياسية (والفردية – العائلية) التي أقامَها بِدءًا من العام ١٩٦٩، والتي صبغها بالخَضار واعتمدها تسميةً لكتاب فُرِضت «دراسته» على الشعب الليبي.

ولم تكُن صدفة كذلك أن يستعيد السوريون في ثورتهم علَم بلادهم الذي حيّوه لحظة الاستقلال والجلاء عام ١٩٤٦ واعتُمد حتى العام ١٩٥٨ حين استُبدل لثلاث سنوات بعلَم الوحدة مع مصر الناصرية، قبل

أن يعودَ مع الانفصال لسنتين ثم ينزعه البعث العام ١٩٦٣ ويرفع مكانه علَم الوحدة من جديد.

ففي الحالتين الليبية والسورية، ورغم كل الفوارق، برزت رغبة عارمة في الطيّ السريع لصفحة عقود من الحكم بكل ما حوَته من رموز. وفي الحالتين الليبية والسورية أيضًا، كما في حالات عربية أخرى، عُبّر في الكثير من المناسبات عن حنين لمرحلة أربعينات وخمسينات القرن الماضي، وعن توقٍ لاستِئنافها من حيث انقطعت بعد بتر الانقلابات لها وتأسيسها جمهوريات (وجماهيريات) خوف وقوانين طوارئ. فالمرحلة تلك عرفت في عدد من بلدان المنطقة أنظمة ذات نخب سياسية حملت بعض سمات الانفتاح في مجال الحريات العامة والخاصة وبعض الاهتمام بعلوم الإدارة والديبلوماسية والاقتصاد وغيرها من مستلزمات بناء الدول وتدبّر شؤونها، ولو أنها صدّت باب الارتقاء الاجتماعي (في الأرياف بشكل خاص) وضيّقت هوامش المشاركة السياسية من دون أن تُلغيها أو أن تعتمد العنف السافر وسيلة لمنع تطورّها وارتقائها.

والأنظمة تلك كانت قابلة على الأرجح للإصلاح، ببطء، لو لم تُطحها الانقلابات الحاملة نُخبًا عسكرية وأمنيّة تستظل بشعارات العدالة والحرية والوحدة العربية وتحرير فلسطين لتفرض استبدادًا وطغيانًا أرادتهما «أبديّين» خارج الزمن.

على أن العودة إلى الزمن هذه، لا تعني انتصار الحنين. ولا تعني كذلك القدرة على استئناف حياة سياسية من لحظة سابقة. فالتقاء الزمن السياسي المُستعاد مع التحدّيات المتراكمة أو تلك المستجدّة، يولّد لحظة شديدة الصعوبة والاضطراب. وهذا ما خبره الليبيون (وما زالوا) بعد سقوط القذافي في آب/أغسطس ٢٠١١ إثر معارك عنيفة تبعها تدخّل

عسكري تولّاه «حلف شمال الأطلسي» (بغطاء من «جامعة الدول العربية» ومن قرار صادر عن مجلس الأمن)[٦]. وهذا ما يخبُره السوريون كل يوم منذ قرابة الثلاث سنوات وهم يواجهون نظام بشار الأسد من جهة، وما يكتشفونه داخل مجتمعهم وفي علاقتهم بالعالم وعلاقته بهم من جهة ثانية...

الثورة السورية «الاستثنائية»

قال الرئيس السوري بشار الأسد في مقابلة مع صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إن سوريا «استثناء» وإنها لن تشهد «اضطرابات» أو ثورات كما في مصر وتونس واليمن لأن الشعب السوري داعم لخيارات السياسة الخارجية السورية ولأنه (أي بشّار) قريب من الناس ويعرفهم، ولأن النظام في دمشق بدأ

٦. صدر القرار ١٩٧٣ بتاريخ ١٧ آذار/مارس ٢٠١١ عن مجلس الأمن، ودعا (تحت الفصل السابع) إلى حماية المدنيين الليبيين واحترام الاتفاقيات الدولية وفرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا لمنع سلاح الجو في جيش القذافي من المشاركة في المعارك (الدائرة مع الثوار) وتهديد المدنيّين في مدينة بنغازي وباقي المناطق الخارجة عن سيطرته. كما دعا إلى حظر الأسلحة للنظام وتجميد الأموال والأملاك الرسمية «الليبية» في الخارج، وسمح للدول الأعضاء (عبر المنظمات الإقليمية أو الدولية) بالتدخّل المباشر لفرض تطبيق القرار، وهو جاء بالتوازي مع تحرّك لمحكمة العدل الدولية بعد اتهامات للقذافي وأفراد من أسرته ومن المقرّبين إليه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية... على أن تطوّر العمليات العسكرية الأطلسية انطلاقًا من هذا القرار، وعلى نحو أدّى لاحقًا إلى إسقاط القذافي أثار حنق موسكو وبكين اللتين اعتبرتا أن باريس ولندن وواشنطن استخدمت التفويض الأممي ذريعةً من أجل التدخل العسكري لقلب النظام. وفي هذا ما سيتحجّج به الروس والصينيّون لاحقًا لاستخدام حقّ النقض ضد أي قرار أممي يخصّ سوريا.

إصلاحات سياسية، وسيستكملها ببطء بعد تحسين مستويات التربية والتعليم في البلاد كي يكون السوريون جاهزين للسير بها، إذ «قد يؤدّي كل إصلاح سريع إلى فوضى وإلى نتائج سلبية».

بعد أقلّ من شهرين على هذه المقابلة، اندلعت في سوريا الثورة الأكبر بين الثورات العربية. الأكبر لأنها الأكثر جذرية نظرًا لطبيعة النظام الذي تواجه وخصائصه السياسية والاجتماعية والأمنية، والأكبر لأنها تلك التي ستشهد توسّعًا أفقيًا وتظاهرات في عشرات المدن والبلدات في اليوم نفسه، مع جهود إعلامية–مواطنية لتعويض منع النظام الإعلام من تغطيتها، والأكبر لأنها ستتحوّل إلى كفاح وقتال طاحن فرضه حجم العنف الذي مارسه النظام من يومها الأول قتلًا وتعذيبًا واعتقالًا.

بذلك، صارت سوريا «استثناءً» بالفعل، لاستثنائية ثورتها ولاستثنائية عنف النظام الأسدي ضدّها. لكنها صارت استثناء أيضًا لاستثنائية التعاطي العربي والدولي مع أوضاعها، تردّدًا وانقسامًا ثم صراعًا وعجزًا عن حسم الأمور.

ويمكن القول من دون مجازفة إن لهذه «الاستثنائية» السورية ولمقاربات السياسات الدولية للمسألة السورية اليوم جذورًا أو أصولًا تعود إلى حقبة السبعينات من القرن الماضي، أي إلى حقبة تأسيس ما صار يُسمّى بـ«سوريا الأسد»...

I

«سوريا الأسد» ودعاية الممانعة والحداثة

يصعب الوقوف عند كامل أسباب الثورة السورية وخلفيّات تحوّلها إلى كفاح مسلّح، كما يصعب فهم عنف النظام الأسدي الضاري وعوامل تماسكه حتى اللحظة، والانقسام العربي والدولي الحاد، أو التردّد تجاهه، من دون الإحاطة ببعض الظروف التي رافقت تطوّر «الدولة» السورية في بناها وممارساتها الأمنية والسياسية، وفي وظائفها وأدوارها الخارجية، منذ أرسى حافظ الأسد دعائمها العام ١٩٧٠، بعد أعوام سبعة على انقلاب حزب البعث وفرضه قانون الطوارئ في البلاد.

الفصل الأوّل هذا، يعرض لبُنية الحكم الاستبدادي الذي شيّده الأسد الأب، ولسلطته التي عطّلت الحياة السياسية في سوريا. ويعرض كذلك لاستمراريّة حكمه بعد توريثه السلطة لابنه، وللموقع والتحالفات الخارجية التي بنياها، والتي كرّست صورةً لسوريا لم يُترك مكانٌ فيها لداخلها، أي لمجتمعها وناسها، وانحصرت ملامحها (للناظرين إليها من بُعد) في حدودٍ ومهام إقليمية ودولية.

حافظ الأسد، بين مأسسة الاستبداد وبناء الأدوار الخارجية

لعلّ أول ما يفسّر نجاح النظام السوري في ترويض الحياة العامة، بما هي مشاركة سياسية ونشاط اجتماعي وسلوك مواطني، هو قدرته التدريجية على مصادرة الحيز العام ومساحات التعبير وكل فُسح التجمع والانتظام السياسي من خلال الاستيعاب أو الإقصاء. أي أن ما اعتبره ميشال فوكو في وصف التسلّط بأنه «فعل على الفعل» مارسه النظام السوري إلى أقصى الحدود، بحيث تسلّط بالدرجة الأولى، من خلال قانون الطوارئ (الذي أُعلن بعد انقلاب حزب البعث العربي الاشتراكي الأول العام ١٩٦٣) وغيره من القوانين التأسيسية للحكم البعثي، على مواقع المجتمع التي يمكن أن ينطلق منها الفعل السياسي. فأطبق على النقابات والأحزاب والصحف وحاصر القانونيين والمثقفين وسائر قوى المجتمع المدني، وألغى فاعليّتها في مراكز صنع السياسة ومجالات تأثيرها.

وقد شرّح نقولاس فان دام[١] وعددٌ من الباحثين مكوّنات النظام الطائفية والإثنية وصراعاتها التنافسية ضمن المؤسسة العسكرية وحزب البعث الحاكم منذ انقلابه واستلامه السلطة. لكن تشريحهم، على دقّته في تعريف النظام، لا يتناول مختلف جوانب تحالفاته. بهذا المعنى، فإن ما ذهبت إليه إليزابيت بيكار[٢] من أن دراسة الطبقات والشرائح الاجتماعية التي يتكئ عليها هذا النظام وأشكال عملها وديناميات علاقاتها، يفيد

١. نقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة (١٩٩٥) الصادرة طبعته الأولى بالهولندية (١٩٧٧).

٢. إليزابيت بيكار، الحركة التصحيحية في سوريا بين العامين ١٩٧٠ و١٩٨٢ (معهد العلوم السياسية في باريس ١٩٨٥).

لتوسيع حدود التعريف خارج الجهات القيادية (الطائفية أو الإثنية) وآليات تنافسها على السلطة.

فإذا كان النظام قد استند في انقلابه إلى ركائز طائفية (العلويون بخاصة) وعسكرية (الجيش) وحزبية (البعث) ووُفّق في ربطها ببعضها من خلال توحيد مراكز النفوذ فيها (ضباط بعثيون أكثرهم من الطائفة العلوية)، إلا أنه عكس منذ بداية صعوده ديناميات اجتماعية أُخرى. فبحسب حنا بطاطو، كان التحالف الذي قاد البعث في سنواته الأولى (١٩٦٣-١٩٦٨) قائمًا بين جماعات داخل الجيش يتقاسم معظمها جذورًا وتوجهات ريفية متشابهة (أقصى بعضها البعض الآخر في مراحل لاحقة)، وكانت تضم في البداية: «علويين من محافظة اللاذقية، ودروزًا من جبل العرب، وسنّة من منطقة حوران ومن محافظة دير الزور ومن بلدات ريفية صغيرة متعددة. وكان هؤلاء جميعًا من أبناء المزارعين الصغار الذين يبيعون منتجاتهم في أسواق يسيطر عليها تجار دمشق، الذين كانوا ينجحون على الدوام في حمل الحكومة على الاستجابة لرغباتهم. فكانوا، لذلك، قادرين على فرض شروط المتاجرة بأساليب تلبّي مصالحهم. وصارت علاقتهم بالمزارعين (لا سيما الحورانيين منهم) علاقة دائنين بمدينين... وكذلك الأمر بالنسبة إلى علاقة حلب بدير الزور وحماه بمحيطها الريفي»[٣]. لذلك لم يكن مفاجئًا الانتقام من «المدينة» الذي شهدته تلك الفترة البعثية الستّينية (من خلال التضييق على تجّارها وصناعيّيها والنزوع إلى مصادرة أملاكهم)، والذي أخذ أشكالًا أخرى بعد سنوات، أي بعد

٣. حنّا بطاطو، الثورات المصرية والسورية والعراقية، النهج، العدد ٢١، ٢٠٠١.

تسلّم الأسد مقاليد السلطة العام ١٩٧٠[٤]. فالحاكم الجديد الذي أطلق حركته «التصحيحية» غيّر أساليب الانتقام من المدن، واهتدى إلى النصيحة الماكيافيلية التي تدعو لاستبدال خنق المدن باحتلالها وتملّكها. وهو، لتحقيق ذلك، شجّع الهجرات الريفية إلى قلبها وترك ضواحيها تتوسّع. ثم نسج علاقات مع تجّارها ورجال الأعمال فيها، وأفهمهم أن أعمالهم تزدهر إن أمّنوا له الولاء وابتعدوا عن المجال السياسي. وتلاحظ إليزابيت لونغينيس أن المدن التي شهدت هجرات ريفية كثيفة، أي تلك التي اخترق نسيجها «الأمير الجديد» وسكنها، مثل العاصمة دمشق، استكانت لسلطانه وصارت أسلس قيادة من تلك التي ظلّت بناها الاجتماعية أكثر تماسكًا[٥]. أما لماذا تراجعت سائر المدن فيما بعد؟ فالعبرة أو العظة جاءتها العام ١٩٨٢ من تجربة مدينة أخرى، هي حماه، عاد «الأمير» فيها عن نصيحة ماكيافيللي بالاحتلال، وانتقل إلى خيار التدمير[٦]. وأعطى حريق حماه، وغيره من الحرائق المتنقلة في البلاد،

٤. إنقلب الأسد (وزير الدفاع) على رفيقه في حزب البعث ومنافسه صلاح جديد واستولى على الحكم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠. ثم زجّ بجديد في السجن مع الرئيس المستقيل (رفضًا للانقلاب) نور الدين الأتاسي. وقد توفّي جديد في زنزانته بعد ٢٣ عامًا، في حين توفّي الرئيس الأتاسي عام ١٩٩٢ بعد أشهر قليلة من الإفراج عنه بسبب انتشار السرطان في جسمه.

٥. إليزابيت لونغينيس، الطبقة العاملة السورية اليوم، مجلة ميريب، العدد ١٣٤، تموز–آب/يوليو–أغسطس ١٩٨٥.

٦. بعد سيطرة الأخوان المسلمين على بعض أحياء مدينة حماه خلال انتفاضتهم المسلّحة ضد النظام، هاجمت وحدات من الجيش السوري المدينة في شباط/فبراير ١٩٨٢ وقصفتها ثم اقتحمتها وقتلت من سكّانها بين ١٠ آلاف و٣٠ ألف شخص. وكانت قد سبقت أحداث حماه ومجازرها وتبعتها حملات اعتقال طالت الألوف من أعضاء التنظيم الأخواني أو المشتبه بهم بالانتماء إليه. وطالت أيضًا القسم الأكبر من المنتمين

وما رافقها وتلاها من حملات اعتقال وتشريد طالت عشرات آلاف السوريين، هالةً لجيش النظام وأجهزته الأمنية وعنفها الضارب الذي لا يعفي أحدًا إن تعرّض لتهديد أو تحدّ.

ولاستكمال «تثبيت» السلطة، عبر احتلال المدينة، واصل النظام توسيع القطاع العام واستقطاب الموالين له وتركيز أعمالهم في المدن، لا سيما في العاصمة. فارتفع (بحسب بطاطو) عدد مستخدمي الدولة من ٣٤٠٠٠ سنة ١٩٦٠ إلى ٣٣١٠٠٠ سنة ١٩٨٠، وتوسّعت بالتالي قاعدة الحكم الأسدي داخل المؤسسات، وراحت تتمدّد من خلال إدارتها للمصالح العامة وتحكّمها بخدمات المواطنين. ورافق تضخّم القطاع العام في منتصف السبعينات، وبعكس حالات كثيرة، ازدهار في أعمال القطاع الخاص وتجارته في معظم المدن نتيجة الرجوع عن بعض سياسات التأميم الصناعي من جهة، والطفرة النفطية وتدفّق المساعدات الخليجية بعد حرب تشرين مع إسرائيل في العام ١٩٧٣، و«التدخل» السوري في لبنان العام ١٩٧٦ وما أمّنه من موارد ثابتة من جهة أخرى. فساهم ذلك أيضًا في تكريس علاقات النظام مع بعض وجهاء المدن والميسورين فيها.

إلا أن هذه العوامل مجتمعة (توسّع القطاع العام، تحسّن أحوال القطاع الخاص، تدفّق المساعدات والتحويلات نتيجة الطفرة النفطية ومن ثم الحرب اللبنانية)، أدّت إلى ظهور «طبقات بورجوازية» جديدة، يميّز فولكر بيرتس بينها معتمدًا تصنيف «الصناعيين الجدد» و«بورجوازية

إلى «الحزب الشيوعي – المكتب السياسي» وإلى رابطة العمل الشيوعي وإلى عدد آخر من التنظيمات اليسارية ومجموعات البعثيين الموالين للعراق، إضافة إلى من عدّتهم أجهزة الأسد أعداء داخليّين ذوي ارتباطات خارجية (بينهم مئات الفلسطينيين السوريين).

الدولة» و«الطبقة الجديدة»[٧]، أي الطفيلية التي اغتنى المنضوون فيها خلال الصفقات والرشاوى وعمليات التهريب المغطاة من رجالات النظام.

بموازاة ذلك، سيطر النظام على أكثر الأحزاب السياسية من خلال استيعابها والتسبب بالانقسامات في صفوفها. فأنشأ «الجبهة الوطنية التقدمية» العام ١٩٧٢، ضامًّا إليها أحزابًا شيوعية وقومية واشتراكية، بقيت واجهة من دون مشاركة فعلية في القرار. وشكّلت في الوقت عينه تغطية للكثير من سياسات النظام وإجراءاته وامتدادًا له نحو قواعد لم يكن ليحيّدها بسهولة عن العمل السياسي. وهي أيضًا ساعدته على نحو غير مباشر في زج «المنشقّين» عنها أو الخارجين من صفوفها الرافضين الدخول في الجبهة بالسجون (لا سيما في حالة الحزب الشيوعي).

كذلك، قام النظام بالإمساك بالنقابات العمالية، منسّبًا ما بين ٩٥ و٩٩ في المئة من عمّال القطاع العام إليها، ومحوّلًا إياها إلى أدوات «لكوربوراتيسم الدولة» الجديد. أما القضاء، فقد جوّفه وفرض المحاكم الاستثنائية والعسكرية كما المُحاكمات على أساس قانون الطوارئ لتهميش سلطته وتحطيم هيبة أفراده...

تُظهر هذه العوامل أن النظام الحاكم بقيادة حافظ الأسد تخطّى، مع مرور الوقت، الشكل الذي كان اتخذه النظام البعثي منذ استيلائه على السلطة وحتى نهاية العقد الأول من عمره (١٩٦٣-١٩٧٣)، على أنه حكم «عسكري»، ليصبح حكمًا ذا قيادة عسكرية ـ أمنية، لكن بتحالفات وامتدادات ضمن شرائح اجتماعية من فئات ومناطق مختلفة

٧. فولكر بيرتس، الاقتصاد السياسي السوري تحت حكم الأسد (بالإنكليزية)، توريس ١٩٩٥.

صعدت معه واستفادت منه وكوّنت ثروات ومواقع نفوذ وجاه وتأثير ليس من السهل إزاحتها عنها لتحالُفِها مع بعضها ودفاعها عن مصالحها المشتركة رغم ما قد يشوب علاقاتها من تنافس وتنافر.

على أن بُعدًا آخر رافق مسار بناء هذا النظام ومدّه بجزء من عناصر القدرة على التماسك وممارسة أشدّ أنواع العنف، لا سيّما في حقبة الثمانينات، ألا وهو البعد الطائفي. وقد قدّم ميشال سورا في «الدولة البربرية»[٨] أحد أفضل النصوص في تشريح هذا البعد، معتمدًا مفهوم «العصبية» الخلدونية (أو ما أسماه دوركهايم «التكافل الآلي») لشرح الدور الذي لعبته دوائر السلطة والهيئات الأهلية التي أنشأها آل الأسد في عملية تحويل «الجماعة العلوية» إلى طائفة سياسية (على نحو يعدّه سورا شبيهًا بحال بعض الطوائف اللبنانية وقتها). وحصلت عملية التحويل هذه بواسطة خطاب ومصطلحات ربطت «الديني» بـ«السياسي»، وترافقت مع تأسيس جمعيات تعبئة دينية مثل «جمعية المرتضى» لجميل الأسد (شقيق الرئيس). وحصلت أيضًا بواسطة إحياء في الذاكرة الجمعية للنقمة على المدينة بوصفها تاريخًا من الاستغلال لأبناء الريف. وحصلت أخيرًا من خلال التركيز على تنسيب الألوف من شباب الطائفة إلى الجيش وأجهزة المخابرات التي احتلّ معظم المناصب الأساسية فيها ضبّاط علويّون مقرّبون شخصيًا وعائليًا وعشائريًا إلى الأسد.

٨. نُشر مقال ميشال سورا «الدولة البربرية» لأوّل مرّة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ في مجلة «إسبري» الفرنسية موقّعًا باسم مستعار هو جيرار ميشو. وبعد مصرع سورا عند مختطفيه في ضاحية بيروت الجنوبية العام ١٩٨٦، جمع صديقاه جيل كيبيل وأوليفيير مونجان كتاباته عن سوريا ومن ضمنها هذا المقال في كتاب حمل العنوان نفسه، وصدرت نسخته الأولى في باريس العام ١٩٨٨.

بذلك، تمكّن النظام من إقامة عصبية مهيمنة في البلاد، رافق ترسّخها كعنصر ضبط، توسيعٌ تدريجي للشبكات الاقتصادية والنفعية المرتبطة بالنظام. وقد لعبت هذه العصبية دورًا هامًا في عمليات سحق تنظيم الأخوان المسلمين بين العامين ١٩٧٩ و١٩٨٢، وفي تنفيذ المجازر الرهيبة في سجن تدمر (١٩٨٠) ثم في مدينة حماة[٩]...

لكن هل من تفسيرات إضافية لأسباب نجاح النظام في تثبيت دعائمه؟ ولماذا استدامت سيطرته وبدا أن مقاومة المجتمع «للدولة» البعثية تراجعت أو اندثرت طيلة التسعينات؟ هل يفيد التفكّر في العلاقة الشائكة بين «السياسي–العسكري» من جهة و«الاجتماعي–الاقتصادي» من جهة ثانية، لفهم ما جرى؟ وهل يمكن اللجوء إلى خلاصة خلدون النقيب (وغيره من علماء الاجتماع السياسي) في أن الحكم الذي يبدأ تحت أمرة العسكر، غالبًا ما ينتهي إلى «البرقرطة والتسلط وترييف المدن» للإجابة؟

لا يبدو ذلك على الأرجح، رغم وجاهته، كافيًا في الحال السورية لفهم الأسباب كاملةً لما بدا ترويضًا للمجتمع، ذاك الذي سبق وأنتج حيويّات وتحوّلات سياسية متواصلة خلال العقود الأولى التي تلت استقلال «الدولة» السورية وسبقت دخولها «الحقبة الأسدية». الفقرة التالية تقدّم ربّما إسهامًا إضافيًا في الجواب عن هذه الأسئلة...

٩. نجح الأسد، بالاستناد إلى العصبية التي كوّنها في الداخل، وإلى غضّ الطرف أو التواطؤ في الخارج، وإلى الخطاب والشعارات الإيديولوجية المعلنة قومية عربية وعلمانية وكفاحًا ضد الامبريالية والصهيونية، في تحويل الحقل السياسي السوري إلى رماد. لكن نجاحه كان أيضًا نتيجة عجز الأخوان واليساريّين عن توسيع شعبيّتهم أفقيًا، وتمنّع دمشق وبرجوازيّتها عن مناصرتهم، وارتفاع جدران الخوف والصمت التي ابتناها البطش والرعب. وأصدر الرئيس السوري خلال تلك الحقبة القانون ٤٩ القاضي بإعدام المنتسبين إلى تنظيم الأخوان المسلمين، وهو قانون ما زال ساري المفعول حتى اليوم.

التنظيم والطاعة

من أهمّ ما بناه النظام في سوريا في عهد الأسد الأب، ذلك المزيج بين «الشخصنة» التي يتمحور حولها كل إنجاز ويتحوّل عبرها التراجع تقدمًا من ناحية، و«مأسسة» الأدوات القمعية والرقابية التي تدير شؤون البلاد والعباد من ناحية ثانية. وخلق هذا النظام عبر مزيجه المذكور مستويين في التعامل مع المجتمع، وفي الخطاب والممارسة المتبادلة بينهما. الأول ملموس ومادي، والثاني رمزي ومعنوي. وهو في كليهما اعتمد نمطي القيادة (اللتين حلّلهما ماكس فيبير): الكاريسما والتنظيم.

ففي التنظيم، أسّس الأسد أجهزة ومراكز قوى تأتمر به مباشرة عبر المخلصين المزروعين فيها (والمتخاصمين في أغلب الأحيان في ما بينهم)، بحيث تعدّدت الأجهزة المخابراتية المتنافسة[١٠]، تتقدّمها «المخابرات الجوية»، واخترقت كل انتظامات المجتمع، ثم راح يراقب الواحد منها البقية. وتمارس هذه الأجهزة العنف من خلال اجتياح حياة المواطنين الخاصة، ومنعهم من التعاطي بالحياة العامة، والزجّ بهم في السجون أو حتى إرسالهم إلى القبور إن «اقتضى الأمر». ونجح هذا الجو من الرعب والتسلط مع الوقت في تحويل العنف رمزيًا في أكثر الأحيان. فيكفي أن يخاف الناس من بعضهم ويراقبوا ذواتهم ويقمعوا آراءهم كي يستتبّ الأمر للأجهزة وتطمئن إلى سيطرتها.

وفي التنظيم أيضًا، شكّل حزب البعث، بموازاة الجيش والبيروقراطية والقوى المخابراتية المختلفة، أداة أخرى للنظام. فمن خلال منظمّاته الشعبية التي تضم الاتحادات النقابية والشبابية والنسائية والفلاحية،

١٠. لقراءة حول الموضوع، يمكن الاطّلاع على كتاب رضوان زيادة، السلطة والسياسة في سوريا (بالإنكليزية)، توريس ٢٠١١.

وإيلاء فروعه مهمة مراقبة المدارس والجامعات ومناهجها والإعلام العام وبرامجه، وتقديم منح التخصص وتوفير فرص العمل، سيطر هذا الحزب (أو المسؤولون فيه) على الحياة العامة في سوريا.

أما على صعيد الكاريسما والشخصنة، فلم يبدُ الأسد قائدًا لمجتمعه ونظامه فحسب، بل أيضًا وسيلة لإقناع الناس بما ينبغي الاقتناع به. بمعنى آخر، فهو إلى إحاطته نفسه بألقاب ونشرها تحت صوَره وتماثيله المنتشرة في كل أرجاء سوريا، يخلق حقائق و«يُلزم» الجميع بتصديقها. فالأسد هو «القائد والرمز، وهو صلاح الدين القرن العشرين. وهو أيضًا باني سوريا الحديثة الذي أمّن لها الاستقرار والتقدم وحوّلها قوة إقليمية عظمى متحالفة مع الاتحاد السوفياتي (أي مع عمّال العالم). وهو حمى لبنان من التقسيم ومنع إسرائيل من القضاء على الفلسطينيين ووقف سدًا في وجه كل المؤامرات التي حاكتها الامبريالية والصهيونية ضد شعوب العرب ودولهم». هكذا تصوّره وسائل الإعلام، وهكذا يظهر في الملصقات، وهكذا تقول الهتافات لحظة ذكر اسمه.

تقدّم الباحثة ليزا ويدين تحليلًا عميقًا لظاهرة «عبادة الأسد» في سوريا[١١]. والمثير في عملها أنها لا تعتبر أن هدف عبادة الأسد هو إيجاد إيمان أو التزام عاطفي حقيقي لدى المواطنين به، بل تحديد شكل ومضمون للطاعة المدنية المطلوبة منهم «للمعبود»: «فبالإضافة إلى السلاح وغرف التعذيب، تهدف «عبادة» الأسد إلى تطويع الناس وفرض مناقبية عليهم يقومون بموجبها بالتصرف وكأنهم يعبدون قائدهم ضمن فلسفة «التصرف وكأننا مصدّقون». ومن خلال سياسة

١١. ليزا ويدين، السيطرة الغامضة: السياسة، الخطاب والرموز في سورية المعاصرة (بالانكليزية)، شيكاغو ١٩٩٩.

«العبادة» هذه، هدف النظام إلى محاصرة المواطنين ونزع الروابط في ما بينهم وتفتيتهم إلى وحدات لا علائق بينها. وحتى حين حاولوا مقاومة ذلك بالتصدي المباشر أو بالتحايل وإطلاق النكات والتلميحات الكاريكاتورية والابتسام الماكر أمام شاشات التلفزة الرسمية لإعادة التواصل في ما بينهم، فقد أكدوا قوة هذه العبادة وسيطرتها عليهم. ذلك لأنهم بالضبط لا يصدقونها. ولشرح ذلك، تنقل ويدين عن سلوفاج زيزيج أنه «حتى لو حافظ الناس على مساحاتهم الساخرة، وحتى لو أظهروا أنهم لا يأخذون ما يقومون به على محمل الجد، فإنهم يبقون مطيعين. والطاعة هي ما يهم سياسيًا».

.... في هكذا حال من الطاعة القسرية إذن، ووسط ثقافة وممارسات وتحالفات وأجهزة قمع من النمط الذي عرضناه، حكم حافظ الأسد سوريا ثلاثة عقود، وابتنى نظمًا وهياكل بعضها منسوخ عن تجارب دكتاتورية كلاسيكية (ستالينية وتشاوتشيسكية وكيم إيل سونغية)، وبعضها الآخر منطلق من ديناميات محلية. وقد رُبطت جميعها بشعارات بعثية[١٢] تتخطى الحدود «القُطرية» لتُصيب فلسطين ولبنان وقضايا المنطقة، ولتجري ترجمتها إلى سياسات وممارسات وفّرت للنظام دعايةً وأوراق تفاوض إقليمي ودولي، ومداخيل عظيمة الأثر في تأمين استمراريته وتطوير علاقاته[١٣]، لغاية رحيل مؤسّسه العام ٢٠٠٠، وتوريثه المُلك لابنه.

١٢. لقراءة مكثّفة عن حزب البعث السوري في تجربة السّلطة بين عامي ١٩٦٣ و٢٠١١ يمكن الرجوع إلى كتاب حازم صاغية البعث السوري تاريخ موجز (دار الساقي ٢٠١١).

١٣. لنا عودة تفصيلية إلى هذه النقطة نظرًا لأهمّيتها في تفسير النظرة «الخارجية» إلى سوريا ووظائفها في المعادلات الإقليمية (الشرق أوسطية).

بشار الأسد، شبح الأب، و«الخيار الصيني» وأزمات الإقليم

لم يكن بشار الأسد خيار والده الأول لرئاسة الجمهورية السورية. لكنّه تحوّل لأسباب قاهرة إلى وريث بعد وفاة أخيه باسل في حادث سير في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٤. والأخير، كان «الخليفة المنتظر»، وكان من موقعه العسكري ومن صورته العامة كتلميذ لأبيه وكشخص قاس وحادّ الطباع ومتفرّغ لمتابعة عدد من القضايا السياسية والأمنية والمالية يبدو قريبًا إلى هيئة الحاكم كما ابتناها أبوه. وكان قد باشر بعد العام ١٩٩١ بإقامة صلات دولية، وشارك في إدارة «الملف اللبناني» وفي تثبيت بعض أصدقائه وأعوانه السوريين واللبنانيين في مراكز نفوذ وتأثير.

أما بشار فكان بعيدًا عن النشاط السياسي المباشر. يدرس طب العيون في لندن ويستفيد اجتماعيًا وماليًا من موقعه كابن لرئيس بصلاحيّات مطلقة. وحين جرى استدعاؤه إلى دمشق لتحضيره للرئاسة مباشرةً بعد مصرع أخيه، ظنّ كثرٌ أن انعدام خبرته السياسية والعسكرية، وكان يومها في الثامنة والعشرين من عمره، هو عنصر لصالحه، إذ يبدو لعموم السوريين من خارج «النادي الحاكم». لكن الشاب أُدخل سريعًا في الدوائر العليا لحزب البعث ثم التحق بالكلية العسكرية في حمص ليتخرّج منها رائدًا عام ١٩٩٧ فيلتحق بدورة أركان ويصبح عقيد ركن العام ١٩٩٩. ورافقت تدرّجه العسكري إزاحة تدريجية لضباط كبار من مُجايلي والده خشية تحوّل نفوذهم إلى معرقلٍ لمسيرته. كما رافق الأمر تعيين ضباطٍ من مؤيّدي توريثه في مواقع هامة في أجهزة الأمن والمخابرات كما في الحرس الجمهوري: آصف شوكت (الذي سيتزوّج اخته بشرى بوساطةٍ منه)، بهجت سليمان، علي أصلان، ابراهيم حويجي،

وحسن خليل، إضافة إلى مناف طلاس (ابن وزير الدفاع وصديق والده مصطفى طلاس) وشقيقه الأصغر ماهر الأسد.

بموازاة ذلك، شهد تحضير بشار حملات إعلامية ونشر مقالات ورفع شعارات تظهره بوصفه «المستقبل» (إلى جانب أخيه «الشهيد المثال» ووالده «القائد القدوة») وتصفه برجل «التحديث» وتعدّه حامل الأمانة. كما شهد تحضيره تكليفه بملفّين هامّين: الملفّ الكردي–التركي والملف اللبناني. في الأول، ساهم بشار في إقناع والده العام ١٩٩٨ بضرورة طرد عبد الله أوجلان زعيم حزب العمّال الكردستاني من سوريا لتخفيف التوتّر مع أنقرة (وكانت حدود هذا التوتّر قد وصلت إلى مستوى التهديدات والحشد العسكري التركي وتقليص حصّة الجانب السوري من مياه الفرات)[١٤]. وحصل الأمر بالفعل[١٥]، وعمل بشار–بمساعدة الديبلوماسية المصرية ـ على تطبيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الأتراك، ووقّعت الحكومتان السورية والتركية «اتّفاقية أضنة» للتعاون في مكافحة الإرهاب، ولم تتطرّق الاتّفاقية إلى «لواء اسكندرون» الذي كانت دمشق تعدّه تاريخيًا أرضًا سورية سليبة (دخلته القوات التركية خلال الانتداب الفرنسي العام ١٩٣٨، وجرى تنظيم استفتاء فيه أدى إلى سلخه عن سوريا وانتقاله إلى السيادة التركية العام ١٩٣٩)، ما عُدّ تنازلًا عنه[١٦].

١٤. كان أوجلان مقيمًا في دمشق بحماية المخابرات العسكرية، وكان يقود حزبه انطلاقًا من مكتبه ويتنقّل بين معسكرات تدريب مقاتليه في سوريا والبقاع اللبناني.

١٥. طُلب من أوجلان مغادرة الأراضي السورية، فارتحل أواخر العام ١٩٩٨ إلى روسيا، ثم أوكرانيا ومرّ في إيطاليا محاولًا اللجوء، ثم عاد إلى روسيا فروسيا البيضاء قبل أن ينتهي به الأمر في السفارة اليونانية في كينيا. وهناك، ألقت أجهزة المخابرات التركية القبض عليه في شباط/فبراير ١٩٩٩ في عملية تمّت بتواطؤ كيني وبدعم أميركي.

١٦. ظهرت خرائط رسمية سورية بعد سنوات من الاتفاق لم يعد اللواء جزءًا فيها.

وفي الملف اللبناني، دعم بشار وصول قائد الجيش إميل لحود إلى موقع رئاسة الجمهورية العام ١٩٩٨، ودعم أيضًا إقصاء رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري وإخراجه لفترة من الحكم[١٧]، وحجّم (برضى والده) أدوار المسؤولَين السوريَّين اللذين اعتادا إدارة العلاقات مع بيروت، حكمت الشهابي وعبد الحليم خدّام.

وعلى صعيد «بناء الصورة»، عمد بشار والمحيطون به إلى إظهار اهتمام خاص بالمعلوماتية، وبتركيز أحاديثهم على قضايا التحديث الإداري والانفتاح الاقتصادي. وتكرّرت مقولات حول طموح «الدكتور» (القريب عمرُه من متوسّط أعمار أكثرية السوريين) فتح المجال للاستثمارات وتحرير الاقتصاد وتشجيع الاستهلاك وتطوير قطاعات الاتصالات والإنترنت. كما جرى تقديم «التجربة الانكليزية» للأسد الشاب بوصفها تجربة مؤثّرة في تكوينه الثقافي وفي ميوله «الحداثية»[١٨]، وهي ميول قد تطبع عهده المقبل بحيث يشكّل «تجديدًا ضمن الاستمرارية».

ثم توفّي الأسد الأب في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٠. وشهدت جنازته رفع صور بشار بوصفه «الضمانة والأمل»، وصار لا بدّ من تعديل دستوري يتيح للوريث الترشّح للرئاسة وهو ابن الرابعة والثلاثين البعيد ست سنوات عن عمر الترشّح القانوني[١٩]. فكان أن عُدّل له الدستور في

١٧. عاد الحريري بقوّة إلى رئاسة الوزراء عقب انتخابات أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ التي حقّق فيها وحلفاؤه فوزًا كبيرًا.

١٨. حتى إن رئيس الحكومة البريطانية طوني بلير اعتبره صديقًا لبلاده وثقافتها. وجرى التركيز من جديد على هذا الأمر بعد أن اقترن بشار بأسماء الأخرس، البريطانية السورية التي وُلدت ودرست وعملت في لندن.

١٩. نصّت المادة ٨٣ من الدستور السوري المعتمد وقتها على أن يكون رئيس الجمهورية «عربيًا أتمّ الأربعين من عمره». وجرى تعديلها ليصير العمر ٣٤ عامًا مطابقًا لعمر بشّار. هذا علمًا أن المادة الثالثة من الدستور تنصّ على أن «دين رئيس الجمهورية هو الإسلام».

جلسة برلمانية في ٢٥ حزيران/يونيو[٢٠]. ثم جرى تنظيم «استفتاء شعبي» على رئاسته في ١٠ تموز/يوليو، حصل بموجبه على ٩٧,٣ في المئة من «الأصوات»، وصار ثاني ابن في العالم يرث أباه في رئاسة جمهورية (بعد كيم جونغ إيل، وارث الرئاسة عام ١٩٩٤ في كوريا الشمالية).

على أن حدثَين سوريين بارزين رافقا ترئيس بشار الأسد. الأول تصريح لرياض الترك، الأمين العام للحزب الشيوعي السوري–المكتب السياسي والمعارض الذي أمضى ١٧ عامًا في سجون الأب، أعلن فيه رفضه التوريث واعتباره سوريا سجنًا كبيرًا، (ولكلماته تلك من داخل سوريا دلالات وتأثير). والثاني بيان جماعي لمثقّفين سوريين هو الأوّل من نوعه بتوقيع مئة سوري وسورية (ولَو أنه عُرف ببيان الـ٩٩) يدعو لإصلاحات سياسية ولإلغاء قانون الطوارئ والإفراج عن معتقلي الرأي والسماح بعودة المنفيّين وإطلاق الحريات السياسية في البلاد[٢١].

وقد ولّد تصريح رياض الترك وبيان المثقفين السوريين اللذان تلاهما نشر كتّاب مقيمين داخل سوريا مقالات في قضايا الإصلاح[٢٢]، حالةً

٢٠. سبق ذلك بخمسة أيام انتخابه أمينًا عامًا لحزب البعث وترشيحه من قبل الحزب (القائد للدولة والمجتمع بحسب المادة الثامنة من الدستور) للرئاسة.

٢١. صدر البيان في أيلول/سبتمبر. وكان سبقه بأشهر «بيان سينمائيين» سوريين طالب بإنهاء الرقابة وربط الإبداع بالحرية، لكنّه كان قطاعيًا–اختصاصيًا ولم يأخذ نفس الأبعاد التي أخذها بيان المثقّفين. فالأخير تناول الشأن السياسي مباشرة ومن دون خلفية قطاعية، وعبّر بحسب أحد موقّعيه محمد علي الأتاسي عن «المثقف الجمعي» السوري (بمعنى المصطلح الذي عرّفه بيار بورديو) المنخرط في الحياة العامة دفاعًا عن قيم ومبادئ وعن «رأسمال رمزي» يستند إلى المعرفة وإلى الالتزام.

٢٢. نُشرت أغلب تلك المقالات في جريدة «النهار» البيروتية وفي ملحقها الثقافي، حيث لعب الروائي الياس خوري دورًا محوريًا في التواصل مع الكتّاب والمثقّفين السوريّين المعارضين.

سوريّة جديدة، توّجها افتتاح صالونات سياسية ومنتديات، بلغ عددها بين أواخر تشرين الأول/أكتوبر وأواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ٦٨ منتدى[٢٣]، وأثيرت في ندواتها مواضيع كان محرّمًا طرحها على مدى عقدين من الزمن. تبع ذلك تأسيس «لجان إحياء المجتمع المدني»[٢٤] وتفعيل عمل «التجمّع الوطني الديمقراطي» (الذي ضمّ في صفوفه أحزابًا تاريخية وقوى معارضة يسارية وقومية).

وقد أُطلقت على الأشهر التي عاشت فيها المنتديات ونُشرت المقالات والبيانات (ومن بينها بيان من محامين وقانونيين طالب بإنهاء حكم الطوارئ ومحاكمه) تسمية «ربيع دمشق»، وظهرت خلالها حيوية ثقافية وسياسية فائقة وتعطّشٌ للقول العلني والنقاش المرتفع الصوت بعد طول صمت ورقابة ورقابة ذاتية. وهذا بالطبع أقلق النظام ودوائره الأمنية التي خشيت من تبعات استعادة المثقّفين عافيتهم وتزايُد أعداد مرتادي الندوات والحوارات، فقرّرت ابتداء من شباط/فبراير ٢٠٠١ حظر اللقاءات والأنشطة واعتبارها تهديدًا للاستقرار و«للوحدة الوطنية» و«لميراث حافظ الأسد»[٢٥]. وتتابعت بعد ذلك فصول التضييق على حركة المثقفين والناشطين، وبلغت ذروتها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ حين

٢٣. كان أبرز تلك المنتديات منتدى جمال الأتاسي ومنتدى الحوار الوطني في دمشق، ومنتديات في حلب وحمص وطرطوس وسلمية والحسكة والقامشلي.

٢٤. شارك في تأسيس اللجان عشرات المثقفين السوريين والمعتقلين السياسيّين السابقين، وكان ميشال كيلو، الكاتب والمعارض السياسي أكثرهم حضورًا في صحافة الرأي والمحاضرات.

٢٥. هدّد مسؤولون من النظام المثقفين والمعارضين و«جماعة المنتديات» مباشرة، في حين اعتمد مسؤولون آخرون أسلوب التحذير من تحوّل سوريا إلى حالة «جزائرية» أو «يوغوسلافية» إن لم يجرِ «ضبط الأمور».

أعادت المخابرات اعتقال رياض الترك، ووجّهت إليه اتّهامات «بنشر أنباء كاذبة توهن عزيمة الأمة ونفسيتها» وحُكم عليه بالسجن لعامين ونصف العام. واعتقلت المخابرات أيضًا مثقفين وسياسيّين[٢٦] بينهم النائب والصناعي رياض سيف (الذي ترأس منتدى الحوار الوطني في دمشق والذي قدّم في البرلمان دراسة تُثبت أن تلزيم رجل الأعمال رامي مخلوف، إبن خال بشار الأسد، أحد مشاريع الخليوي جرى بمخالفة وتسبّب بخسارة الدولة السورية ملايين الدولارات)، وحُكم عليه بالسجن خمس سنوات، وبدفع غرامات أدّت إلى إفلاسه.

هكذا، جرى القضاء على «ربيع دمشق» وعلى احتمالات الإصلاح السياسي منذ العام الأول من حكم الأسد الإبن، وظهر شبح الأب ليحكم من جديد، وانحصرت التغييرات الإرادوية من جهة النظام بإجراءات اقتصادية وباعتماد ما أسماه مستشارو بشار الأسد «الخيار الصيني»[٢٧].

إقتصاد السوق الاجتماعي

عبّرت النسخة الأسدية من «الخيار الصيني» عن وجهة تقضي بعدم التراجع عن التسلّط والهيمنة المطلقة على الحقل السياسي، وحماية ذلك

٢٦. اعتقلت الأجهزة الأمنية أيضًا الباحث الاقتصادي عارف دليلة والمحامي حبيب عيسى والطبيب وليد البني والمهندس فواز تللو والنائب عن دمشق مأمون الحمصي، وأمضى بعضهم سنوات في السجن وصلت إلى حدود السبع كما في حالة دليلة.

٢٧. إستفاد النظام في تلك المرحلة من قلّة اهتمام إقليمي ودولي بما كان يجري في سوريا نظرًا لانشغال العالم بهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ومن ثم بالحرب في أفغانستان. كما استفاد من تعثّر المفاوضات بين الفلسطينيين والاسرائيليين واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية ليُبقي لغته ومحيّلته الإعلامية مقتصرة على «شتم العدو الصهيوني» (وفي ذلك ما يُرضي شرائح من الرأي العام العربي الناظر إلى المنطقة من بُعد).

بأجهزة المخابرات وباستمرار العمل بقانون الطوارئ وبالمادة الثامنة من الدستور، مقابل التحوّل نحو اقتصاد السوق[٢٨] والمحافظة على بعض معالم الاشتراكية البعثية في شقّها الاجتماعي (الرعائي).

أمّا كيف تُرجم القرار بالسير في الوجهة هذه، فالمحصّلة تُشير إلى تواصل القمع والتضييق على الحرّيات العامة، مقابل إطلاق يد أقارب الرئيس ومعارفه في احتكار القطاعات أو المرافق المستحدثة أو «المُخصخصة» في البلاد، من شبكات الاتصال الخليوي والإنترنت، إلى الخدمات المصرفية وبطاقات الاعتماد، مرورًا ببعض الشبكات السياحية المالكة للمطاعم ولمؤسسات النقل، وصولًا إلى قطاع النفط والغاز وشركات الصناعة الغذائية. ويُعدّ رامي مخلوف أبرز رجال الأعمال المستفيدين من هذه القطاعات والمهيمنين عليها.

في موازاة ذلك، سمح فتح الأسواق السورية وإقامة مناطق حرّة ثم البدء بتطوير «المدن والمناطق الصناعية» بقيام وكالات واحتكارات إضافية، تفرّد بها رجال أعمال مقرّبون من بشار الأسد وأخيه ماهر. كما سمح ازدهار التجارة والتهريب مع العراق الخاضع لعقوبات الأمم المتّحدة ولبرنامج «النفط مقابل الغذاء» (بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٣) باستفادة نفس الأوساط. وابتداء من العام ٢٠٠٣، تعاظم دخول السلع الصينية الرخيصة إلى الأسواق السورية مطيحةً الكثير من منافساتها المحلّية ومتسبّبة مع الوقت بخسائر في الصناعات الوطنية الصغيرة والمتوسّطة (غير المحميّة). ورافق الأمر تراجع في التمويل الزراعي وتحوّل أكثر من ٥٠ في المئة من القروض – لا سيّما من المصارف التجارية الجديدة – إلى

٢٨. التحوّل كان قد بدأ خلال حقبة التسعينات، بعد انهيار جدار برلين، وسار ببطء قبل أن يتسارع بعد العام ٢٠٠٠.

القطاع الخاص. وأدّى التراجع هذا وما سيليه بعد سنوات من مرحلة جفاف وسوء ريّ إلى انحسار في الأراضي الزراعية وفي الاستصلاح فيها، وإلى عمليات بيع وشراء تسبّبت بهجرات واسعة من مناطق عديدة كانت تعيش على الزراعة وتربية المواشي، واضطرّ أهلها للانتقال والبحث عن مهنٍ أخرى في المدن الكبرى وضواحيها (التي توسّعت أحزمة عمران عشوائي فقير فيها)[٢٩].

أثر العراق ولبنان

شهد العام ٢٠٠٤ تطوّرات دراماتيكية داخل سوريا وفي محيطها المباشر. فالغزو الأميركي للعراق (قبل أقل من عام) وإسقاط حكم صدّام حسين سبّبا قلقًا سوريًا مباشرًا من نوايا واشنطن وخطابها حول الديمقراطية، ودفعا النظام السوري إلى المزيد من التقارب مع طهران، كما دفعا أجهزة مخابراته إلى التنسيق المباشر (وغير المباشر) مع شبكات سلفية جهادية لتمرير عناصرها عبر الأراضي السورية إلى العراق بهدف إبقاء الأمور فيه متوتّرة ومشتعلة واستنزاف الأميركيين ودفعهم إلى التواصل مع دمشق عوض تهديدها... ثم كان لوصول مئات الألوف من النازحين العراقيين إلى سوريا بعد تدهور الأوضاع الأمنية في بلادهم أن تسبّب بازدياد كبير للطلب على الشقق السكنية وبتوسّعٍ للاستهلاك. فساهم الأمر بارتفاع قيمة الإيجارات (التي كانت أصلًا آخذة في الارتفاع) واستفادة المستثمرين في قطاع العقارات.

٢٩. بين العامين ٢٠٠٧ و٢٠١٠، نزح عشرات الآلاف من أبناء الشرق والشمال الشرقي إلى ضواحي العاصمة دمشق، وإلى ضواحي حلب وإلى المناطق الساحلية، لا سيّما مدينة اللاذقية وجوارها.

وفي آذار/مارس من العام نفسه، وبعد احتفال كردي في القامشلي بإقامة الحكم الفدرالي في العراق، ثم بعد صدامات بين مشجّعين أكراد لناديهم في المدينة (الجهاد) وآخرين من عشائر عربية ديرية (واكبوا فريقهم الفتوّة دير الزور وردّدوا هتافات استفزازية سياسيًا وقوميًا)، نفّذت أجهزة الأمن والمخابرات السورية عمليات قمع شديدة القسوة ضد الشبّان الأكراد وقتلت منهم العشرات. فأدّى ذلك إلى انتفاضة كردية عارمة امتدّت من القامشلي لتبلغ الأحياء الكردية في حلب والعاصمة دمشق، وجرى خلالها التعبير عن الغضب من سياسات التمييز والقهر المتراكمَين، كما جرى تحطيم تماثيل لحافظ الأسد وإحراق مراكز لحزب البعث. واستمرّت الانتفاضة الكردية عدّة أيام وانتهت بعد أن اعتقل النظام وعذّب في سجونه المئات وبعد أن وعد بالبحث في إجراءات تخفّف التمييز (وهو الأمر الذي لم يحصل البتّة).

في مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، واجه الأسد أكبر تحدّ لهيمنته على لبنان. فقد صدر قرار عن مجلس الأمن الدولي (رقم ١٥٥٩)[٣٠] طالب بانسحاب القوات الأجنبية وبحلّ الميليشيات واحترام الدستور اللبناني ومؤسساته. وجاء القرار ليواجه مسعى سوريًا لتعديل الدستور بما يسمح بالتمديد لرئيس الجمهورية إميل لحود. كما جاء ليدعم موقف الجبهة المعارضة العريضة التي كانت قيد التشكّل في بيروت...

قرّر النظام في دمشق المواجهة. فسار في مشروع التمديد وفرضه، وعمد عبر وسائل الإعلام والسياسيين اللبنانيين الموالين له إلى اتهام رفيق

٣٠. عبّر القرار ١٥٥٩ عن تفاهم فرنسي أميركي (وعن مصالحة بين باريس وواشنطن بعد توتّر بسبب حرب العراق ومعارضة فرنسا لها) بهدف إنهاء «الحقبة السورية في لبنان» ونزع سلاح حزب الله والتنظيمات الفلسطينية الموالية لدمشق.

الحريري بالتآمر مع «صديقه» الرئيس الفرنسي جاك شيراك على سوريا وعلى «المقاومة» (أي حزب الله). وجرى تشكيل حكومة لبنانية جمعت السياسيين اللبنانيين الأكثر طاعة للمخابرات السورية. وتبع ذلك محاولة لاغتيال النائب مروان حمادة المقرّب من الزعيم الدرزي ورئيس الحزب التقدّمي الاشتراكي وليد جنبلاط[٣١] ومن الحريري (و«المتّهم» بدوره بالتآمر من أجل صدور القرار الأممي). ثم جرى اغتيال الحريري نفسه في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في تفجير كان الأكبر منذ انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥–١٩٩٠).

اندلعت بعد اغتيال رئيس الحكومة الأسبق تظاهرات ضخمة في بيروت ضد الوجود العسكري والمخابراتي السوري، توّجتها تظاهرة ١٤ آذار/مارس المليونية[٣٢]، ودارت مواجهات سياسية وتعاظمت ضغوط دولية وإقليمية على دمشق، فأثمرت المحصّلة خروجًا سوريًا عسكريًا من لبنان في نيسان/أبريل بعد ٢٩ عامًا من الاحتلال ومن الاستفادة المادية والديبلوماسية للنظام وأتباعه. وأصدر مجلس الأمن قرارات إضافية أُقيمت بموجبها لجنة تحقيق دولي باغتيال الحريري ثم أُنشئت محكمة خاصة للنظر

٣١. عارض وليد جنبلاط التمديد للحّود، وعارض السياسة السورية المتّبعة يومها. ووليد هو ابن كمال جنبلاط الذي قاد اليسار اللبناني في بداية الحرب الأهلية، واغتيل في جريمة سياسية العام ١٩٧٧ لم ينفِ حافظ الأسد في لقاءات عديدة بسياسيّين لبنانيّن (بينهم وليد جنبلاط نفسه) مسؤوليته عنها بعد أن اصطدم الرجلان سياسيًا وعسكريًا في لبنان.

٣٢. جاءت التظاهرة في جانب منها ردًا على تظاهرة كبيرة سبقتها بأسبوع، ونظّمها حزب الله لدعم «سوريا الأسد» وشكرها. وعبّرت التظاهرتان عن انقسام سياسي ومذهبي في لبنان وأعلنتا بداية صراع جديد على السلطة وعلى موقع لبنان السياسي ودوره في منطقته.

في القضية. وحصل أن المسؤول المخابراتي السابق عن لبنان، ووزير الداخلية السورية، اللواء غازي كنعان «انتحر» (أو نُحر)، وأن معظم دول الخليج العربي قاطعت الأسد، وكذلك فعلت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدّة الأميركية التي سحبت سفراءها ووضعت أسماء عدد من المسؤولين اللبنانيين والسوريين على لوائح العقوبات الدولية.

وقد انعكست التطوّرات سوريًا على أكثر من مستوى. فمن جهة انعكست ارتماءً إضافيًا في أحضان الحليف الإيراني، ومن جهة ثانية انعكست تصاعدًا في الأدوار المخابراتية والأمنية السورية إقليميًا للتهديد بزعزعة استقرار المنطقة إن استمرّ الضغط على الحكم الأسدي، ومن جهة ثالثة انعكست تراجعًا في تصدير العمالة السورية الفقيرة إلى لبنان وفي ارتفاع نسبة البطالة داخل سوريا، وفي انحسار قدرة الضبّاط أو رجال الأعمال المتنفّذين على الاستمرار في الاستفادة من المشاريع اللبنانية ومن «الخوّات» المفروضة عليها (واضطرّ بعضهم إلى نقل أمواله من بيروت إلى دبي).

إعلان دمشق (وإعلان بيروت دمشق ـ دمشق بيروت)

في هذا الوقت، كانت أطراف سورية معارضة، ومن ضمنها شخصيات برزت خلال «ربيع دمشق» المُجهض تجتمع لتُصدر إعلانًا عُرف باسم «إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي». وقرّر المنضوون فيه التواصل مع جميع مكوّنات الشعب السوري للعمل «من أجل إنهاء الحكم الشمولي والسير بسوريا نحو الديمقراطية». وتلى الإعلان حراك سياسي وعودة إلى بعض المنتديات التي سبق وأُقفلت العام ٢٠٠١. كما تلاه صدور بيان لبناني سوري وقّعه مثقفون وناشطون سياسيّون يدعون

إلى صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين قائمة على التعاون واحترام الاستقلال الوطني لكل منهما وبناء الديمقراطية...

ولم يمض وقت طويل قبل أن يردّ النظام السوري فيعتقل العديد من قادة إعلان دمشق كما من الموقّعين على البيان السوري اللبناني، ويحكم عليهم بالسجن لفترات وصلت إلى حدّ الخمس سنوات[٣٣]. واعتقل النظام أيضًا عددًا من الطلّاب والشبّان في حلب ودمشق وحماه واتّهمهم بـ«مناهضة أهداف الثورة» (أي حزب البعث) وسُجنوا بدورهم لسنوات.

بهذا، أقفل النظام مرّة جديدة على كلّ نقاش سياسي داخلي أو عمل معارض سلميّ، وشدّد من سياساته القمعية، واستمرّ في اللعب إقليميًا على خطّي التفخيخ الأمني في العراق والتهديد في لبنان، حيث استمرّت الاغتيالات تستهدف خصوم دمشق[٣٤]، وحيث اندلعت حرب بين حزب الله وإسرائيل (في تموز/يوليو ٢٠٠٦) وأُخرى بين مجموعة جهادية

٣٣. إعتُقل قادة الإعلان على دفعات، كما اعتُقل عدد من الموقّعين على البيان وموزّعيه. ومن المعتقلين: النائب السابق رياض سيف (أعيد اعتقاله) والطبيبة فداء أكرم الحوراني رئيسة الإعلان والكتّاب ميشال كيلو وعلي العبد الله وفايز سارة وعلي الشهابي وأكرم البنّي والمحامي المدافع عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي أنور البنّي (وينتمي الأخوان البنّي إلى عائلة أمضى أفرادها مجتمعين عشرات السنين في سجون الأسد الأب لمعارضتهم حكمه)، والناشطون السياسيون محمود عيسى وخليل حسن وسليمان الشمر وأحمد طعمة وجبر الشوفي ومحمد علي العبد الله وعمر علي العبد الله وآخرون.

٣٤. أبرز هؤلاء وأوّلهم، المؤرّخ والصحافي والناشط السياسي اليساري سمير قصير أكثر الأصوات اللبنانية إصرارًا على ربط الاستقلال اللبناني بالديمقراطية والحرّية في سوريا. وقد قضى قصير بتفجير سيارته في بيروت في ٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٥. وتبع اغتيال قصير اغتيال كل من جورج حاوي (الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني) والنائب جبران تويني (رئيس تحرير جريدة النهار)، وكرّت السبحة بعد ذلك لتستهدف سياسيّين وأمنيّين.

إسلامية (كانَ قائدها شاكر العبسي مسجونًا في سوريا وأفرج عنه ليصل إلى مخيم البارد للاجئين الفلسطينيين في الشمال) وبين الجيش اللبناني (ابتداءً من أيار/مايو ٢٠٠٧).

حصل كلّ ذلك في مرحلة كانت الآثار الاقتصادية للسياسات المتواصلة منذ العام ٢٠٠٠ تتفاعل داخل سوريا (رغم تزايد الاستثمارات الأجنبية). فالفقر كان في ارتفاع (قارب ثلث السكان بحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية)، والمناطق الشرقية في معاناة شديدة، والتضخّم كما ارتفاع الأسعار عامة –وأسعار العقارات خاصة– يدفع بفئات متزايدة من الطبقة الوسطى إلى الإقامة في ضواحي المدن، لا سيما ضواحي العاصمة دمشق، بالتزامن مع استمرار النزوح إلى هذه الضواحي من المناطق الريفية التي واصلت الزراعة التراجع فيها[٣٥].

مصالحات وعودة إلى الحظيرة الدولية

في أواخر العام ٢٠٠٨، قرّرت باريس ولندن وواشنطن التطبيع مع النظام السوري وإعادة السفراء إلى دمشق وِفق مقاربة غربية

٣٥. لِقراءات حول المجتمع والدولة في سوريا في حقبة بشار الأسد، تُفيد العودة إلى:
كتاب «السير على قدم واحدة» لياسين الحاج صالح، الصادر العام ٢٠١٢ عن «دار الآداب»؛
وكتاب «سوريا اليوم» (بالفرنسية) وفيه عدد من الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية حول الأوضاع والتوجّهات في السنوات الخمس الأولى من عهد بشار الأسد. الكتاب صادر عن «آكت سود» العام ٢٠٠٧، ونسّقه كلٌ من بودوان دوبريه وزهير غزال ويوسف كرباج ومحمد الدبيّات؛
وكتاب «الاستثناء السوري» (بالفرنسية أيضًا) لكارولين دوناتي، الصادر العام ٢٠٠٩ عن «ديكوفرت».

مفادها أن الحوار مع بشار الأسد لإبعاده عن طهران أفضل من الاستمرار بمخاصمته، خاصة أن وضع المنطقة مضطرب والتحقيقات في اغتيال الحريري تسير ببطء ولا تفرض حظرًا على التعامل مع النظام السوري. وقد لعبت كل من قطر وتركيا، الداعمتين يومها للأسد والمستثمرتين إقتصاديًا في سوريا (بأكثر من ستة مليارات دولار)، دورًا مهمًا في عملية المصالحة السورية الغربية. وشجّعتا على اعتبار التواصل مع دمشق يؤمّن لفرنسا ورئيسها نيكولا ساركوزي[٣٦] موقعًا مهمًّا في الشرق الأوسط وفي المشروع المتوسّطي الذي روّج له، ويساعد أميركا على إعادة دفع «مفاوضات السلام» المتعثّرة بين الفلسطينيين وإسرائيل (بعد اعتبار الرئيس الجديد باراك أوباما إياها من أولوياته الخارجية).

وفي العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بدا وضع بشار الأسد على الساحتين الإقليمية والدولية أفضل ممّا كان عليه بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨. كما بدا أن نظامه أخمد كل محاولات الحراك السياسي الداخلي، وأن تدهور الأوضاع المعيشية لفئات واسعة من السوريين يقابله تحسّن في أوضاع فئات أخرى (ولَو صغيرة)، خاصة من برجوازيّتي حلب ودمشق (حيث تركّزت المشاريع الاقتصادية والسياحية والاستثمارية) أو من أغنيائها الجدد وحلفائهم داخل المؤسسات الأمنية وفي العائلة الحاكمة...

٣٦. في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨، دعا الرئيس ساركوزي نظيره بشار الأسد لحضور العيد الوطني الفرنسي، وشهدت رحلة الأسد التي تلتها زيارة من ساركوزي إلى سوريا استئنافًا للعلاقات شبه المقطوعة بين البلدين منذ سحب الرئيس شيراك سفير بلاده من دمشق قبل ثلاثة أعوام. وسبقت زيارة الأسد إلى باريس مجزرة مروّعة ارتكبتها قواته داخل سجن صيدنايا قرب دمشق ضد العشرات من السجناء السياسيين والأمنيين الذين انتفضوا واحتلّوا بعض أقسام السجن لفترة.

«سوريا الأسد» ومحو الداخل

غير أن تفاصيل الداخل السوري المذكورة جميعها لم تظهر طيلة العقد الأول من حكم بشار الأسد ـ تمامًا كما لم تكن تظهر خلال عقود حكم أبيه ـ لغير الخبراء والمختصّين في الشأن السوري. ذلك أن موقع سوريا السياسي في الشرق الأوسط والصراعات المحتدمة حولها والأدوار التي رسمها حافظ الأسد والتي استمرّت حاسمة من بعده حجبت داخلها. ولا مبالغة في القول إن هذا الحجب كان أهمّ ما خطّط له وأنجزه النظام، فجعل سوريا تبدو للعالم مجرّد حدود أو مجرّد «وظيفة».

وقد بدأ عمل الأسد الدؤوب على تحقيق ذلك عقب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ مع إسرائيل التي عدّها «تحريرية» على رغم أن خطّ فصل القوات بعدها شهد خسارات ترابية إضافية على خسارات العام ١٩٦٧ حين كان وزير دفاع... فكرّس على مدى سنوات تبعت الحرب مقولات تظهره في موقع البطل المغدور- الذي حالت الخيانة الساداتية المفضية إلى «اتفاقيّة كامب دايفيد» دون استرجاعه «كامل الجولان» وتحقيقه النصر الحاسم. ورافق ذلك اجتياح قواته لبنان عام ١٩٧٦ لإضعاف ياسر عرفات ومحاصرة منظمّة التحرير الفلسطينية المتمدّدة سياسيًا وعسكريًا فيه، وللسيطرة عليه بوصفه مساحة «تبادل رسائل» وتصفية حسابات إقليمية ودولية ثم مرتعًا للارتزاق المالي ولتوزيع المغانم على أجهزة مخابرات نظامه.

ومع إطباقه على القوى السورية الإسلامية واليسارية المعارضة له ابتداءً من أواخر السبعينات، كان الأسد يرسّخ علاقاته مع موسكو ويحسّنها مع دول الخليج العربي التي أمدّته بمساعدات مالية ضخمة. ثم ما لبث أن حالف إيران بعد الثورة لمحاصرة عدوّه وشبيهه العراقي صدّام

حسين ولتقديم خدماته كوسيط بين الخميني وبين السعودية والدول الغربية المعادية لطهران. وكان له ما أراد طيلة الثمانينات إثر ولادة حزب الله في البقاع اللبناني الذي عبر إليه الحرس الثوري من دمشق، وما تبع الأمر من أزمات رهائن غربية متعدّدة ومفاوضات أجراها مع باريس ولندن وواشنطن والرياض ترافقت أحيانًا مع تفجيرات متنقّلة فاضت مرارًا عن الحدود اللبنانية.

إضافة إلى ذلك، أمسك الأسد ببعض خيوط المسألة الكردية وسمح (كما رأينا سابقًا) لحزب العمّال باستخدام الشمال الشرقي السوري لفترة بهدف ابتزاز الأتراك، في وقت كان أكراد سوريا يعانون أشدّ أنواع القمع الذي حرم مئات الآلاف منهم من المواطنة السورية وحرم الباقين من كامل حقوقهم الثقافية والسياسية.

أما في التسعينات، فقد رافق إرسال الأسد جيشه لمشاركة الأميركيين وحلفائهم قتال صدام حسين المحتلّ للكويت، ومن ثم انخراطه في «مفاوضات السلام» مع إسرائيل، وضع يده بالكامل على لبنان برضا دولي موقت. كما رافق الأمر اتفاقه مع إيران على مساعدة حزب الله من خلال فصل المسار الإداري والاقتصادي اللبناني عن القضية «الوطنية» وعن مسائل السيادة وقرارات السلم والحرب في الجنوب الذي تحتلّه إسرائيل (منذ اجتياحها الأول عام ١٩٧٨)، ومن خلال تمرير السلاح الإيراني إلى الحزب والتنسيق معه. وعمل الأسد، مع كل خروج لنيران المواجهة بين الحزب الشيعي والجيش الاسرائيلي من المناطق المحتلة، على التحوّل وسيطًا في الجهود الدولية «لإيقاف النار» (اتفاقا تموز/يوليو ١٩٩٣ ونيسان/إبريل ١٩٩٦) والتواصل المباشر مع واشنطن.

كل ذلك في وقت كانت أجهزته تخوّن القيادة الفلسطينية لتوقيعها اتّفاق سلام (فاشل) مع الاسرائيليين وتُعلي من شأن سياساته الرافضة لكل «استسلام أمام العدو»، على رغم أن جبهة الجولان ظلّت الأكثر هدوءًا واستكانة.

هكذا، تحوّلت سوريا إلى عرّاب إقليمي وموقع تفاوض دولي، وتحوّلت أيضًا إلى دور سياسي وعسكري في لبنان والخليج وإلى قاعدة هجاء إعلامي ولفظي للصهيونية والامبريالية، وغاب مجتمعها تمامًا، ليس خلف السجون وفي المنافي أو بسبب قانون الطوارئ وأجهزة المخابرات و«قيادة البعث للدولة والمجتمع» فحسب، بل أيضًا نتيجة انحسار التعامل الدولي معها خارج إطار دورها وخارج إطار موقع الرئاسة المحرّك لهذا الدور، أي موقع الأسد شخصيًا.

لذلك، حملت مقولة «سورية الأسد»، إضافة إلى ربطها البلاد بالأسرة المالكة، دلالات ليس أقلّها حصرها بما فرضه الأسد من تقييد لها بوظائف إقليمية (خارجية) يحتكر شخصه الإشراف عليها.

وقد تواصلت المهمّة نفسها بعد توريثه السلطة لابنه عام ٢٠٠٠. فالأسد الثاني ومستشاروه كما بعض مُجايلي والده وُفّقوا بسلسلة تطوّرات دولية أبقتهم في موقع الدور والوظيفة: من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ و«الحرب على الإرهاب» التي عرض النظام خدماته وخبراته على الغربيين فيها، إلى الحرب الأميركية في العراق التي شتمها النظام في لحظة غضب رأي عام عربي ودولي عليها، ثم لعب لعبته المفضّلة تجاهها، أي السماح للجهاديّين بعبور سورية في رحلات منظّمة إلى العراق لإبقائه مشتعلًا من جهة، وإلقاء القبض على بعض هؤلاء الجهاديّين وسجنهم أو تسليمهم إلى الكمائن الأميركية على الحدود كلّما قاربت لهجة استنكار واشنطن التهديد، من جهة ثانية.

وبين حملة اغتيالات واستهدافات لخصوم الأسد في لبنان ابتداءً من ٢٠٠٤ وما تبعها من انسحاب للجيش السوري من البلاد وتفجيرات متنقّلة وتوتّرات سياسية، وبين أواخر ٢٠١٠، نجحت «سوريا الأسد» في البقاء حاضرة على حساب مجتمع سوريا المغيّب والمهشّم، عبر بقاء شأنها مرتبطًا بقرارات أممية وحملات معادية لها أو داعمة أو تطبيعية انطلاقًا من أدوار النظام ووعوده وخدماته الشرق أوسطية...

سوريا كانت إذًا عشيّة العام ٢٠١١، عام انطلاق ثورتها، بلدًا يبدو للخارج بلا ناس «عاديّين». بلا دماء ودموع وسجون، وبلا مجتمع متنوّع ومتعدّد ومليء بالتناقضات. وليست صدفة أنها كانت أيضًا بلا إعلام يستطيع نقل بعض ما يجري (وسيجري) فيها ليُظهر «حقيقة» أهلها وساحاتها وأجهزة المخابرات المنتشرة فيها. كانت تبدو «صندوقًا أسود» وفق تعبير الكاتب المعارض والسجين السياسي السابق ياسين الحاج صالح[٣٧]. وكان هذا الصندوق مُحكم الإغلاق.

٣٧. أمضى الحاج صالح ١٦ عامًا في سجون الأسد الأب بتهمة الانتماء للحزب الشيوعي – المكتب السياسي. وتحوّل بعد خروجه من السجن إلى أحد أبرز الكتّاب السياسيين السوريين والعرب. وقد عنوَن أحد كتبه الصادر عام ٢٠١٠ (عن دار جدار للثقافة والنشر): «سوريا من الظل... نظرات داخل الصندوق الأسود».

II

الثورة والهمجية

شهدت سوريا، في شهر شباط/فبراير وفي النصف الأوّل من شهر آذار/مارس، أكثر من تحرّكٍ لناشطين وكتّاب وحقوقيّين، وجدوا في الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن والبحرين ما يعزّز بعض الآمال عندهم. فأضاؤوا الشموع في لقاءَي تضامن في دمشق مع الشعبين المصري والليبي، واستكملوا محاولاتٍ سابقة للاعتصام أمام وزارة الداخلية ضد الاعتقالات السياسية وتجمّعوا مطالبين بالإفراج عن سجناء الرأي.

وشهدت دمشق لأوّل مرّة منذ سنوات تظاهرتَين. واحدة كانت ردًا (عفويًا) من تجّار شارع الحريقة وجيرانهم على اعتداء عناصر أمنٍ على إبن أحدهم. وفيها ظهر لأوّل مرّة شعار «الشعب السوري ما بينذلّ»[1].

---

١. حضر يومها وزير الداخلية لتهدئة خواطر المتظاهرين. وحين سمع هتافاتهم توجّه إليهم بما يُشبه التهديد قائلًا: «عيب يا شباب، عيب! هاي إسمها مظاهرة» (تذكيرًا بأن المظاهرات ممنوعة وهي خرق لقانون الطوارئ)!

والثانية مقابلَ المسجد الأموي في ١٥ آذار/مارس كانت مُعدّة ونادت بالحرّية، واعتبرها كثرٌ شرارة الثورة الأولى.

وردّت السلطات على الحراك هذا باعتقال العديد من الناشطين وبالاعتداء ضربًا على آخرين وتهديدهم.

«من حوران هلّت البشاير»[٢]

قبل تظاهرة المسجد الأموي في العاصمة السورية بأسبوعين، كتب تلامذة مدرسة في مدينة درعا في حوران جنوب سوريا شعارات معادية للنظام على أحد الجدران. فأمر المحافظ فيصل كلثوم ورئيس الأمن السياسي في المنطقة عاطف نجيب (إبن خالة الرئيس بشار الأسد) باعتقالهم وتعذيبهم، ولم يُفرج عنهم رغم أكثر من مراجعة قام بها ذووهم. وتطوّرت الأمور بعد ذلك حين أهان نجيب وفدًا من وجهاء درعا وآباء الأطفال[٣] أتى لمفاوضته، فتأجّجت في المدينة مشاعر الغضب والتقى العشرات من أعيانها في المسجد العمري. وفي ١٨ آذار/مارس تجمّع الآلاف أمام المسجد، وتعالت الهتافات السياسية الرابطة القمع الوحشي للأطفال المعتقلين[٤] بالقمع العام في البلاد وبتردّي الأوضاع

٢. ردّد المتظاهرون هذا الشعار طيلة الأشهر الأولى للثورة نظرًا لما لعبته انتفاضة مدينة درعا وصمودها وتضامن قرى وبلدات حوران معها من دور حاسم في جعل الانتفاضة «المحلّية» تأخذ بُعدها الوطني.

٣. طالبهم بنسيان أطفالهم و«صنع غيرِهم» أو جلب زوجاتهم ليصنع لهم رجاله «أطفالًا مؤدّبين».

٤. أُفرج عن الأطفال تباعًا ابتداءً من ٢٠ آذار/مارس، ومعظمهم من عائلة أبازيد، وظهرت عليهم آثار تعذيب شديد ضاعفت من نقمة أهاليهم على السلطات.

الاقتصادية والاجتماعية[٥]، وسارت تظاهرات فتحت الشرطة وعناصر المخابرات النار عليها مباشرة، فقتلت ثلاثة شبّان، صاروا طليعة شهداء «الثورة السورية»[٦]. وبين ١٩ و٢٤ من الشهر نفسه، عمّت التظاهرات منطقة حوران «فزعةً» لدرعا، واستهدفت الشعارات السياسية رامي مخلوف وماهر الأسد والمسؤولين المحلّيين المتّهمين بالفساد. وجرى حرق صور ضخمة لبشار وتحطيم تمثال لأبيه وتكسير مركز حزب البعث ومكاتب شركة «سيرياتل» للاتصالات (التي تعود ملكيّتها لمخلوف). وسقط خلال التظاهرات عشرات الشهداء بنيران «قوى الأمن» فكان كلّ تشييع يتحوّل إلى تظاهرة أوسع من التي سبقتها[٧].

وابتداءً من ٢٥ آذار/مارس، امتدّت تظاهرات التضامن مع درعا إلى العديد من المناطق السورية[٨]. وتوسّعت رقعتها تدريجيًا لتصل في

٥. في ما يخصّ درعا، أدّى تراجع الزراعة في السنوات الأخيرة نتيجة الجفاف وتقليص الموازنات الحكومية المخصّصة لدعمها، وتراجع الأنشطة التجارية وسيطرة قلّة من المتنفّذين على القطاعات الربحية، وتراجع القدرة الشرائية لموظّفي الدولة عامةً نتيجة الغلاء (وكثرة منهم يتحدّرون من حوران التي كانت تاريخيًا من معاقل حزب البعث)، الى تدهور كبير في الأوضاع المعيشية.

٦. أوائل شهداء الثورة هم حسام عياش ومحمود جوابرة (درعا) وأيهم الحريري (الحراك)، وتلاهم بعد يومين رائد كراد ورأفت كراد والطفل مؤمن المسالمة (درعا). أما أول شهيدة، فسقطت في ٢٣ آذار/مارس، وهي الطفلة ابتسام المسالمة (درعا).

٧. أطلق الفنّان سميح شقير أغنية بعنوان «يا حيف» انتصارًا لانتفاضة درعا واستنكارًا لفتح النيران على المواطنين العزّل. وتحوّلت الأغنية سريعًا الى واحدة من أبرز الأعمال الفنّية المواكبة للثورة والمتضامنة مع بداياتها الحورانية.

٨. شهدت دوما (في غوطة دمشق الشرقية) في ٣ نيسان/أبريل الحشد الأكبر خلال الفترة تلك، إذ شارك عشرات الألوف من أبنائها ومن ناشطين وفدوا إليها من أكثر من منطقة سورية في تشييع شهداء سقطوا برصاص «القوى الأمنية» في ١ نيسان/أبريل.

٢٢ نيسان/أبريل إلى ذروتها، مع خروج عشرات المسيرات في أرجاء سوريا في يوم أطلق الناشطون عليه إسم «يوم الجمعة العظيمة» لموافقته «جمعة الآلام» المسيحية. وتُظهر لوائح الشهداء المتظاهرين الذين سقطوا في تلك الفترة أن خريطة التظاهر كما عمليّات قمعها العنيفة تركّزت بشكل أساسي في محافظات درعا وريف دمشق وحمص ودير الزور وفي بعض أحياء مدينة اللاذقية. كما تُظهر الشعارات التي رُفعت مناداتها بالحرّية واستهدافها المباشر رأس النظام ومطالبتها بإسقاطه، ما دلّ على أولوية المسألة السياسية، على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية المتردّية لأكثرية المتظاهرين[٩].

وشهد يوما ١٨ و٢٢ نيسان/أبريل تطوّرين بارزَين في مسار الثورة السورية. في اليوم الأول، تجمّع عشرات الألوف من المواطنين في مدينة حمص في ساحة الساعة من أجل تنظيم اعتصام مفتوح (يُشبه الاعتصامات الضخمة التي جرت في ميدان التحرير القاهري). لكن عناصر الأمن والمخابرات والشبّيحة هاجموا التجمّع مساءً وقتلوا بالرصاص أكثر من مئة مواطن في مجزرة مروّعة، ثم احتلّوا الساحة بعد تفريق المعتصمين[١٠].

وفي اليوم الثاني (٢٢ نيسان/أبريل)، انطلقت حشود من ريف دمشق (من سقبا ودوما وحمورية وكفربطنا وزملكا وعربين وحرستا وجسرين وغيرها) وعبرت جوبر بهدف الوصول إلى ساحة العباسيين

٩. عبّر هتاف «يا بثينة ويا شعبان الشعب السوري مو جوعان» خير تعبير عن البعد السياسي، وجاء ردًا على وعود مستشارة الأسد رفع المعاشات وتقديم بعض المعونات للأكثر احتياجًا في البلاد.

١٠. روى شهود أن بُرك الدم تُركت عن عمد حتى الصباح (لإثارة الرعب) حين أُزيلت بالمياه بعد أن سبق وسُحبت الجثامين بشاحنات ولم يُسلّم قسم كبير منها الى ذويها حتى اليوم.

في العاصمة للاعتصام فيها. وبوصولها إلى محلّة الزبلطاني، فتحت قوات الأمن والجيش نيران الرشاشات عليها، فقُتل وأصيب في دقائق عشرات المواطنين واعتُقل عشرات آخرون، واضطرّ الألوف للانكفاء والتشتّت. وفشلت بالتالي ثاني محاولة لاتّخاذ ساحة مدينيّة كبرى موقعًا لاعتصام سلمي مفتوح، وتيقّن كثرٌ من الناشطين أن النظام ماضٍ في تصعيد عمليات القتل مستفيدًا من ضعف التغطية الإعلامية لما يجري في سوريا ومن ضعف الردود العربية والدولية على مجازره.

بالتزامن مع ذلك، شنّ جيش النظام حملة عسكرية على درعا واحتلّها بالدبّابات لإخماد التظاهرات نهائيًا فيها بعد عجز أجهزة الشرطة والمخابرات عن وقفِها، وفرض عليها حصارًا خانقًا.

وبين أواخر نيسان/أبريل وأواخر تمّوز/يوليو ٢٠١١، شهدت معظم مناطق سوريا تظاهرات ومسيراتِ تشييع لشهداء، كان المشترك في شعاراتها وهتافاتها وأغانيها هو مطلب إسقاط النظام، وإعلان الحرّية والكرامة قيمتين تُبنى عليهما سوريا المستقبل. وبدأ الإعلام العربي والعالمي ينقل صورًا وأفلامًا يرفعها على الإنترنت المواطنون المتحوّلون إلى صحافيّين. وعرفت تلك الفترة مسيرات وتجمّعات هي الأكبر في الثورة السورية. ففي مدينة حماة، وفي أكثر من يوم جمعة، احتشد في ساحة العاصي قرابة ٣٠٠ ألف متظاهر، أتوا من أحياء المدينة ومن قرى ريفها كما من مناطق أُخرى. وفي دير الزور، فاقَ عدد المتظاهرين ٢٠٠ ألف، وسارت في مدن حمص وإدلب والقامشلي وعامودا كما داريا (جنوب دمشق) ودوما (شمال شرقِها) تظاهرات كبرى، وتحرّكت في جامعة حلب وفي أحياء مدينة بانياس واللاذقية ومخيّم الرمل للّاجئين

الفلسطينيين فيها وفي جبلة وسلميّة وعشرات المدن والبلدات مسيرات تخطّى عددها المئة في اليوم الواحد (وصل إلى حدود ٣٠٠ في «جمعة أسرى الحرّية» في ١٥ تموز/يوليو)[١١] في حين تخطّى تعداد المشاركين فيها يوم ٢٢ من الشهر نفسه (في «جمعة أحفاد خالد») عتبة المليون شخص[١٢].

وحصلت تطوّرات ميدانية ذات دلالات سياسية ورمزية هامة في الأشهر الثلاثة المذكورة.

ففي شهر أيّار، شنّ الجيش السوري عمليات اجتياح واعتقال وقصف ضد بلدات في محافظتي حمص وإدلب، حيث كانت قوات الأمن والشرطة قد فقدت السيطرة على الوضع نتيجة حجم الحراك

١١. نُظّمت التظاهرات من قبل مجموعات شبابية متنوّعة، بعضها سبق وخاض تجارب طلّابية سرّية معارضة، وبعضها التقى أعضاؤه مع بدء التظاهرات، وبعضها الآخر قريب من أحزاب (تاريخية) يسارية وناصريّة لها حضور في درعا وريف دمشق وحمص – ولَو أن حضورها ضعيف على الصعيد الوطني. وتشكّلت مجموعات أُخرى نتيجة صلات تجمع أفرادها بسبب تلاقيهم الدوري داخل المساجد للصلاة، ومعظم هؤلاء إسلاميّو الهوى ولو أنه لم يجمعهم تيار واحد. أما من انضمّ الى نواة هذه التظاهرات، فأكثريّة من الشبّان المستقلّين الذين لا علاقات تنظيمية أو خلفيّات إيديولوجية لهم. وقد اتُّفق على اعتماد أيام الجمعة أيامًا للتحرّك، نظرًا لكونها أيام عطل، ونظرًا للقدرة على التجمّع في الجوامع والخروج منها عقب الصلوات (ولنا عودة لاحقة الى هذه المسألة). واتّخذ كل يوم تظاهرٍ إسمًا أطلقه ناشطون بهدف توحيد الشعارات. وقد عكست اقتراحات التسميات خلفيّات مطلقيها السياسية والايديولوجية (وأدّت أحيانًا الى سجالات بين الناشطين). ولعبت صفحة «الثورة السورية ٢٠١١ ضد بشّار الأسد» على الفايسبوك (وهي كبرى الصفحات السورية لجهة عدد المسجّلين) الدور الرئيسي في انتقاء التسميات وتعميمها.

١٢. بهذا المعنى، تُعدّ نسبة المشاركة في التظاهرات في سوريا، في تلك الفترة، بالمقارنة مع عدد السكّان الإجمالي، أعلى من نسب المشاركة في تظاهرات الثورات المصرية والتونسية والليبية، على الرغم من الفارق الهائل في ما يخصّ سلامة المتظاهرين في سوريا وضراوة عنف القوى الأمنية تجاههم.

الشعبي والاعتصامات[١٣]. وهذا عنى تصعيدًا إضافيًا من قِبل النظام في عمليّات القمع بهدف سحق الثورة.

وفي الشهر نفسه، وُلدت «أيقونة» الثورة السوريّة الأولى حمزة الخطيب: طفلٌ (ذو ١٣ عامًا) شارك والدَه والجموعَ السير في تظاهرة من بلدته الجيزة نحو مدينة درعا (في ٢٩ نيسان/أبريل) ناقلين الأغذية للمحاصرين فيها، فاعتُقل على الطريق قرب مساكن الضباط في صيدا، وعُذّب من قبل أجهزة الأمن حتى الموت ثم نُكّل بجثمانه الذي سُلّم لذويه بعد أسابيع.

وفي شهر حزيران/يونيو تأسّس جسمان تنظيميّان للحراك الثوري: «اتحاد تنسيقيات الثورة» (الذي ستنبثق منه في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١ «الهيئة العامة للثورة السورية») و«لجان التنسيق المحليّة»[١٤]. وأصدرت لجان التنسيق بيانًا في ١١ حزيران/يونيو كان الأوّل من نوعه من طرفٍ مدني مشاركٍ في تنظيم التظاهرات وتوثيق الأحداث، لِتضمّنه مطالب واضحة (في ما خصّ إلغاء قانون الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين) ولإعلانه عن رؤية سياسية لمستقبل الجمهورية السورية

١٣. سيتبيّن لاحقًا من خارطة العنف المنظّم والمجازر والتهجير، أن هذه المنطقة كانت منذ البداية محطّ ريبة النظام لتاريخها (إذ كان الأخوان المسلمون نشيطين فيها بدايةَ الثمانينات) ولموقعها بين الساحل السوري –حيث لأركان النظام القاعدة الشعبية والطائفية الأساسية– وباقي المناطق، لاسيما تلك المُفضية الى منطقة دمشق. لذلك، أُرسل الجيش منذ البداية لقمع الحراك فيها.

١٤. سبق تشكيل الاتحاد واللجان قيام تنسيقيات في البلدات وبعض أحياء المدن عملت على تنظيم تظاهرات والاتفاق بواسطة الرسائل الإلكترونية و«السكايب» على الاجتماعات وأماكن اللقاء ومواعيدها. وقد قرّرت الاندماج لتفعيل عملها، لكن خلافات في وجهات النظر حول بعض القضايا التنظيمية والسياسية جعلت معظمها يندمج ضمن جسمين مختلفين. وتعرّض ناشطون من الجسمين لعمليّات اعتقال وتعذيب أو قتل من قبل أجهزة مخابرات النظام. كما اضطر أكثر الناشطين الى التخفّي وتبديل أماكن سكنهم دوريًا للنجاة من الاعتقال.

وللانتقال الديمقراطي فيها القائم على مبادئ الحرّية والعدالة والمساواة. كما تأسّست في ٢٥ من الشهر نفسه «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» وضمّت أحزابًا وشخصيات يسارية وقومية معارِضة وأحزابًا كردية طرحت برنامجًا للإصلاح والتغيير في سوريا.

وشهد الشهر أيضًا حصول حالات انشقاق علنيّ عن الجيش السوري[١٥]، بدأها الملازم عبد الرزّاق طلاس، وأخذت دفعًا مع المقدّم حسين هرموش[١٦] الذي رفض وزملاؤه قتل المتظاهرين فانشقّوا وشكّلوا «لواء الضباط الأحرار»[١٧]. ووقع في يوم ٧ حزيران/يونيو أوّل اشتباك واسع بين منشقّين ووحدات من الجيش كانت متوجّهة لاجتياح جسر الشغور (في الريف الإدلبي)، وتسبّبت هجمات النظام العسكرية على المنطقة نفسها بوصول أوائل اللاجئين السوريّين إلى تركيا (وكان سبقهم وصول بعض اللاجئين من تلكلخ في ريف حمص إلى لبنان).

وفي هذا الشهر الحاسم أيضًا وأيضًا، بدأ الوضع الفلسطيني السوري يتفاعل سياسيًا على وقع التطوّرات (بعد اقتصار المرحلة السابقة على

١٥. سبقت ذلك انشقاقات محدودة في درعا (أدّت الى تبادل إطلاق نار بين المنشقّين وجنود النظام) وفي حرستا في شهر نيسان/أبريل. وذكرت تقارير طبّية وحقوقية في نفس الفترة وفاة جنود نتيجة إطلاق النار عليهم في الرأس من الخلف، بما يعني إعدامهم ميدانيًا من قبل الضباط لتمنّعهم عن قتل متظاهرين.

١٦. غادر المقدّم هرموش سوريا لاحقًا الى الأراضي التركية. لكن نظام الأسد تمكّن (بتواطؤ مرجّح مع طرفٍ داخل تركيا) من اختطافه بعد استدراجه الى نقطة قرب الحدود في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١١ وعرَضه تلفزيونيًا في ١٥ أيلول/سبتمبر وعلى وجهه آثار تعذيب، ليختفي تمامًا بعد ذلك.

١٧. تبع انشقاق هرموش حملة عنيفة من جيش النظام على بلدته إبلين (في محافظة إدلب) وجرى التنكيل بعائلته في عملية انتقامية من ناحية وتحذيريّة من ناحية ثانية لتخويف كل ضابط يفكّر بالانشقاق من عواقب ذلك.

تضامن إنساني من مخيّمي درعا وحمص مع جواريهما، وقد دفعا ثمنه غاليًا إذ استهدفهما النظام بحملات شرسة أدّت إلى تهجير أكثر سكّانهما)، وشهد مخيم اليرموك جنوب دمشق (الأكبر بين مخيّمات الشتات الفلسطيني) مسيرات وشعارات مناهضة للفصائل الفلسطينية المتحالفة مع نظام الأسد[١٨].

هكذا تصلّبت في سوريا خلال الفترة المذكورة إرادتان: إرادة متظاهرين وناشطين سياسيين لم يثنِهم القتل عن السير في مواجهة النظام وفي تخطّي المحرّمات السابقة تسميةً (بلا مواربة) واستهدافًا لفظيًّا لرموزه[١٩]، وإرادة قيادة هذا النظام التي قرّرت طحن عظام المتظاهرين حفاظًا على السلطة المطلقة ومنعًا لاكتمال انهيار جدار الخوف. وبانت كذلك استحالة التجمّع في الشوارع والساحات الرئيسية في المدن الكبرى، والاضطرار على الدوام إلى التظاهرات الطيّارة فيها أو إلى التجمّع في أحيائها الهامشية

١٨. في هذه الفترة المليئة بالأحداث، انتفض الآلاف من أهالي مخيّم اليرموك في ٦ حزيران/يونيو خلال تشييع عشرة شبّان سقطوا قبل يوم في الجولان بنيران القوات الاسرائيلية بعد أن حاولوا العبور (وعبَر بالفعل بعضهم) الى داخل الأراضي المحتلة. وتعالت خلال التشييع هتافات ضد الفصائل الفلسطينية المتحالفة مع نظام الأسد، واتّهم مشيّعون الفصائل المذكورة بإرسال الشبّان الفلسطينيين إلى الموت بالتنسيق مع النظام لتحوير الانتباه عن الأوضاع الداخلية السورية. فتوتّر الوضع، وفتح عناصر من الجبهة الشعبية–القيادة العامة (بزعامة أحمد جبريل) النار على المشيّعين وقتلوا عددًا منهم وأُصابوا عددًا آخر، وازداد منذ ذلك الحين الفرز السياسي داخل المخيّم تجاه الشأن السوري، ولَو أن الوضع الأمني فيه بقي حتى منتصف العام ٢٠١٢ أكثر هدوءًا من أوضاع محيطه، ما سمح لآلاف السوريين والفلسطينيين المهجّرين من مناطق أخرى باللجوء إليه.

١٩. حطّم أحد المطربين الشعبيّين في مدينة حماة، القاشوش، المحرَّم هذا عبر أغنية سمّى فيها آل الأسد وأقاربهم في السلطة، وسخر منهم وطالبهم بالرحيل. وتردّدت الأغنية القاشوشية في كل سوريا (وخارجها)، وتحوّل القاشوش الى رمز يعبّر عن نهاية مرحلة في البلاد. ثم اختفى الرجل وزُعِم أنه قُتل وانتُزعت حنجرته، ما زاد من رمزيّته.

(الجانبية) الضيّقة (حيث التركيبة السكّانية مختلفة، وبمجملها من الطبقات الفقيرة أو الوسطى الدُنيا)، ما سيوهن مع الوقت قدرة التعبئة أو التواصل المديني – لا سيّما في دمشق – ويكرّس صورةً جانبٌ منها دقيق وآخر مبالغ فيه (بمعنى أنه لم يكن محسومًا بالكامل منذ البداية ولا غير خاضع للتبدّل)، عن ريفية الثورة السورية[٢٠].

رمضان ٢٠١١ ونقطة التحوّل العنفي

في اليوم الأخير من شهر تمّوز/يوليو[٢١] وطيلة أشهر آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر صعّد النظام السوري عنفه ضد التظاهرات في محاولة جديدة للقضاء عليها. ترافق ذلك مع حلول شهر رمضان في أول آب/أغسطس، وانتقال تنظيم التظاهرات من القاعدة الأسبوعية (يوم الجمعة ثم ما يليه من تشييع شهداء يسقطون خلاله) إلى القاعدة اليومية بحيث يخرج المتظاهرون كل ليلة بعد الإفطار أو صلاة التراويح. وأدّى الأمر إلى تزايد هائل في عدد التظاهرات، وخروج المئات منها في عشرات المدن والبلدات.

وفي الأسبوع الأول من آب/أغسطس اجتاحت دبابات النظام مدينتي حماة[٢٢] ودير الزور وتمركزت في الساحات التي شهدت أوسع التجمّعات

٢٠. لِقراءة في الموضوع تُفيد مراجعة مقال عمر قدّور «عن لامدينيّة الثورة السورية» (كلمن، عدد ٦، ربيع ٢٠١٢).

٢١. قتل النظام في هذا اليوم وحده ١٢٠ مواطنًا، وسمّى الناشطون ما جرى بـ«مجزرة هلال رمضان».

٢٢. ارتبك النظام في تعامله مع حماة في الشهرين السابقين على حملته الضارية هذه. فحماة «حالة خاصة» نظرًا لتاريخ الدم المهول فيها. لكن تحوّلها الى مركز لأكبر حشد بشري في الثورة جعلها هدفًا من جديد لأبشع الممارسات. لِقراءة حول ارتباك النظام

الشعبية والمسيرات. كما ضاعف جيش النظام من عمليات الاقتحام واعتقال الألوف من المواطنين في ريفَي دمشق وإدلب وفي حمص.

وعمد بعد السيطرة على حالات التظاهر في جبلة وتطويقها في بانياس إظهار قسوة مطلقة ضد الأحياء (العشوائية) في مدينة اللاذقية وضد مخيّم الرمل الفلسطيني جنوب المدينة حيث كانت تخرج تظاهرات يومية، فقصفها في منتصف شهر آب/أغسطس بالدبابات والبوارج الحربية.

ولجأ النظام في هذه الفترة أيضًا إلى استهداف الناشطين المؤثّرين في محيطهم الاجتماعي وفي التظاهرات والحاملين خطابًا سياسيًا وطنيًا، ولاعنفيًّا[٢٣]. فجرى قتل المهندس والناشط السياسي معن العودات خلال تظاهرة في درعا في ٨ آب/أغسطس، ثم جرى اعتقال معن ويحيى الشربجي وغياث مطر قرب مدينتهم داريا في ٦ أيلول/سبتمبر. وما زال الأخوان الشربجي معتقلَين (علمًا أن يحيى معتقل سياسي سابق ومن أبرز دعاة الكفاح اللاعنفي في سوريا)، في حين أُعيد غياث مطر جثة هامدة إلى أهله بعد أن قضى تحت التعذيب. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، اغتيل الناشط السياسي الكردي مشعل تمو (رئيس حزب المستقبل) في مدينة القامشلي. وتمو كان بدوره معتقلًا سابقًا وصاحب تأثير في الوسط الكردي المنخرط في التظاهرات ضد النظام. وفي أوّل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اعتقلت المخابرات الناشط الطلابي (والمعتقل السابق) محمد عرب في مدينة حلب.

وخصوصية حماة، تمكن مراجعة مقال صبحي حديدي «حماة: مجزرة ثانية أم نهوض عنقاء من الرماد؟» (القدس العربي في ١٠ تموز/يوليو ٢٠١١).

٢٣. سبق ونفّذت مخابرات النظام حملات مشابهة في منطقة الساحل خلال أشهر أيار/مايو وحزيران/يونيو وتموز/يوليو اعتقلت فيها الناشط الشاب أنس الشغري واتّهمته بتشكيل «إمارة إسلامية»، واعتقلت كذلك في دمشق طلابًا وفنّانين بهدف الترهيب أو فرض الاستكانة من جديد.

وجرى كذلك اعتقال العديد من الأطباء والمتطوّعين في أعمال الإغاثة الطبية الذين أقاموا عيادات ميدانية سرية لمعالجة جرحى التظاهرات بعد تحوّل المستشفيات الحكومية إلى أماكن اعتقال وتعذيب لا يسلم منها المصابون بجراح خطيرة. وتوالت الشهادات من المعتقلين المحرّرين حول التعذيب الوحشي وحالات الوفاة في المعتقلات.

في المقابل، ظهرت في الفترة نفسها مظاهر عسكرة متنامية. ذلك أن الانشقاقات تزايدت ولَو أنها ظلّت فردية (أو محدودة)، ومعها حالات الهروب من الخدمة العسكرية. وشكّل مئات من المنشقّين مجموعات عسكرية أعلنت عن نفسها باسم «الجيش السوري الحرّ» (بقيادة العقيد المنشق رياض الأسعد) انضمّ إليها مدنيّون تطوّعوا للذود عن التجمّعات الشعبية واشتبكوا أحياناً مع الأمن والشبّيحة[٢٤].

وقد انقسم الناشطون بداية تجاه مسألة العسكرة، إذ خشي بعضهم من إفقادها الثورة جانبًا من تفوّقها الأخلاقي ومن تحوّلها إلى قتال يأخذ بعدًا طائفيًا. وخشوا أيضًا من استفادة النظام منها لمضاعفة عنفه، كما توجّسوا ممّا ستخلقه من زعامات مقاتلين وارتباطات بالمموّلين المحتملين. لكن آخرين، كما الأكثرية بين المتظاهرين والمشاركين في الثورة، لم يجدوا بدًّا من السير في خيار الكفاح المسلّح ضد النظام. فمن دون سلاح يحمي التظاهرات، لم يعد بحسبهم من الممكن حصولها بعد احتلال النظام للساحات بالدبابات وتضييق الخناق على مداخل المساجد ومحاصرة البلدات والأحياء الأكثر نشاطًا، وقتل واعتقال

٢٤. ظهرت أيضًا مجموعات مسلّحة في مناطق ريفية كما في أحياء مدينيّة شعبية عددٌ منها ارتبط بعمليّات حماية للمتظاهرين، وعدد آخر بتهريب وخطف وطلب فدية أو مقايضة بمخطوفين ومعتقلين.

الآلاف. وقالوا إن نظام الأسد ليس كنظامي مبارك وبن علي ولا يمكن أن يرحل سلميًا، بل هو كنظامَي القذافي وصدام حسين ينبغي اقتلاعه بالقوة.

واستمرّ النقاش لفترة قبل أن يتخطّاه الوضع الميداني.

سياسيًا، كان لتشكيل «المجلس الوطني السوري» في منتصف أيلول/سبتمبر وانخراط قسم من قوى الحراك المدني وممثّلي التنسيقيات فيه إلى جانب قسم كبير من القوى السياسية المعارضة، من الأخوان المسلمين والإسلاميين المستقلين إلى حزب الشعب الديمقراطي (الشيوعي–المكتب السياسي سابقًا) وعدد من أطراف «إعلان دمشق» وصولًا إلى ممثّلين عشائريّين وقوى كردية، بالإضافة إلى فاعلين سياسيّين مقيمين في الخارج، ومن ثم انتخاب الأكاديمي والكاتب المعروف برهان غليون رئيسًا له، كان لهذا التشكيل، وقع إعلامي وسياسي إيجابي على قطاعات واسعة من الرأي العام السوري. لكن تعذّر ضمّ جميع القوى المعارضة إليه، ومنها «هيئة التنسيق الوطنية»، أبقى مشهد المعارضة منقسمًا، ولم يسمح بخلق جبهة متماسكة في مواجهة جبهة النظام.

وقد عرفت هذه المرحلة أوّل فشل لمجلس الأمن في تبنّي موقف حادّ من النظام السوري نتيجة العرقلة الروسية والصينية (التي ستتكرّر وتعطّل مجلس الأمن لاحقًا)، فاستُعيض عن الأمر ببيان رئاسي تبعته مبادرة من «الجامعة العربية» لإرسال مراقبين ووقف النار وسحب دبابات النظام من الشوارع وإطلاق سراح المعتقلين. لكن المبادرة فشلت وسوريا عُلّقت عضويتها في الجامعة واتُّهم نظامها بارتكاب جرائم ضد «مواطنيه».

حمص عاصمة للثورة

تحوّلت مدينة حمص في أشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٢ إلى موقع الحراك الثوري الأكبر في سوريا. فالمدينة الثالثة في البلاد ضجّت أحياؤها بالتظاهرات النهارية والليلية التي وُلد فيها رمز أيقوني سوري جديد هو عبد الباسط الساروت (حارس مرمى نادي الكرامة الحمصي). وقاد الأخير المسيرات والتجمّعات وغنّى فيها، وكان لحضوره أثر تعبوي هام نظرًا لشعبيّته ولبساطة كلامه وجمال صوته ووضوحه في تلخيص الثورة بوصفها رفضًا للبقاء «عبيدًا عند آل الأسد»[٢٥]. لكن مشهد التظاهر الحمصي لم يكن يختصر لوحده مشهد حمص. ففي نفس الوقت، ظهرت «خطوط تماس» مذهبية، إذ بانت الأحياء العلوية (ويقطن فيها ثلث سكّان المدينة تقريبًا) موالية للنظام، وصارت الاحتكاكات والاشتباكات المصاحبة لمحاولات شبيحة مهاجمة المتظاهرين تتكرّر ومعها الاحتقان الطائفي. كما تجمّع داخل حيّ بابا عمرو في المدينة مئات الشبّان المنتمين للجيش الحر وشكّلوا فيها قاعدة ثورية، وأقيم فيها كذلك مركز إعلامي ومشفى ميداني[٢٦]، وصار العشرات من الصحافيين الأجانب يصلون

٢٥. في فيلم «وعر – نشيد البقاء»، ٢٠١١، تلاحق الكاميرا الساروت في التظاهرات، ويتحدّث إليها عن الثورة وأسبابها. والفيلم كان من أولى الشهادات المصوّرة عن حمص في مرحلتها تلك.

٢٦. أدّى المشفى الميداني الذي عمل فيه الطبيب محمد المحمد دورًا هائلًا وبإمكانيات محدودة في إنقاذ جرحى تعذّر نقلهم الى مستشفيات حكومية أو خاصة خوفًا من القتل أو الاغتيال. وقد جسّد عمل هذا المشفى وطاقمه واحدًا من أهمّ أبعاد الثورة وما فيها من تضامن إنساني في مواجهة النظام وبطشه. وقد دُمّر المشفى (كما المركز الإعلامي) بقصف الجيش له عند اقتحام الحي الحمصي الشعبي.

بابا عمرو من خلال طرقات تهريب عبر الحدود البِقاعية اللبنانية ليغطّوا تجربة «عاصمة الثورة».

وفي شهري شباط وآذار ٢٠١٢، وفي نفس الوقت الذي كان كوفي أنان يقبل تولّي مهمة المبعوث المشترك بين الأمم المتحدة والجامعة العربية للبحث في حل «للأزمة السورية»، ارتكب النظام مجازر في حمص استهدفت ناشطين سلميّين وعائلاتهم ومدنيين بينهم أطفال في أحياء الخالدية والبياضة وكرم الزيتون. وترافق ذلك مع قصف عنيف استمرّ لأسابيع[٢٧] وانتهى باقتحام جيش النظام حي بابا عمرو وتدميره.

وحصلت في تلك الفترة أيضًا حملات اعتقال كانت الأكبر، استهدفت حقوقيّين معروفين وناشطين سلميّين في عمليات بدا واضحًا معها أن النظام يريد القضاء على التقارير الإعلامية والقانونية التي توثّق انتهاكاته. فجرى اقتحام «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» في دمشق واعتقال مديره مازن درويش وجميع زملائه وضيوفهم[٢٨].

---

٢٧. قُتل في القصف عشرات المواطنين السوريين وصحافيّان أجنبيّان (الأميركية ماري كولفين والفرنسي ريمي أوشليك). وقُتل أيضًا مواطنون – صحافيون سوريون، في مقدّمهم رامي السيد، واعتُقل فيما بعد زميله في المركز علي عثمان. وسبق ذلك مقتل جيل جاكيه (في ظروف لم تتضّح كامل ملابساتها). وقد كتبت صديقة جاكيه كارولين بوارون وزميلاه سيد أحمد هموش وباتريك فاليان، اللذان رافقاه، كتابًا عن الموضوع صدر بالفرنسية في منتصف العام ٢٠١٣ بعنوان Attentat Express. وذكر الكتاب أن مقتل جاكيه حصل بعد إصرار الراهبة (الفاعلة في دعاية الأسد) أنييس دو لا كروا عليه أن يذهب إلى المنطقة حيث لاقى حتفه.

٢٨. أُفرج عن معظم معتقلي المركز على دفعات، في حين ما زال مازن درويش كما حسين غرير وهاني زيتاني معتقلين، واستشهد زميلهم الطبيب أيهم غزول نتيجة التعذيب. وفي وقت لاحق من العام، اعتُقل حقوقي آخر عمل طويلًا في الدفاع عن سجناء الرأي، هو المحامي خليل معتوق، وما زال حتى اليوم مسجونًا.

وتصاعدت في الأسابيع التي تلت المجازر في حمص حالات الاشتباك المسلّحة بين الجيش ومسلّحي الثورة. كما تصاعد الحقد بين المعارضين والموالين، ووُلدت في بعض أحياء حمص العلوية ظاهرة اسمها «سوق السنّة»، أي سوق تُباع فيها محتويات بيوت الأسر السنيّة التي نهبها الجيش وشبّيحته. وكان للتسمية كما للمبدأ ذاته وقع شديد المرارة في سوريا، أجّج مشاعر الغضب الطائفي في أوساط كانت حتى آذار/مارس ٢٠١٢، أي بعد عام على انطلاق الثورة، بعيدة عن التعصّب، أو على الأقل تُحاول ذلك في خطابها العام[٢٩]. وتلى موقعة حمص تنظيم تظاهرات كبرى في أنحاء عديدة في سوريا بان فيها الميل المطالب بمواجهة النظام وبطلب التسليح والتدخّل الدولي لوقف المقتلة متقدّمًا لدى الناشطين: ففي جمعة «تسليح الجيش الحر» سارت ٦٧٥ تظاهرة في البلاد، وفي جمعة سُمّيت «التدخل العسكري الفوري» في ١٦ آذار، سارت ٦٩١ تظاهرة..

وبين ٢٥ أيار/مايو و١٢ تموز/يوليو حصلت في سوريا مجازر مروّعة ذَبح فيها عسكريون من جيش النظام وشبّيحة مئات المدنيّين بعد أن هاجموا بلداتهم ومزارعهم في أرياف حمص وحماة واللاذقية (الحولة والقبير والحفّة والتريمسة). وبدا في الأمر مخطّطًا تهجيريًا، أو تطهيرًا مذهبيًا وتخويفًا لأبناء بلدات في منطقة مختلطة، على مقربة من «حدود» محافظتي طرطوس واللاذقية.

٢٩. لِقراءة حول المسألة الطائفية في سوريا وحول تطوّر بعض القضايا المتعلّقة بها عقب أحداث حمص المذكورة أعلاه، يفيد الإطّلاع على مقالَي ياسين الحاج صالح «في الطائفية والنظام الطائفي في سورية» و«الطائفية ما بعد مجزرة كرم الزيتون» (المنشورَين تباعًا في ١١ شباط/فبراير و١٨ آذار/مارس ٢٠١٢ في جريدة الحياة)، وعلى مقال صبحي حديدي «السوق الطائفية بعد المجزرة: ماذا تبقى من تماسك قيادة النظام؟» (المنشور في القدس العربي في ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٢).

وجرى ذلك في فترة كانت التظاهرات في سوريا قد وصلت خلالها إلى معدّل ٨٠٠ تظاهرة كل يوم جمعة (في شهر أيار/مايو)، وبلغت العدد القياسي لها في الثورة في ١ حزيران/يونيو في جمعة «أطفال الحولة» (بعد أسبوع من حدوث المجزرة) إذ سارت ٩٣٩ تظاهرة، وظلّت الشعارات الأساسية المرفوعة فيها متقاطعة حول الحرية والكرامة ومطلب إسقاط النظام..

في الوقت نفسه، اتّسع نطاق العسكرة ومعها أعداد المقاتلين في الثورة، وصارت مناطق بأكملها خارج سيطرة النظام، لا سيّما في المناطق الطرفية (شرقًا وشمالًا). فجيش النظام اضطر لانتشار منكمش يركّز على المناطق الاستراتيجية عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا، والاشتباكات وقطع الطرقات والقنص والهجمات على الحواجز المتناثرة صارت تكلّفه خسائر يومية، فصار في المقابل يكثّف استخدام المدفعية والقصف. أما الوضع السياسي الدولي فبدا مجمّدًا رغم محاولة جرت في جنيف في ٣٠ حزيران/يونيو عبر مجموعة اتّصال دولية عربية تولّى كوفي أنان البحث عن قواسم مشتركة بين أعضائها تطرح خطة انتقالية لسوريا وتتضمّن وقف النار وإطلاق الموقوفين وتشكيل حكومة وحدة وطنية كاملة الصلاحيات تحضّر لانتخابات. لكن الخلافات حول دور بشار الأسد فيها وموقف كل طرف من مسألة بقائه (وترشّحه عام ٢٠١٤ لولاية جديدة) وعدم استعداد الدول المعنية أصلًا للضغط من أجل الوصول إلى حلّ جدّي أطاحت الخطة، ودفعت كوفي أنان بعد شهر من الإعلان عنها إلى الاستقالة. فجرى استبداله بالديبلوماسي الجزائري الأخضر الابراهيمي.

معركتا دمشق وحلب والتبدّل في الخارطة السورية

في منتصف تموز/يوليو شنّ آلاف المقاتلين المعارضين هجومين مفاجئين في العاصمة دمشق ثم في مدينة حلب، فسيطروا على بعض الأحياء جنوب دمشق قبل أن يستعيدها جيش النظام، في حين تمكّنوا من السيطرة على الأحياء الشرقية وبعض الأحياء الجنوبية والشمالية الغربية لمدينة حلب (وصمدوا فيها منذ ذلك الحين).

وبعد أيام من معركة دمشق التي كانت بمثابة التهديد الأوّل لقلعة النظام الأمنية، أعلن الأخير عن تفجير استهدف مجموعة ضباط من «خلية إدارة الأزمة» كانوا مجتمعين في العاصمة، وذكر أن بينهم اللواء آصف شوكت (نائب وزير الدفاع، وصهر الرئيس). وقد تبنّى الجيش الحرّ التفجير الذي أسفر بحسب بيانات النظام عن مقتل وزير الدفاع وعدد من كبار الضباط (بينهم شوكت)[٣٠].

شكّلت أحداث تموز/يوليو وما تلاها من عمليات عسكرية وهجمات استمرّت حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تعديلًا مهمًّا في الخريطة العسكرية السورية كما في الحرب النفسية. فخلال أشهر، صارت نصف المساحة السورية تقريبًا خارج سيطرة النظام، وباتت المعارك على أبواب العاصمة دمشق وفي بعض الأحياء المتاخمة لها شمالًا وشرقًا وجنوبًا (بعد تقدّم المقاتلين المعارضين في مختلف أنحاء الغوطتين)، وتحرّرت نصف مدينة حلب ومعظم ضواحيها وريفها (وهي المحافظة الأكثر كثافة

٣٠. برزت شكوك حول الرواية بأكملها، خاصة في ظلّ غياب أبرز ضبّاط الخلية عن الاجتماع المزعوم، عبد الفتاح قدسية وعلي مملوك وجميل حسن، الذين يعملون مباشرة مع القيادة الفعلية للنظام أي رئيسه بشار وشقيقه ماهر، وابن خالها العميد حافظ مخلوف وابن عمّتها العميد ذو الهمّة شاليش.

سكّانية في سوريا) إضافة إلى مناطق عديدة في محافظات إدلب ودير الزور ودرعا من سيطرة قوات النظام[٣١]، التي ردّت بسلسلة عمليات عسكرية استُخدم فيها لأوّل مرّة الطيران الحربي المقاتل (بعد أشهر من الاستخدام الكثيف للطيران المروحي)[٣٢]، وبسلسلة مجازر نتيجة القصف على المعابر مع تركيا وعلى الطوابير أمام الأفران، ونتيجة اقتحام جنودٍ وشبّيحة لأحياء في مدينة داريا جنوب العاصمة. كما تعرّضت الأسواق الأثرية التاريخية لحلب لحرائق نتيجة المعارك أدّت إلى أضرار هائلة فيها[٣٣]. أما في المناطق ذات الأكثرية الكردية في الحسكة، فقد تراجع حضور جيش النظام وتسيّدت الوضع ميليشيات كردية آثرت الحياد العسكري في المعارك وعملت على إدارة بعض المرافق والمعابر.

٣١. صار من الممكن الحديث ابتداء من أول آب/أغسطس ٢٠١٢ عن مناطق محرّرة من حكم الأسد، يحاول أبناؤها إدارتها، ويزورها سوريّون معارضون (كانوا في الخارج أو خرجوا من سوريا خلال الثورة)، قرّر بعضهم العودة والإقامة فيها للعمل والنشاط أو لاكتشاف الديناميات الاجتماعية والسياسية الجديدة، في حين زارها البعض الآخر للوقوف على مشهد لا حضور «لسوريا الأسد» فيه للمرة الأولى منذ العام ١٩٧٠. وقد كتبت سمر يزبك (في «الحياة» في أيلول/سبتمبر) مجموعة نصوص بعنوان «بوابات أرض العدم» عن تجربة الزيارة الى الشمال وعن حياة السوريين فيه وصعوباتها. وكذا فعلت هالة قضماني (في جريدة «ليبراسيون» الفرنسية) وجمال صبح في موقع «الجمهورية» (وهو موقع أنشأته خلال الثورة مجموعة من الباحثين والكتّاب السوريين http://therepublicgs.net) تحت عنوان «الزلزال الآتي من السماء» الذي وصف الموت الذي تُسقطه الطائرات على المواطنين ومساكنهم، ورزان غزّاوي في مدوّنتها (وغزّاوي استقرّت بعد ذلك في الشمال للعمل على مشاريع اجتماعية).

٣٢. إستخدم الطيران في قصفه مناطق سكنية في الشمال السوري براميل متفجّرة تتسبّب بأضرار وإصابات فادحة نتيجة طاقتها التفجيرية العشوائية.

٣٣. لقراءة حول حريق الأسواق وما عناه، وارتباطه بثقافة الاستبداد القائمة في بعض ثناياها على محو التراث العريق أو عدم الاكتراث به، تمكن العودة إلى مقال سلام كواكبي «حلب تحترق» (في الشروق في ٦ تشرين الأول/أكتوبر).

غير أن التقدّم الكبير للمعارضة، الذي توقّف قبَيل آخر السنة، تزامن مع مجموعة أزمات في قيادتيها السياسية والميدانية. فالمجلس الوطني عرف صراعات داخلية وتنافسًا تقدّم فيه الأخوان المسلمون على باقي شركائهم، وهيمنوا على المسائل المالية والخدماتية. و«هيئة التنسيق» تلقّت ضربة باعتقال الطبيب (والمعارض اليساري التاريخي) عبد العزيز الخيّر أبرز مسؤوليها وعدد من رفاقه، والجيش الحرّ ظلّ إطارًا فضفاضًا يتّكل على مبادرات الكتائب المقاتلة وقياداتها المحلّية شبه المستقلة، من دون هيكلية مؤسّساتية. كما أن السلاح الخفيف والمتوسّط الذي ازداد دخوله إلى سوريا (بدعم قطري وسعودي وتركي) وُزّع وفق علاقات المانحين بالكتائب والألوية التي صارت أكثر ارتباطًا مباشرًا بداعميها، إضافة إلى أن هويّة بعضها الإسلامية (أخوانية أو سلفية أو مرتبطة بالوعي الديني الشعبي غير المؤدلج بالضرورة) ازدادت حضورًا وطغت في أحيان كثيرة على هوية «الجيش الحر». وظهرت في هذه المرحلة أيضًا بوادر حالات «جهادية» من خلال دخول أجانب للقتال في تشكيلات لم تكن بعدُ واضحة المعالم، ولَو أن «جبهة النصرة»، أشهرها، كانت قد بدأت تخرج من صورتها الأولى كمنظمة هامشية صغيرة الحجم مشبوهة العلاقات المخابراتية ومهتمّة بالتفجيرات على حساب القتال[٣٤]، لتصبح

٣٤. لِقراءة حول نشأة النصرة، تمكن العودة الى ورقة فرنسوا بورغا وورومان كايي «النصرة وفبركة النظام الجهادية» (المنشورة في ٨ تموز/يوليو في موقع «المعهد الفرنسي لدراسات الشرق الأدنى»). والورقة إذ تضيء على علاقة المخابرات السورية بظروف التأسيس وببعض المؤسّسين والسجناء السابقين المُطلق سراحهم، لا تعني أن الجبهة ككيان تطوّر لاحقًا ظلّت صنيعة مخابراتية. لكن لا شكّ في تفضيل النظام لوجود جهاديين في مواجهته عوض سوريين معارضين ذوي قضية وطنية لأسباب لها علاقة بحملاته الإعلامية وبتشويه صورة الثورة خارجيًا وتخويف قطاعات عديدة من السوريين منها.

ملتقى لجهاديّين وتبدأ من ريف إدلب التحكّم ببعض البلدات والتمدّد باتجاه جبهات المواجهة مع النظام في محافظات حلب وحمص ودير الزور (حيث لعبت الحدود العراقية دورًا أساسيًا في دخول الجهاديين[٣٥]).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر حصل تطوّر في التمثيل السياسي للمعارضة السورية بعد تراجع دور المجلس الوطني. فتشكّل «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة» في الدوحة برعاية قطرية وسعودية وأميركية وفرنسية، وضمّ مكوّنات من المجلس الوطني نفسه ومن الحراك الثوري ومن قوى أكثر اتّساعًا في تمثيلها لأطياف المعارضة السورية ولكن أكثر مرونة أيضًا في السياسة تجاه بعض القواعد الاجتماعية الموالية للنظام (لا سيّما تلك المدينيّة المكوّنة من وجهاء وتجّار). ودُعي الائتلاف –الذي ترأسه الشيخ معاذ الخطيب (المصنّف إسلاميًا دمشقيًا معتدلًا ومستقلًا) وانتُخب رياض سيف والناشطة (في «الهيئة العامة للثورة») سهير الأتاسي نائبين له– لتمثيل سوريا في اجتماع الجامعة العربية.

في المقابل، صعّدت إيران وروسيا من دعمهما للنظام في تلك المرحلة الحرجة، فأرسلتا كمّيات غير مسبوقة من الأسلحة الثقيلة ومن الذخائر وقطع الغيار، والأرجح أن الإيرانيين والروس قرّروا وقتها عدم الاكتفاء بالخبراء الداعمين للنظام، بل بتفويض ضبّاط من الحرس الثوري التنسيق المباشر مع ضباط النظام في إدارة المعارك العسكرية، خاصة في محيط العاصمة دمشق.

---

٣٥. بعض هؤلاء كان مسجونًا في العراق، وأُطلق سراحه أو فرّ من السجن في أكثر من عملية منظّمة أواخر العام ٢٠١٢ ثم طيلة العام ٢٠١٣.

القوى الإسلامية تتقدّم المشهد القتالي

بين آخر العام ٢٠١٢ وربيع العام ٢٠١٣، ظهر الوضع السوري مقبلًا على تصعيد كبير وعلى ظهور تحوّلات في صفوف المعارضين المقاتلين في أكثر من منطقة. فالإسلاميون بين هؤلاء كانوا قوّة صاعدة وتحوّلوا إلى القوّة الأكثر فاعلية، و«جبهة النصرة» (التي صنّفتها واشنطن «إرهابية») كانت تزداد تنظيمًا واستقلالية[٣٦]، وبدأت ظاهرة الجهاديّين تتفاقم (مع ميل واضح لديهم لإيثار قضية تطبيق الشريعة على قضية قتال النظام).

ويفيد القول هنا إن تحوّل المكوّن الإسلامي في الثورة السورية إلى المكوّن العسكري الأبرز كان مرتبطًا بعدّة عوامل. أ) رعاية السعودية وقطر وتركيا (وبعض الشبكات الإسلامية الكويتية) لكتائب تُعلي الهوية الإسلامية، مسلّحة إياها ومغطّية أخبارها (ما جذب المزيد من الاهتمام إليها وحضّر الأرضية لتمدّدها). وقابل ذلك تراجع من الدول الغربية عن وعود بتسليح الكتائب غير الإسلامية في الجيش الحر (التي عانت من نقص فادح في العتاد العسكري والمال). ب) شدّة العنف وأهواله وطقوس الموت اليومي والشعائر المرافقة لكل تشييع، معطوفة على

٣٦. ساجل الكاتب حازم الأمين – المختص في شؤون الحركات الإسلامية الجهادية – مع بعض أطراف المعارضة السياسية السورية التي كانت تقلّل من أهمية أخذ موقف من «جبهة النصرة» لغُربتها عن المجتمع السوري وهامشيّتها في سياق المعركة مع النظام، فاعتبر في موقفهم سوء تقدير لما سينجم عن الأمر لجهة قدرة «النصرة» على تطوير حضورها في الصراع ولَو من خارج مركزية الثورة، ولكونها وشبيهاتها لا تأبه بالغُربة عن المجتمعات أصلًا، إذ غالبًا ما تكون «غريبة» ومعزولة في البلدان حيث تقاتل ثم تتحوّل قوة تأثير فيها (مقال الأمين «عن جبهة النصرة التي تقاتل النظام من خارج الثورة» في «الحياة» في ٢٧ كانون الأول/يناير ٢٠١٣).

البيئة الاجتماعية والثقافية المحافظة في المناطق الريفية أو الطرفية حيث تركّز القتال بدايةً قبل اندفاعه (بمقاتليه) نحو المدن. ج) تراجع قدرة التنسيقيات والقوى المدنية التي لعبت دورًا رئيسيًا في عام الثورة الأول على التأثير الميداني نتيجة قمع النظام العنيف واعتقال وقتل المئات من أعضائها واضطرار المئات الآخرين لمغادرة سوريا (أو للتخفّي).

وعلى صعيد التطوّرات العسكرية، شهدت تلك المرحلة تصعيدًا نوعيًا من جانب النظام، تمثّل في استخدام صواريخ بالستية (أرض–أرض) من نوع «سكود» لأول مرة (وهي تُستخدم لأوّل مرة أيضًا في التاريخ من قبل نظام ضد مناطق في «بلده»!)، واستهدف بها ابتداءً من منتصف كانون الأول/ديسمبر مدنًا وبلدات في الشمال فأحدث خسائر بشرية ومادية فادحة. كما أن كثافة الغارات الجويّة والقصف المدفعي تزايدت ومعها أرقام الضحايا، وضَرب مخيّم اليرموك في دمشق وجواره تضاعف[٣٧]، وبدا أن النظام بلور خطة عسكرية وإعلامية جديدة، ترافقت مع إطلاقه هجمات في أكثر من جبهة، ومع بدء استخدامه السلاح الكيماوي بجرعات محدودة في حمص وفي مناطق أخرى (بحسب تقارير ظهرت لاحقًا وسنتطرّق إليها في الفصل الرابع).

لكن التطوّر الأبرز جاء من الرقة في شهر آذار/مارس ٢٠١٣، حيث سقطت المحافظة بأكملها تقريبًا ومعها مركزها، بأيدي الجيش الحر والكتائب الإسلامية وجبهة النصرة، وانسحب النظام منها محافظًا فقط

٣٧. لِقراءات حول أوضاع الفلسطينيين في سوريا منذ بدء الثورة، يمكن الإطّلاع على مؤلّف جماعي نسّقه يوسف فخر الدين ويوسف زيدان بعنوان «اللاجئون الفلسطينيون في المحنة السورية»، الصادر في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٣ عن «أجراس العودة».

على قاعدتين عسكريتين[٣٨]. وتحوّلت السيطرة على الرّقّة تدريجيًا ابتداءً من شهر أيار إلى «الدولة الإسلامية في العراق والشام ـ داعش» (التي أعلن أبو بكر البغدادي من العراق قيامها في نيسان/أبريل ودمج جبهة «النصرة» فيها، فرفض أمير الثانية السوري الفاتح الجولاني الأمر، لكن معظم مقاتليه «المهاجرين» أي الأجانب ـ التحقوا بنداء غريمه وبقي معه أكثر السوريّين، ولم يتّضح بعدُ ما إذا كان دعم أيمن الظواهري زعيم القاعدة المتأخّر للجولاني ـ في تشرين الثاني/نوفمبر –قد بدّل في الأمر أم لا). وعمدت «داعش» بعد تسيّدها إلى تصفية مسؤولي كتائب في الجيش الحر والاشتباك مع كتائب أخرى[٣٩]، وأوقفت العشرات من أبناء المدينة– ومن بينهم أفراد معروفون بنشاطهم ضد نظام الأسد وبخدماتهم العامة[٤٠]– كما خطفت الأب الإيطالي السوري باولو دالوليو

٣٨. قد يكون في انسحابه من المحافظة الشمالية عملية تجميع قوى يحتاج إليها حول حمص ودمشق ودرعا، ومعرفة بصعوبة الدفاع عن مناطق صارت بعيدة ومفتوحة على الحدود التركية، أي على مصادر تسليح تتيح للمعارضين التقدّم والقتال.

٣٩. بعد زيارة للرقة في صيف العام ٢٠١٣، كتب محمد العطّار نصًّا (نشره موقع «الجمهورية» في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣) عنوانه «عن واقع الكتائب العسكرية وإدارة المدينة المحرّرة والثورات اللاحقة»، وشرح فيه الأوضاع المستجدّة في المدينة وتركيبة القوى فيها والصعود المقلق لـ«داعش». والنص، كما غيره مِن النصوص المنشورة في «الجمهورية» (أو في مواقع التواصل الاجتماعي)، مفيد لفهم ما جرى في المدينة في تلك الفترة.

٤٠. من المخطوفين لدى «داعش» في الرقة حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٣، إضافة الى الأب باولو، فراس الحاج صالح وابراهيم الغازي ومحمد نور مطر والطبيب اسماعيل الحامض والعشرات من المقاتلين والصحافيّين والناشطين السياسيين. ولـ«داعش» على ما يبدو دور أيضًا في خطف ناشطين وناشطات في حلب (مثل سمر الصالح ومحمد العمر ووائل ابراهيم وعبد الوهاب الملّا)، وفي الغوطة الشرقية (حيث لا يزال حضورها محدودًا) مثل الطبيب أحمد سامي البقاعي. ويتّهمها ناشطون باغتيال زملاء لهم مدنيّين ومقاتلين في الجيش الحرّ وصحافيّين سوريّين، وباختطاف مراسلي وسائل إعلام أجنبية.

(أحد أبرز مناصري الثورة السورية)، وحوّلت الأوضاع في الرّقة إلى كابوس بالنسبة لعشرات الألوف من المواطنين، قبل أن تتمدّد خارجها وتشتبك مع كتائب إسلامية سورية ومع ميليشيات كردية في الشمال الشرقي. ويمكن القول إن «داعش» قاتلت تشكيلات من الثورة أكثر ممّا قاتلت جيش النظام، وإن التصدّي العسكري لها (من قِبل الجيش الحرّ وكتائب الثورة) تعذّر على الأرجح بسبب الخشية من تداعياته والخسائر التي يمكن أن تنجم عنه في أكثر من منطقة محرّرة.

وبرزت عام ٢٠١٣ القضية الطائفية بوصفها واحدة من القضايا الأكثر حضورًا في سوريا. فإضافة إلى استمرار المذابح الرهيبة التي نفّذها جنود وشبيحة وعناصر ما سُمّي بـ«جيش الدفاع الوطني» (وقوامه شبّان علويّون وشيعة درّبتهم إيران لمساندة جيش النظام المنهك) ضد مدنيّين[٤١]، بات من الواضح أن فقدان النظام القدرة على فرض الخدمة الإلزامية في معظم المناطق السورية جعل التجنيد ينحصر بشكل خاص في البلدات والمدن ذات الأغلبية العلوية. ورفع الأمر نسبة هؤلاء بشكل كبير في عداد الجيش. وهذا بالطبع عنى أخذ المعارك الطابع الطائفي أكثر فأكثر، وجعل من الممكن البحث في «مسألة علوية» (كما في «مسألة سنيّة») في سوريا[٤٢]، بمعزل عن وجاهة المحافظة على التحليل الاجتماعي والمناطقي وعن قضية الفرز الريفي/المديني أو القبلي/الحضري العميقة

٤١. وقعت المذبحتان الأخيرتان في شهر أيار/مايو في قرية البيضا وفي بعض أحياء مدينة بانياس، أي في محافظة طرطوس في قلب منطقة الساحل.

٤٢. لِقراءات في «المسألتين العلوية والسنية»، تفيد العودة الى مقال إياد العبد الله (في موقع «الجمهورية» في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٣) «العلويّون رحلتهم الى سوريا ورحلتهم منها»، وكذلك مقالَي شيرين الحايك وبكر صدقي (في «الجمهورية» أيضًا في ١٠ تموز/يوليو و٣ آب/أغسطس تباعًا) المعنونَين «الأقلّية السنيّة» و«الأقليّة السنّية من منظور آخر».

الأهمّية والأثر، لا سيّما في علاقتها بخريطة القوى الإسلامية المقاتلة وفي بيئاتها الحاضنة.

«القصير وما بعد بعد القصير»

اعتمد النظام أوائل العام ٢٠١٣ (بإدارة إيرانية ومشورة روسية) استراتيجية عسكرية إعلامية قامت على ستة مبادئ، وبدأت تظهر في أيار/مايو ثمارها.

المبدأ الأول، التسليم باستحالة استعادة المناطق الشرقية والشمالية في سوريا، والاستعاضة عن ذلك بالدفاع عن القواعد العسكرية المتفرّقة ونقاط التمركز والانتشار المتبقّية فيها (لا سيما في مدينة حلب ومحيطها) وتموينها بالطائرات لأطول فترة ممكنة من أجل منع قوى الثورة من خلق تواصل ترابي فيها، وإبقاء الأخيرة في هواجس محلية ومناطقية (وتنافسيّة) ضيقة تشغلها وتستنزف ذخائرها وتمنعها من نقل قوات إلى مناطق أخرى.

والمبدأ الثاني، مواصلة القصف الجوّي والأرضي البعيد المدى على المناطق التي تحرّرت بالكامل ولم يعد له حواجز أو معسكرات فيها، بما يجعلها لا تخرج من حالة الحرب والحصار وانتشار الدمار في مختلف مرافقها، وبما يدفع الأوضاع المعيشية فيها إلى «التعفّن» في ظل تراجع الخدمات وأزمات الكهرباء والماء ووقف المعاشات عن قسم كبير من موظّفي الدولة.

المبدأ الثالث، حصر العمليات العسكرية الهجومية في ثلاث مناطق وحشد القوات والطاقة النارية القصوى لاستعادة المبادرة فيها واحتلالها أو تدميرها بالكامل: غوطتا دمشق وضواحي العاصمة الجنوبية والشرقية والشمالية، ومدينة حمص ومحيطها، وخط درعا الحدود الأردنية،

ومناطق القلمون نزولًا نحو الزبداني على مقربة من الحدود اللبنانية. ويهدف هذا إلى ثلاثة أمور: إبعاد «خطر» المعارك عن العاصمة دمشق التي يمثّل سقوطها سقوطًا للنظام حتى لو بقيت مناطق أخرى في البلاد في قبضته أو موالية له؛ وتأمين خط دمشق–حمص–الساحل بوصفه حيويًا على الصعيد العسكري ودلالة على «الاستمرارية الترابية» بين العاصمة والعمق الديموغرافي–الطائفي للنظام؛ وفصل الحدود اللبنانية حيث البلدات السنيّة الكبرى (مثل عرسال) عن المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية على مقربة من خطّ دمشق–حمص.

والمبدأ الرابع، تنظيم الشبيحة والاستمرار في تطويع شبّان علويّين مناصرين للنظام ضمن «جيش الدفاع الوطني» وإطلاق يدهم في العنف الأهلي والمشاركة في القتال على بعض الجبهات.

المبدأ الخامس، الدفع بألوف من مقاتلي حزب الله اللبناني وبألوف من المقاتلين العراقيين من أحزاب شيعية تديرها طهران للتمركز في مواقع عسكرية حسّاسة بحجة حماية المقامات الدينية الشيعية (مثل مقام السيدة زينب قرب دمشق)، والاتّكال على حزب الله في المعارك القريبة إلى الحدود اللبنانية.

أما المبدأ السادس، فهو حملة إعلامية بلغة تحصر الاتّهامات السياسية لقوى الثورة والمعارضة بـ«الجهادية» وتوقف الحديث عن المؤامرات الأميركية. وهذا يعني الاكتفاء بالقول إن النظام يواجه تنظيم «القاعدة» ومشتقاته، وإن ألوفًا من هؤلاء يتوافدون إلى سوريا من دول الجوار ومن أوروبا بتمويل قطر والسعودية (قليلتي الشعبية في العواصم الغربية) بما يهدّد الأقليات المسيحية والفكرة المشرقية[٤٣] إن سقط النظام (حاميها).

٤٣. استخدم أكثر من كاتب ومسؤول سوري مقولة «المشرقية» التي يدافع عنها النظام. وقد قدّم حازم صاغية (في مقاله في الحياة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وعنوانه

واستفاد الأسد في تنفيذ استراتيجيّته من بروز «داعش» وأثر ذلك إعلاميًا (في ظلّ ضعف أداء الدعاية السورية المعارضة له[٤٤]). واستفاد أيضًا من استمرار التردّد الغربي في تزويد الجيش الحر بالسلاح النوعي، ما أتاح له تفوّقًا كبيرًا وحرية حركة جويّة كان لها أثر كبير في حماية مواقعه عسكريًا في أكثر من منطقة من الإنهيار[٤٥].

وبين أيار/مايو وآب/أغسطس، شنّ النظام وفق مبادئ استراتيجيّته المذكورة هجومًا عسكريًا كبيرًا بمشاركة فاعلة من حزب الله في محور وادي العاصي على مدينة القصير قرب حمص، وتمكّن من احتلالها بعد أسابيع من المعارك الضارية. كما شنّ هجمات في محيط دمشق وتقدّم على أكثر من محور، من دون أن يُوفّر له تقدّمه اطمئنانًا كافيًا على مركز سلطته في العاصمة. فكثّف لذلك القصف التدميري وسياسة الإبادة تجاه الضواحي والغوطتين.

«من الذي دمّر المشرقية») تفكيكًا للمقولة المذكورة وإضاءة على ما أعمله النظام السوري من فتك في المشرقية بمعناها الثقافي، وما يثيره تدفّق لبنانيين وعراقيين لقتال طائفي الى جانب هذا النظام اليوم من هبوط عنده حتى عن سويّة الوطن السوري، فكيف بالارتفاع الى السويّة المشرقية.

٤٤. قدّم ياسين السويحة في موقع «الجمهورية» قراءة في صورة المعارضة السورية في أوساط عدّة في الرأي العام، وفيها أنه بالإضافة الى العوامل الخارجة عن إرادتها، فهي مقصّرة في مخاطبة العالم وثمة منحى يقوم على مخاطبة الذات فيها («في أحوال الصورة الخارجية للثورة السورية» في ١٩ حزيران/يونيو ٢٠١٣).

٤٥. لقراءات حول خطط النظام في مواجهة الثورة السورية على المستويات السياسية والاقتصادية والطائفية والقومية، من المفيد الاطّلاع على المؤلّف الجماعي «استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية» (الصادر عن «مركز دعم الجمهورية الديمقراطية»، ٢٠١٣) بمشاركة أحمد برقاوي وإياد العبدالله وبكر صدقي وحازم السيد ودارا عبدالله وسلام السعدي وليلى فرج ويوسف كنعان، وتنسيق يوسف فخر الدين.

شيعة وسنّة وثارات نظام الاستبداد

تدور في سوريا منذ مطلع العام ٢٠١٣ حرب مستقلة عن السياق السوري، ومرتبطة به في الوقت عينه. حرب فيها من «ثارات» القرن السابع الميلادي الكثير، وفيها من الأوضاع العراقية واللبنانية الكثير أيضًا.

والحرب هذه، «السنية الشيعية» كما يسمّيها البعض، أقحمت نفسها في الساحة السورية لسببين: أوّلها لجوء النظام السوري إليها، حليفًا لطهران ومحتاجًا لدعمها المادي ثم «البشري». وثانيهما، دخول جهاديّين إلى سوريا وسعيهم لمحاربة «النصيريّين والمجوس» بمعزل عن المُعطى السياسي والاجتماعي السوري. وهي بالطبع أقحمت نفسها نظرًا للصراع المحتدم إقليميًا بين الرياض وطهران، الذي عرفته الساحة اللبنانية لفترة، والذي ما زال العراق يشهده منذ الغزو الأميركي.

لكنها مع ذلك، حرب لا تستوي فيها المسؤولية بين طرفَين. فالجهاديّون غير سوريّين، أو هم بغير مرجعية سورية، والإسلاميون السوريون بتشكيلاتهم المختلفة وبوصفهم جزءًا من الثورة لم يُثيروا قضايا كربلاء ولم يبعثوا بمقاتلين إلى لبنان والعراق للانخراط في صراعاتها أو لتعذيب معتقلين. كما أن شأنهم - بمعزل عن آرائهم العقيدية – شأن سوري خالص ليست مصادفة أنه لم يتجاوز مرّة في خطابه ومسلكه الحدود السورية. أما الحديث عن «ثأر الحسين» وعن «سبي زينب» (ومقامها في دمشق لم يُمسّ منذ مئات السنين) وعن «تدمير الحلم الأموي» فقد كان لازمة رفعها حلفاء النظامين الإيراني والسوري اللبنانيون والعراقيون، وشكّل بعضهم لواءً باسم «أبي الفضل العبّاس» لقتال السوريّين حتى قبل الاحتكاك بالجهاديّين. كما أن بعض المسؤولين في نظام دمشق تحدّث عن «كربلاء العصر» في

الموقعة السورية[٤٦]، ومثله فعل قادة حزب الله ومستثيرو همم العراقيّين الذين يقطعون صحراء تدمر بأكملها أحيانًا ليثأروا للإمام الشهيد أو يعجّلوا قرب حرستا في ظهور المهدي[٤٧]. الأكثر فداحة أن نظام الأسد بما يدّعيه من شرعية «دولة» هو الذي لجأ إلى ميليشيات مذهبية من دولتين مجاورتين للانتصار لجيشه «النظامي» ضد ميليشيات المعارضة السورية! والصراع الشيعي السنّي هذا إن استمرّ واحتدم، منذرٌ بحمّامات دم في أكثر من بلد، ليست براميل النظام المتفجّرة فوق رؤوس المدنيّين إلّا شكلًا بربريًا من أشكالها.

سوريا اليوم...

فجر الأربعاء في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، قصف جيش النظام السوري زملكا وعربين وأطراف المعضمية في غوطتَي دمشق. وتبيّن مباشرة بعد القصف أن الصواريخ المستخدمة حملت عبوات كيماوية أدّى انفجارها إلى مقتل أكثر من ١٤٠٠ شخص اختناقًا لتنشّقهم غازًا سامًا هو غاز السارين (الذي يملك منه الجيش السوري مخزونًا كبيرًا). وتبع المجزرة هذه قصفٌ صاروخي ومدفعي وغارات جوية نفّذها جيش النظام على المنطقة نفسها على مدى أربعة أيام، في ما بدا أنه محاولة لتدمير

٤٦. تحدّث باللغة «الكربلائية» سفير النظام السوري في عمّان، وأحد أبرز ضباط المخابرات في حقبة التسعينات ثم في بداية عهد بشار، بهجت سليمان. وقد سخر صبحي حديدي في مقاله «أيوب الكربلائي» (في «القدس العربي» في ١٧ شباط ٢٠١٣) من كلام سليمان ومن طيش «ذاكرته بعيدًا عن مفردات الخطاب البعثي القوموي والثوروي»، واستعانتها بلغة عاشورائية.

٤٧. انتشرت أفلام على اليوتيوب تُظهر مجالس عزاء يتحدّث البعض فيها عن علامات ظهور «سيّد الزمان» ويذكرون حرستا (في ريف دمشق) من ضمنها.

آثار قصفه الكيماوي واستباق لجنة التحقيق الدولية التي كُلّفت من الأمم المتّحدة التأكّد من استخدامه.

تحرّك العالم بعد المجزرة لمدّة أسبوعين فقط: هدّدت واشنطن وباريس ولندن باستخدام القوة عقابًا للنظام على انتهاكه «الخطوط الحمر»، فردّت موسكو بعرض يقضي بتنازل النظام نهائيًا عن سلاحه الكيماوي مقابل نجاته بفعلته. وهذا بالفعل ما كان[٤٨]!

نجا النظام (مرحليًّا) وأعلن انضمامه إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية. واستعاض عن الأخيرة في حرب الإبادة ضد الغوطة وغيرها من مناطق سوريا (حمص ومخيّم اليرموك وحيّ المعضميّة بخاصة) بحرب التجويع والإخضاع المستمرّة، وبالقصف الجوّي والصاروخي القاتل لمئات المدنيّين، من دون «غاز سارين»[٤٩]، وباعتقال كتّاب (مثل جهاد أسعد محمد) وقادة معارضين (مثل فائق المير، أحد أبرز وجوه حزب الشعب الديمقراطي والمعتقل السابق الذي أمضى ١٢ عامًا في سجون الأسدَين الأب والإبن، والمنخرط في الثورة منذ يومها الأول نشاطًا وتنسيقًا سياسيًا بين عدد من قواها) وانطوى (مرحليًّا أيضًا) البحث في محاكمة المسؤولين عن المقتلة، واستُبدل بالبحث في انعقاد مؤتمر جنيف الثاني لاستكمال

٤٨. لنا عودة تفصيلية إلى هذا الموضوع في الفصل الرابع.

٤٩. نجا كذلك لأن الانقسام العمودي في سوريا أتاح له خزانًا بشريًا يقاتل به، ولأن إيران دعمته (كما ذكرنا) بألوف الحلفاء ليموتوا في سبيلها عبر المحافظة عليه، ولأن جيشه ظل ببنيته الأساسية أي بكبار ضباطه كما بالعديد الطائفي لبعض وحداته متماسكًا، وكذلك باقتصاد الحرب الذي وُضع بتصرّفه (تضيء مقالة ياسر نديم سعيد «عسكر سوريا.. سوريا العسكرية» المنشورة في موقع «الجمهورية» في ٥ آب ٢٠١٣ على بعض جوانب هذا الموضوع).

المؤتمر الأول الذي لم تُنفّذ أيّ من توصياته. وما زال النقاش عالقًا عند شروط وتواريخ، في وقت تتواصل المعارك وتتشكّل التحالفات بين المقاتلين الفاقدين كل ثقة «بالعالم» والعازمين على القتال حتى النهاية[٥٠].

هكذا، تحوّلت ثورة شعبية سلمية نادت بالحرّية والكرامة والعدالة وبإنهاء القمع والحكم الاستبدادي، وتحمّلت القتل خلال أشهر ثم حمل بعض أبنائها السلاح للدفاع عن أنفسهم، إلى كفاح مرير لإسقاط نظام استخدم كلّ أنواع الأسلحة المتوفّرة لإبادتها ومجتمعها. وهكذا نحا الكفاح المسلّح شيئًا فشيئًا نحو راديكالية إسلامية غذّاها معينوها بالموارد ليشتدّ قوامها، في وقت لم يقم المجتمع الدولي بواجبه قبل صعودها لحماية الشعب السوري من آلة قتل «نظامِه» المسلّح روسيًا وإيرانيًا والمدعوم بألوف المقاتلين الطائفيّين العراقيين واللبنانيين. ولم يأتِ لاحقًا ظهور جماعات عدمية مرتبطة بتنظيم القاعدة إلّا ليزيد مصائب السوريّين، إذ اندفع طرفٌ من خارج دائرة الصراع ليجلب سلاحه وعدّته الإيديولوجية ويقضم بعض المساحات التي حرّرتها الثورة من النظام (ويقضم معها كثرًا من محرّريها).

لكن رغم المآسي الإنسانية وعمق التأزم السياسي وتفاقم الوضع الاقتصادي الاجتماعي وحجم الخراب ودمار الأبنية والمؤسسات ورُغم

٥٠. آخر التحالفات كان «الجبهة الإسلامية» التي تشكلّت في الأسبوع الأخير من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وانضوت فيها أكبر الفصائل الإسلامية السورية المقاتلة: حركة أحرار الشام، وجيش الإسلام، وألوية صقور الشام، ولواء التوحيد، ولواء الحق، وكتائب أنصار الشام، والجبهة الإسلامية الكردية. وجرى استثناء «جبهة النصرة» من العضوية. واستُثنيت بالطبع «داعش» غير المعنية أصلًا بأي أولوية سورية، والمنظور إليها بريبة من الجبهة الجديدة.

انتشار الفقر والبطالة (وما سيعنيه الأمر من تحدّيات جمّة للمستقبل)[٥١] في سوريا و«ليلها الطويل» كما أسماه الروائي الياس خوري، ما زالت إنجازات «ثورة العامة»[٥٢] المستمرة ماثلة، وما زالت بعض خصائصها ويوميّاتها من سنتها الأولى ولغاية اليوم مدعاة تأمّلٍ وقراءة...

٥١. يفكّر باحثون سوريّون منذ مدّة بـ«اليوم التالي». وقد عُقدت في السنتين الأخيرتين أكثر من ندوة وصدرت أكثر من دراسة إقتصادية وعمرانية وأركيولوجية وسياسية تبحث في سبل إعادة الإعمار، وكان آخر هذه الندوات ـ الدراسات، مؤتمر «إلى سوريا» المنشورة أعماله على موقعه: http://www.ilasouria.org
وفي إطار آخر، وإنما في السياق المستقبلي عينه، قدّم المحامي عبد الحي السيّد دراسة مهمة حول العدالة الانتقالية في سوريا بعنوان «تحدّيات المصالحة في الانتقال السوري»، نُشرت في موقع «الجمهورية» في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٣.

٥٢. كتب ياسين الحاج صالح مقالًا في مجلة الدراسات الفلسطينية (خريف ٢٠١١) عنوانه «ثورة العامة: قضايا أخلاقية وثقافية وسياسية»، ركّز فيها على كون «العامة» الذين انتفضوا بشجاعة استثنائية يعيدون جانبًا من اعتبارهم الثقافي ويستردّون كرامتهم في مواجهة سلطة الاستبداد السورية الفائقة الرجعية (رغم مظهرها التحديثي)، من دون أن يعني الأمر قدرتهم على تأسيس ديمقراطية في وقت قصير نظرًا للاختلالات العميقة ولضعف التنمية وتردّي التعليم والاستغلال الاقتصادي التي تعاني منها بيئتهم.

III

ملامحٌ لـ«سوريا الداخل»

حاول نظام الأسد بعد آذار/مارس ٢٠١١ الاستمرار في إخفاء «الداخل» السوري وتكثيف ضباب المؤامرات ودخان الصواريخ ولغة الاتهامات المضجرة من حوله، وحاول حتّى محوه من الوجود. لكنّ القدرة الاستثنائية عند ملايين المواطنين على الصمود والاستمرار في الثورة وتوثيق الحياة واجهت محاولات الإخفاء هذه، وكشفت للسوريين[1] أنفسهم (ولمن لم يشأ إغماض عينيه في العالم) كمًّا من الطاقات الكامنة التي كان لاندلاع الثورة أن فجّرها. وكشفت لهم أيضًا كمًّا خارقًا من العنف الذي يمكن لنظام لا يرغب في التخلّي عن مُلكيّة بلاد وعباد ممارسته حين يصمت بعض العالم عنه (ويُعيله على أفعاله بعضه الآخر)، وما يعنيه الأمر من خراب وحطام ومن ردود أفعال متطرّفة.

---

١. أعني بالطبع سوريّي الثورة المشاركين فيها أو المؤيّدين لها، ولا أقصد في أيّ حال التعميم.

في الأسطر التالية مباحث ومشاهد متفرّقة (وغير مرتّبة ترتيبًا كرونولوجيًا) تشكّل بعض ملامح «سوريا الداخل» ببهائها وقباحاتها المتجاورة اليوم، وباسترداد الناس لها ودفاعهم عنها.

تعويض الصمت واستعادة اللغة

إستعاد السوريّون بعد انطلاق تظاهراتهم القدرة البديعة على التعبير. فبدوا في هتافات التظاهرات وشعاراتها، وفي لغة الأجساد المتراصّة والمتمايلة أو الراكضة فيها، كما في المقالات السياسية[٢] والأعمال الفنية وفي الأغاني وكتابة المذكّرات الشخصية، كأنّهم يستلحقون في أشهر ركودَ عقودٍ وصمتها. بدوا كأنهم يسابقون الوقت في محاولة تعويض انقطاعه عنهم طيلة سنوات من القمع والقمع الذاتي. وحتى ما كانوا قد كتبوه أو صوّروه بدا مختلفًا بعد اندلاع الثورة. فمن «أدب» السجن وأحاديثه[٣]، إلى كتابة السيَر الموازية للسجن أو المُتّصلة به التي صار في نشرها ما يشبه البحث عن شفاء منها أو تسديد دَين

٢. يكفي أن يحصي متابعٌ لصفحات الرأي والملاحق الثقافية في الصحف اللبنانية والصادرة في بيروت أو للمواقع السياسية الإلكترونية («تيارات» في الحياة و«نوافذ» في المستقبل و«قضايا وآراء» و«الملحق» في النهار إضافة الى موقعَي «ناو» و«المدن» على سبيل المثال) مقالات الكتاب السوريّين أسبوعيًا ليعرف حجم الفائض الذي يستطيع ملء صحف يومية بأكملها (حتى لَو ظهر فيه تكرار في المقاربات والمواضيع منذ عام تقريبًا).

٣. أذكر هنا ما تيسّر لي الاطّلاع عليه: مصطفى خليفة ورواية «القوقعة»، وفرج بيرقدار ونصوص «خيانات اللغة والصمت»، وياسين الحاج صالح وكتاب «بالخلاص يا شباب»، وآرام كارابيت ونصّه السردي «رحيل إلى المجهول»، إضافة إلى فيلم هالا محمد «رحلة في الذاكرة» مع الحاج صالح وبيرقدار وغسان جباعي عن «سجن تدمر» وعن الخوف وقيمة الحياة.

مؤجّل تجاهها[٤]، إلى القصص والروايات[٥] والذكريات التي تغوص في «سوريا الآفلة» الصامتة (أو الهامسة) في الثمانينات والتسعينات مسترجعةً تفاصيل من «الداخل» ظلّت محجوبة عمّن لم يعِشها مباشرة، وصولًا إلى أفلام قديمة روائية أو وثائقية أو شعرية كانت في ذاتها رفضًا للصمت والموت وجدّدتها الثورة كمرادف للغة الحياة، لغة السينما[٦]، صار لكل استعادةٍ طعم آخر، وربّما معنىً آخر[٧].

وإذا كانت مجزرة حماة وأهوالها عام ١٩٨٢ قد بقيت موضوع الصمت السوري الأشدّ ألمًا، فإن تذكّر ما جرى فيها، والبوح بما التقطته العيون والآذان من إشارات خلال حصولها، وما كان يعبّر عنه اللباس الأسود والوقوف خلف شباك الانتظار بعد «انتهائها»، تحوّل في ذكرى المجزرة الثلاثين (في شباط/فبراير ٢٠١٢) إلى التنقيب الأصعب في الذاكرة السورية. وظهر التنقيب، أو الحفر هذا، كأنه

٤. أذكر في هذا الصدد نصّين رائعين لنائلة منصور «كيف تعمّر حتى الثمانية والثلاثين في سوريا» (منشور في مجلّة «كلمن» شتاء ٢٠١٢)، ولفاديا لاذقاني «مقابلة في فرع فلسطين» (منشور في ١٨ تموز ٢٠١٢ في جريدة النهار)، إضافة إلى نصوص منشورة على الفايسبوك لآية الأتاسي ولشباب وصبايا انتظروا طويلًا أبًا أو أخًا أو صديقة غيّبهم ظلام السجن وظلمه.

٥. رواية خالد خليفة، «مديح الكراهية»، مثلًا.

٦. مِثل فيلم عمر أميرالاي «طوفان في بلاد البعث»، وفيلمَي أسامة محمد «نجوم النهار» و«صندوق الدنيا»، وفيلم هالة العبد الله «أنا التي تحمل الزهور إلى قبرها»، والفيلم التسجيلي لمحمد علي الأتاسي «إبن العم» (حاور فيه رياض الترك – وقد أعاد الأتاسي الكرّة خلال الثورة وأجرى تسجيلًا ثانيًا مع الترك، الذي كان أوّل من قال إنه «من غير الممكن أن تبقى سوريا مملكة للصمت»).

٧. حتّى أعمال كتّاب نشروا بعض إنتاجهم المعروف قبل عقود مثل زكريّا تامر تجدّدت مع الثورة. وساهم تامر نفسه في استعادة بعضها وفي كتابة نصوص صغيرة جديدة ملأت صفحته في الفايسبوك «المهماز» التي يتابعها ألوف القرّاء ويتداولون ما يُنشر فيها.

طقس علاج نفسي جماعي، قدّم كل المشاركين فيه (في المدوّنات أو في مواقع التواصل الاجتماعي) ما عندهم تباعًا، وشجّع واحدهم الآخر، أو حفّزت واحدتهم الآخرين ليبوحوا بما عجزوا عن ترداده أو نقله على مدى ربع قرن. فاستُعيدت المشاهد والصور والأسماء والأصوات وقصص بعض الموتى والناجين والسفّاحين، ما حرّر كثرًا من وطأة الشعور بالذنب والسكون المخيّمَين مذّاك على جيلين من السوريّين.

والأمر نفسه سرى ويسري على تبادل قصص التربية المدرسية و«الطلائعية» في «سوريا الأسد»، والتهكّم بعد سنوات طويلة على ما سمّم الحياة فيها[٨]، أو تذكّر تفاصيل العيش في تخفّ وسرّية والانتقال الدوري من سكن إلى آخر خشية الاعتقال[٩]، أو التمكّن أخيرًا من قول آراء مكبوتة في شؤون كان يحاذر المعنيّون ذكرها ويتواطؤون على تجنّبها، كالطائفية والمناطقية وأحوال الجامعات والمؤسّسات العامة والخيارات الخاصة.

ولعلّ الأرشفة والتوثيق، اللذَين يقوم بهما أفراد اليوم على صفحات «فايسبوك» أو ضمن مواقع متخصّصة في نشر المقالات والآراء والصور والملاحظات حول الشأن السوري[١٠]، ينبعان، في جانب منهما، من

٨. نص عمر قدّور «بالروح بالدم نفديك!» (المنشور في نوافذ المستقبل في ٢٨ آب ٢٠١١) نموذجاً، وكذلك نصّ ضحى حسن «حين قالت لي معلمتي: حافظ الأسد كما الله لا يموت» (المنشور في موقع ناو في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٣).

٩. مقال كاترين غوسيت (بالفرنسية) «قصة مازن عدي الذي عاش ٢١ عامًا متخفّيًا في سوريا» (المنشور في «الإكسبرس» في ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٣) يعرض بالتفصيل هذا الجانب من التطبيع مع العيش السرّي.

١٠. صفحة «أكاد الجبل» في الفايسبوك وموقع «صفحات سورية» www.alsafahat.net نموذجين وغيرهما الكثير.

حرص على رفض السماح من جديد للنسيان بابتلاع أي حرف أو انفعال أو أثر خلّفه السوريون في السنوات الأخيرة، سنوات نهوضهم وثورتهم وتحطيمهم جدرانَ الخوف والصمت.

وتزامنت استعادة ملكة القول والتظاهر والكفاح السياسي، مع تأسيس اتّحادَي كتّاب وصحافيّين ومجلّات ثقافية وصحف ونشرات ورقية وإلكترونية تُوزَّع آلاف النسخ منها داخل سوريا، إن في المناطق المحرّرة أو سرًّا في المناطق التي ما زال النظام يحتلّها. وتزامنت أيضًا مع تأسيس إذاعات راديو تبثّ لساعات أو على مدى اليوم. وكلّ هذا يدرّب جيلًا جديدًا من السوريين والسوريات على الكتابة ومأسسة التجارب الصحافية وصقل الخبرات فيها.

الفنّ والثورة

فجّرت الثورة السورية منذ أيّامها الأولى طاقات إبداعية فنّية مدهشة. فمن تصميم الخطوط والشعارات، إلى الرسوم والكاريكاتور والتجريد والتركيب الرقميّ، إلى الموسيقى والغناء فالأفلام القصيرة والفيديوهات والتصوير والإحتفاليات (مثل احتفالية «الشارع»)[١١]، وُلدت في سوريا ومن حولها خلال الأشهر الثلاثين الماضية كمّيات من الأعمال تفاوت بالطبع مستواها، لكنّها كانت في معظمها جيدة، جديدة، مفاجِئة، وواكبت النهوض الشعبي والتظاهرات ثم الموت والقتال والبشاعة والتعذيب والتهجير والمشاعر الإنسانية المرتبطة بكل

١١. تجري إحتفالية الشارع في الذكرى السنوية للثورة وتهدف الى إطلاق أنشطة فنية وثقافية «احتفالًا بالحرّية والحياة»، وقد جرى تنظيم العديد من الفعاليات داخل سوريا وفي العالم مشاركة بها في العامين الأخيرين.

ذلك. وقد مدّت الثورة بهذا المعنى الإبداع الفني بحيويّة فائضة، وسمحت وسائل الاتصال الرقمية بتشجيع الأمر وتعميمه والتعريف الواسع به[١٢].

وثمة تتويج لكل ذلك بروح نكتة وضحك، على الرغم من المآسي والآلام، هو بذاته إشهار انتصار التمسّك بالعيش على أسلحة القتَلة، وهو تهديم للخوف يجعل الطاغية وصوره وكلامه مسخرة وموضع تندّر لا يُبقي من قوام الدكتاتورية سوى نيرانها المسلّطة قصفًا جويًا وصاروخيًا على الناس، ما إن يكفّ حتى يختفي رعبه الرمزي الذي هيمن بعد مجازر حماة، وكان يكفي في الكثير من الأحيان، تخيّله لفرض الصمت وارتضاء العزلة.

الاكتشاف والدهشة

يمكن الجزم بأن أبرز انفعال عاطفي رافق السوريين منذ تدفّق الناس إلى الشوارع لتحدّي الخوف وهزيمته كان الدهشة. دهشة اكتشاف بلادهم وناسها. دهشة التساؤل اليومي أمام مشاهد التظاهرات

---

١٢. تبرز هنا صفحات «الفنّ والحرّية» https://www.facebook.com/Art.Liberte.Syrie، و«فنون في الثورة السورية» https://www.facebook.com/Syrian.Revolution.Arts، و«سيريلوسيون كرياتيف آرت» https://www.facebook.com/groups/syrilution، و«فن الثورة السورية» https://www.facebook.com/Art.Revolution.Syria، و«الشعب السوري عارف طريقه» (ولو أنّها غير مختصّة فنّيًا، لكنها كانت من أولى الصفحات التي بادرت إلى إرفاق النشر السياسي بأعمال فنّية) https://www.facebook.com/Syrian.Intifada، والكثير غيرها.

ويبرز أيضًا موقع الذاكرة الخلّاقة على الإنترنت يطمح لأرشفة كل الأعمال الفنية المتعلّقة بالثورة، وهو بدأ بذلك والنتيجة حتى الآن غنية: www.creativememory.org.

والاعتصامات: «هل يُعقل أننا لم نكن نعرف هؤلاء الناس؟»[١٣] دهشة الوقوف على المواهب الخارقة سخرية وذكاءً سياسيًا: أين كان فنّانو كِفرنبل وأهلها طيلة السنوات الماضية، ومن أيّ «نبع» ينهلون أفكارهم وجرعات تفاؤلهم؟[١٤] وكيف خطر لناشطين يواجهون الموت أن يضحكوا ويمرحوا ويُنشئوا صفحة فايسبوك بمسمّى «الثورة الصينية»،

وكذلك موقع مجموعة «أبو نضارة» السينمائية التي أنتجت منذ بدء الثورة العديد من الأفلام ووقّعت مقالات في الصحف العربية والأوروبية حول «صورة السوري» وحول قضية الحرّية: www.abounaddara.com

ويبرز أخيرًا وليس آخرًا عدد من الصفحات الفايسبوكية التي اتّخذت أسماء «عدسة شاب...» وعطفت على الشاب صفة انتماء مكاني (أو مجرّد توصيف). والصفحات هذه يغذّيها على الدوام مصوّرون متطوّعون بلَقطات تشكّل في مجملها كنزًا بصريًا لتغطيتها الحياة اليومية في سوريا المُستعادة خلال الثورة.

١٣. من المقالات المعبّرة في هذا السياق، نص أسامة محمد «كأس العالم القادمة سورية» (في «السفير» في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٢) الذي يشرح فيه لماذا سيفوز المتظاهرون السوريون بكأس العالم بكرة القدم، إن لقدرتهم على التحمّل والركض، أو لمثابرتهم، أو لترقيصهم الموت وتمرير الحياة من بين قدميه؛ ونص رزان زيتونة «لا بدّ من ساحة الحرّية» (في مجلة «كلمن»، العدد ٣ صيف ٢٠١١) الذي يتطرّق الى تجربة اكتشاف (أو إعادة اكتشاف) زملاء العمل والأمكنة «العادية» وناسها. .

١٤. في مقالة عنوانها «فتّح عينك أنت في كفرنبل» (منشورة في القدس العربي في ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١) يقول صبحي حديدي إن «كفرنبل نابت عن مئات القرى والبلدات والمدن في التعبير عن النبض اليومي للانتفاضة السورية سواء عبر تضحياتٍ ببناتها وأبنائها، وتلك كانت جسيمة مشرّفة، أو في تلك الانفرادات الذكية البارعة التي عكستها لافتات البلدة ورسومها وشعاراتها خلال التظاهرات». والحقّ أن كفرنبل تحوّلت سريعًا بعد انطلاق الثورة إلى قبلة للسوريين ينتظرون أسبوعيًا لافتاتها وصور متظاهريها من أجيال ثلاثة يُحيطون بشعارات بليغة وأصابعهم ترسم علامات النصر. وهي حافظت على هذه المكانة على مدى أشهر الثورة المستمرّة، ونابت بذلك عن بلدات ومدن سوريا في تظهير الشجاعة والتصميم والموهبة والسخرية (المرّة غالبًا) بأبهى صوَرها.

لينقلوا «سوريا النظام» بكامل تفاصيلها إلى الصين، ويدمجوا واقعَين في صيغة سخرية واحدة، نادرة؟ ومن كان ليفكّر بتحويل حيطان بلدةٍ (سراقب) يضربها الطيران دوريًا، إلى مساحات تعبير تتخطّاها، لترسم الحياة ألوانًا فوق ركام البيوت؟ ومن هم هؤلاء الذين يصمّمون الشعارات والملصقات ويشرفون على مئات المدوّنات ومواقع الإنترنت، ويترجمون إلى لغات العالم بعض المقالات المدافعة عن قضيّتهم؟ ومن أين نهض آلاف الشبّان والشابات ليصوّروا ويُسجّلوا (ويُعتقلوا ويموتوا) لكي يمنعوا تحويل سوريا في ظلّ تغييب الإعلام والصحافة إلى مقبرة؟ ثم أين كانت تختبئ كل هذه المثابرة وهذا النفس الطويل في قرى لم يكن أكثر السوريين يعرفونها حتى على الخارطة؟ وكيف امتلك شاب فلسطيني سوري اسمه أحمد كوسى كلّ هذه الطاقة ليخدم الناس قبل أن يصرعه قنّاص[١٥]؟ وكيف ظهرت مبادرات التضامن التي يُطلقها مواطنون وهيئات جديدة للتخفيف عن المهجّرين واللاجئين من المناطق المنكوبة ولدعم النساء ومقاومتهنّ كلّ أشكال التسلّط؟ ولماذا تأخّر الوقت إلى هذا الحدّ كي يكتشف السوريون أهلهم وصحبهم في الجولان المحتل، في مجدل شمس حيث ارتفعت، على الرغم من الصعاب والابتزازات، هامات كثيرة انتصارًا لحريّة سوريا القريبة–البعيدة؟ وكيف خرج كلّ هذا العنف ومن أين أتت مخلوقاته المخيفة وسكاكينه؟ وأي شجاعة تتملّك سيدة مثل سعاد نوفل، فتقف في اعتصام لوحدها

١٥. كتب ماجد كيالي نصًّا بليغًا في رثاء أحمد كوسى وفيه ربط بين دهشة التعرّف الى إبداع وتفاني هذا الشاب في العمل الإغاثي، وحزن من استمرار صمت مثقّفين فلسطينيين عن ممارسات النظام الأسدي أو تواطئهم معه («أحمد وغسان [الشهابي] لماذا تركتما المخيّم وحيدًا؟» نوافذ المستقبل، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

تواجه «داعش» وتطالب بالإفراج عن المعتقلين في الرقّة، أو صبية مثل وئام بدرخان تتحدّى الوِحشة والجوع والقصف في حمص المحاصرة من النظام وتكتب القصائد لغةً وصورًا؟ ولماذا يعود سينمائيّون مثل باسل شحادة وتامر العوّام من الدراسة أو الإقامة في الخارج ليوثّقا الثورة فيصرعهما القصف ويصيران من كوكبة شهدائها؟

يمكن طبعًا للبحث السياسي أو الاجتماعي أن يُقدّم بعض الإجابات عن الظروف التي تُطلق شرارات الإبداع وتفجّر الطاقات الشعبية. ويمكن للمقارنات مع حالات شهدت ثورات وانتفاضات، أن تُفيد لفهم آليات التضامن وما تغيّره داخل الأفراد كما داخل الجماعات من قيم ومفاهيم وإرادات مواجهة. على الرغم من ذلك، ليس بوسع الإجابات هذه أن تُخفّف من وقع الدهشة الدورية أمام تعاقب المشاهد السورية. لذلك، بدت الدهشة السورية تأسيسيةً أو جزءًا من انفعال معمّم يرافق اكتشاف أفراد «المجتمع» لبعضهم بعد عقود من التوحّد. وهي اليوم، ما زالت تبدو رغم حجم المصائب، أداةً لعبور جدران الريبة التي حطّمت الروابط في السابق بين الناس.

هتافات ومساجد وخرائط

حملت الهتافات والشعارات التي رافقت أغلب التظاهرات والتجمّعات التي أُقيمت من آذار/مارس ٢٠١١ إلى حزيران/يونيو ٢٠١٢ – مضامين سياسية مكثّفة بلغة شعبية مختصرة انعكس فيها المزاج العام والتبدّل الذي أصابه مع الوقت. فبعد إصرار على وطنية التحرّك (شعار «الشعب السوري واحد») ورغبة في تظهير ميل غير طائفي أو قومي للمتظاهرين في تسميات أيام التعبئة الأسبوعية («الجمعة العظيمة» و«الشيخ صالح

العلي» وجمعة «آزادي» أمثلةً)، تزايد اتّخاذ التراث الإسلامي مرجعيّة للمفردات وللمخيّلة اللغوية في باقي التسميات والهتافات، وتزايد كذلك التسليم لله بوصفه المعين الوحيد بعد تخلّي العالم عن مسؤولياته («مالنا غيرَك يا الله»).

الأهمّ أن الهتافات عبّرت عن تصميم اشتدّ مع الوقت لتحدّي الأسد ووضع «سوريا» في مواجهته بهدف القضاء على مقولة «سوريا الأسد» وعلى الأبد الملصق بها («سوريا لِنا وما هي لبيت الأسد»، «ما في للأبد عاشت سوريا ويسقط الأسد»)[١٦] أو وضع الحرية في المواجهة إياها («حرّية للأبد غصبِن عنّك يا أسد»). وتحوّل هذا التصميم إلى ما يشبه الرغبة في اقتلاع تاريخ الأسد بأكمله، عبر لعن (روح) الأب المؤسّس واقتلاع تركته من سوريا.

وعلى صعيد أماكن التجمّع ومواقيتها، شكّلت المساجد وصلوات الجمعة الحاضنة الأساسية للمتظاهرين لعدّة أسباب. أوّلها، ما تمثّله في الوعي الشعبي من مواقع طقوس جماعية وحُرمة وتكافل يمكن الركون إليها في الشدائد كما في لحظات الغضب والتحدّي. ثانيها، انتشارها الكبير في سوريا الذي شجّعه النظام وإسلامه الرسمي (مؤسسات الإفتاء) قبل أن يخرج كثر من مشايخها كما من مُرتاديها عليه[١٧]. وثالثها، تحوّلها،

١٦. جاء ردّ النظام عبر أتباعه وجنوده على هذه الهتافات عبر الشعار الشهير: «الأسد أو نحرق البلد». وسار الطرفان بالفعل كلٌّ في خياره وعلى طريقته.

١٧. تجدر الإشارة هنا إلى أن ظاهرة بناء المساجد وتأسيس الجمعيات الإسلامية والمعاهد الدينية انتعشت في السنوات التالية للعام ٢٠٠٥. ومثّلت استكمالًا من الأسد الإبن لمسار كان والده قد استهلّه خلال صراعه مع الأخوان المسلمين في مطلع الثمانينات حين أحكم الطوق على الحقل الديني وأطلق مدارس لتعليم القرآن تحمل اسمه وقرّب المفتين ومشايخ «الإسلام الرسمي» إليه (ليقضي على كلّ وجود أخواني في الحيّز

في ظلّ غياب الأحزاب والحق في التجمع والتظاهر، إلى أماكن اللجوء الجماعي الوحيدة. ورابعها، لأن النظام واجه الحشود (من اليوم الأول للثورة) بالمذابح حين حاولت التجمّع في الساحات العامة، فلم يبقَ لديها غير الشوارع الفرعية ومساجدها الأكثر أمنًا. وخامسها، لأن يوم الجمعة كيوم عطلة وصلاة موحّدة المواقيت يسمح بخروج التظاهرات والهتافات في وقت واحد، ما يُربك أجهزة الأمن ويفرض عليها أوسع انتشار أفقي يستنزف قدراتها ويقوّي عزيمة المتظاهرين ويمنع عنهم الاستفراد. كل هذا مضافًا إلى البعد الروحي أو المعنوي الخاص بالمؤمنين أو المتديّنين الذين يرون في الخروج من المساجد منشأ عزيمةٍ وواجبٍ يقلّص الخوف من القتل والاعتقال وما يليه من ضروب تعذيب.

أما على صعيد المشاركة، فقد تركّزت رقعة التظاهر والأنشطة المرافقة له (تصوير وتوثيق وإحصاء يُعوّض غياب الإعلام المستقل والأجنبي والمؤسسات المدنية) في مناطق ريفية وفي ضواحي مدن كما في أحياء شعبية داخلها (أو لفترة محدودة في بعض شوارعها الرئيسية كما في حماة وحمص ودير الزور). وأعاد المشاركون في أهازيجهم و«فزعاتهم» نسج العلاقات الإنسانية ـ المكانية المتخطّية التفتيت الذي تمارسه عادة سلطات الاستبداد. فهبّت مئات التظاهرات دعمًا لدرعا ثم لحماة ودير الزور فحمص ودوما وبانياس. وعنى الأمر رغبة في كسر كل طوق يحاول النظام فرضه على محلّة، وإرادة حاسمة لمنع تكرار حماة ١٩٨٢، ليس لأن النظام لم يعد قادرًا

الدعوي الإسلامي وهيئاته). وتُعدّ «القبيسيات» (وقد رخّصت الدولة رابطتهنّ في العام ٢٠٠٦) من أبرز هذه الجمعيات. كما يُعدّ انتشار السلفية الدعويّة المبتعدة عن قضايا الشأن العام أو الموالية للنظام من معالم عهد بشار الأسد تمامًا كما اختراق مخابراته الجماعات السلفية الجهادية التي عبرت الحدود السورية دوريًا نحو العراق.

على تنفيذ ما يشبهها أو يفوقها وحشية، بل لأن الثائرين عليه لم يعودوا ليقبلوا باستفراد بعضهم والصمت تجاه ما لا يُصيبهم مباشرة. وإذا كانت بعض المناطق لم تشارك أو تردّدت أو واجهت الثورة، فللأمر أسباب عديدة، بعضها طائفي ناجم عن خوف من تبدّد مكاسب حقيقية أو وهمية مرتبطة بالنظام، وبعضها نتيجة الخشية من «الفوضى» والانطواء على الذات، وبعضها متّصل بمصالح اقتصادية ومالية وفّرها النافذون في النظام، وبعضها الآخر بسبب الخنق الأمني فيها والحواجز واحتلال الساحات واستحالة التحرّك[١٨].

تكسير التماثيل والصوَر

من أكثر ما سعى الاستبداد أيام مؤسّسه حافظ الأسد إلى تحقيقه في سوريا كان «ترويض الزمن». زمن الناس الذين يحكم، وزمن الفعل السياسي الذي يقود بهدف تأبيد الحُكم في شخصه وعائلته وإظهار الوقت عنصرًا مضبوطًا إلى ساعته، يسيّر العقارب أو يوقفها وفقًا لتوقيت الجلوس (الانقلاب) أو فرض السطوة أو التوريث أو «الاحتفال بالإنجازات». وليس اختياره شعارات مثل «الرئيس الخالد» أو «القائد إلى الأبد» أو تعمّد ربط اسمه بثلاثة أشهر على الأقل من السنة (آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر) وما

١٨. يُسجّل في هذه النقطة بالذات أن كثرًا من الناشطين الأفراد في الثورة، في عامها الأوّل على الأقل، انحدروا من مناطق لم تكن تشهد حراكًا كبيرًا. وفي ذلك ما أبقى صلات وثيقة بين جماعات تحرّكت وجماعات غيرها آثرت الترقّب أو استقبال ملايين المهجّرين (داخل سوريا). لكن الأمر تراجع بعد فرض النظام بربريّته عسكرة الثورة وانتقال قسم من المتظاهرين الى حمل السلاح..

يعنيه الأمر من تعاقب استعادات زمنية سنويًا، إلا محاولة للتغلّب على الوقت ووظائفه السياسية. ويضاف إلى ذلك بالطبع حصاره المواطنين بالسلاح والسجون وغرف التعذيب وصور التلفزيون وأصوات الراديو والملصقات العملاقة وطقوس الولاء والانضباط في المدرسة والكشافة والطلائع وفي الإدارة والجيش ومجلس الشعب، وجميعها وسائل إقناع بسيطرة على الدقائق وبحضور في مختلف الأمكنة والمراحل لا يحدّه ليلٌ ولا تعدّل في نفوذه فصول أو أعوام.

ولعل الوسيلة التي استكمل بها الاستبداد الأسدي احتلال الزمن وسحق الناس، كانت التماثيل الكبيرة. تلك التي راحت تحتلّ ساحات المدن منذ أواخر السبعينات ليسود حضورها في حقبة الثمانينات. وقد حاول الأسد من خلالها القول لجميع السوريّين إن عيونه لا تنام، وإن تماثيله كائنات حيّة مصنوعة من لحمه، وعينَي كل تمثال تراقبهم وتُحصي أنفاسهم، وإن لا فرصة لهم في الإفلات من حكم صاحب التماثيل، أو من حكم التماثيل ذاتها. فالأخيرة تجسيد لقوّة السلطة، لبقائها وتغلّبها على الزمن، وكل مسّ بها هو مسّ بإطلاقية المتسلّط ولازمنيّته.

لكلّ هذا، ولأن التماثيل هي من شروط اكتمال حضور المستبد واحتلاله الزمن والبلاد، ولأن التصرّف تجاهها خوفًا أو تظاهرًا بالانصياع أو تأفّفًا صامتًا يكرّس رهبتها وتسيّدها، فإن الانقضاض عليها وتحطيمها هو تحطيم لجزء أساسيّ من منظومة الإخضاع التي ابتناها الاستبداد، وهو استئناف للزمن وإحياء للوقت وتظهير لموت «الأبد» الذي حاول المستبدّ جعله صفة ملازمة لحكمه ولمُلكه..

والثورة السورية عمدت منذ أيامها الأولى، ومنذ أن قرّر المتظاهرون الحاملون دماءهم على أكفّهم عدم الاستسلام، إلى تكسير تماثيل

الأسد الأب الجاثمة على قلوبهم. فبهذا التكسير أعلنوا أن سطوة «الأسد المؤسّس» انتهت وأنه أصبح كما حطام تماثيله مجرّد ماضٍ، ولَو أن أضراره في الحاضر كبيرة، وكبيرة جدًا.

العزاء استكمالًا للمقاومة

أحدثت همجية النظام السوري، المتجدّدة والمتعاظمة منذ انطلاق الثورة، تعديلًا على الوظيفة المُعتادة للعزاء. نقلته من كونه سلوكًا فرديًا أو مواساة اجتماعية لذوي الشخص «المتوفّى» إلى حالة يصعب اختصار توصيفها. فيها مزيج من التلاقي الضروري لتخطّي الخوف، وفيها مقدار من الذهول ممّا يصيب أجسادًا ووجوهًا نتيجة قصفها أو تعذيبها، وفيها تضامن سياسي لمنع تحوّل العزاء نهاية مسار أو ختام مشهد أو طقس هزيمة.

فالموت السوري لم يعُد منذ آذار/مارس ٢٠١١ وفاةً طبيعية للعمر أو للمرض دورٌ في تحديد أشكالها وأوانها. صار موتًا مُعمّمًا يصيب عائلات أو جيران حيّ أو صفوف انتظار أمام أفران أو نزلاء مستشفى. وصار العزاء بمصابه جماعيًّا وسريعًا مثل وقوعه المروّع، لا محلّ فيه للخصوصية الفردية ولا وقت يكفي لاستذكار تفاصيل العلاقة بالإنسان الراحل وسيرته الشخصية السابقة لمسبّبات موته المباشر. فكيف لِـ«عزاء مجزرة» أن ينتظِم فرديًا؟ وكيف لمئة شخص أردتهم السكاكين أو البراميل المتفجّرة في ساعات معدودة أن يُحتفى بهم واحدًا واحدًا في حين أنهم تماهوا وتوحّدوا في ساحة الموت وميعاده، وأن المُعزّين لا يعرفون إلا بعضهم، أو أن فعل العزاء نفسه محفوفٌ بخطر تكرار المجزرة إياها وإبادة المعزّين؟

حوّلت همجيةُ نظام الأسد الموتَ في أغلب الأحيان إلى عمليات تقطيع أوصال جسدية لا تكتفي بإسكات القلب. فصارت المجازر تصفيةً لناس تمتزج دماؤهم وأطرافهم على نحو قد يحول دون دقّة الإحصاء لأعدادهم. فيمكن أن يُقام عزاء يُضيف «أرقامًا» على أرقام الراحلين لخطأ في إعادة تركيب الجثامين، أو يحذف «أرقامًا» أُخرى مقلّصًا عدد القبور المخصّصة لاستقبالهم، بما يُعدّل في الحالتين من «فرديّة» الرحيل ومن شخصانية الراحلين ومن تفاصيل وداعهم. ويمكن أيضًا أن يُقام عزاء مكتفٍ بذاته، يُعزّي فيه أهلُ ضحايا أهلَ ضحايا آخرين صرعتهم جميعًا مقتلةٌ واحدة. يتبادلون الأدوار في لحظات تفصل بين التقبّل والتقديم، بين التفجّع والمواساة، بين الألم ومحاولة التخفيف منه، فيُعيدون تشكيل مجتمعهم الصغير المنكوب والصابر متخطّين مؤقّتًا وظائفهم وعلاقاتهم السابقة فيه، ومتساوين في الأخذ والعطاء وفي البحث عن سبل الاستمرار.

على أن «العزاء السوري» في مختلف مراسمه، وفي ما هو أبعد من وظائفه المتبدّلة بسبب ملابساته وخصائصه، صار فعل مقاومة سياسية للهمجيّة. ففي إقامته رفضٌ للقتل بوصفه قصاصًا يُنزله النظام بالمقتولين وذويهم ليُعيدهم إلى حالة انزواء وخوف حتى من إشهار ما دفعوه ثمنًا لتمرّدهم. وفي إقامته إعلانٌ لموقف يُعيد التعبئة والتواصل لإكمال مسيرة حاولت المجزرة وقفها أو وأد احتمالاتها، ولو على حساب الحميمية التي يُفترض بلحظة الوداع الفردي احتضانها. وهو شكل آخر من أشكال التظاهر والاعتصام والمواجهة، وعنصر توحيد عاطفي لفاعلين سياسيّين يُبقي بالصورة أو الصوت التواصل بينهم وإن كانوا في مواقع عزاء متباعدة أرادها القصف معزولة في أهوالها، مستكينة لحظة الدفن وبعده.

نساء ومقاتلون

عرفت الثورة السورية طوال عامها الأول دورًا سياسيًا قياديًا لنساء شاركن في تنظيم تظاهرات وتحضير بيانات وتوثيق انتهاكات. وإشراف على أنشطة طبيّة وخدماتية[١٩]. ثم تغيّرت خصائص هذا الدور لتبقى أبرز ميادينه حقوقية وثقافية وإغاثية. وبرزت بشكل خاص منذ العام ٢٠١١ المحامية رزان زيتونة (التي عملت قبل الثورة في الدفاع عن المعتقلين السياسيين)، وهي من مؤسّسي «لجان التنسيق المحلية» و«مكتب دمشق» و«مركز توثيق الانتهاكات في سوريا» ولعبت دورًا هامًا في مجالات قانونية وإعلامية رغم عيشها متخفّية[٢٠]. وما زالت زيتونة اليوم

١٩. يمكن هنا ـ من باب الإضاءة على هذه المسألة، وبعيدًا عن استنفاد الأمثِلة – ذكر سهير الأتاسي التي شاركت في تأسيس «اتّحاد تنسيقيّات الثورة» ثم «الهيئة العامة للثورة السورية»، وصارت لاحقًا «نائبة رئيس الائتلاف الوطني» ومسؤولة هيئة الدعم فيه. وهي كانت قبل ذلك ناشطة في منتدى جمال الأتاسي واعتُقلت لفترة وجيزة عشيّة الثورة. ويمكن أيضًا ذكر الطبيبة فداء حوراني رئيسة «المجلس الوطني لإعلان دمشق» التي أقامت في مدينتها حماة في بدايات الثورة وحمت المصابين في مستشفى المدينة قبل أن تضطرّ للتخفّي. وحوراني كانت معتقلة سياسية لمدة عامين ونصف قبل الثورة. ويمكن أيضًا ذكر الكاتبة خولة دنيا التي شاركت في تأسيس «نجدة ناو» للعمل الإنساني التنموي داخل سوريا وفي أوساط اللاجئين، وظلّت متخفّية لغاية انتقالها الى بيروت، وكذلك الروائية سمر يزبك التي كتبت عشرات المقالات من داخل سوريا ثم من فرنسا دعمًا للثورة وتُرجمت مقالاتها كما كتابها «تقاطع نيران» الى أكثر من لغة، قبل أن تعمل على تأسيس جمعية «سوريات من أجل التنمية» لدعم النساء وتمكينهنّ والدفاع عن حقوقهنّ داخل سوريا.

٢٠. حصلت زيتونة في تشرين الأول/أكتوبر العام ٢٠١١ على جائزتَي «آنا بوليتكوفيسكايا» و«ساخاروف لحرّية الفكر» (التي يمنحها البرلمان الأوروبي) لدورها في الدفاع عن حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات في سوريا. ثم حازت على جائزة إبن رشد العام ٢٠١٢.

داخل سوريا، وتقيم منذ مدّة في الغوطة الشرقية المحرّرة وتواصل من هناك عملها في التوثيق الدقيق للانتهاكات وفي تكوين قاعدة بيانية بأسماء الشهداء والمعتقلين، وتكتب دوريًا عن سوريا والثورة وعن الأحوال المتبدّلة فيها.

على أن ردود النظام على التظاهرات وقتله الأطباء والمصوّرين والناشطين الأكثر سلميّة، إضافة إلى سعيه لإبادة مجتمع الثورة – خصوصًا في المناطق الفقيرة – أضعفت الأدوار السياسية والقيادية، ليس للنساء وحدهنّ، بل للناشطين المدنيّين عمومًا، إذ خرج للتصدّي للنظام منشقّون عن جيشه ورجال من بيئات أغلبها ريفية محافظة أصابها القمع إصابات مباشرة، شهروا السلاح وتحوّلوا إلى ما يشبه السلطات الميدانية البديلة كلٌ في مناطق قتاله. وتميّز بعض هؤلاء بالوعي السياسي العالي (الشهيد العقيد يوسف الجادر، أبو فرات، قائد تحرير مدرسة المشاة في حلب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)، وبعضهم الآخر بالشجاعة وكفاءة القيادة الميدانية مع تجربة سياسية أقلّ نضجًا (الشهيد عبد القادر صالح، حجّي مارع، أحد قادة «لواء التوحيد»، الذي قضى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)، في حين يبدو الباقون (قادة المجموعات الكبرى المقاتلة اليوم، خصوصًا في «الجبهة الإسلامية»)[٢١] أكثر عقائدية وأكثر انغلاقًا سياسيًا وتنظيميًا (حتى قبل البحث في المشروع نفسه الذي يحملون، والذي يثير انقسام السوريّين).

٢١. الرجال الثلاثة الأبرز عسكريًا في «الجبهة» (زهران علّوش قائد «لواء الإسلام» وحسّان عبّود قائد «حركة أحرار الشام» وعيسى الشيخ قائد «لواء صقور الإسلام») كانوا معتقلين في سجون الأسد، وأطلق الأخير سراحهم (على نحو مفاجئ) في شهر حزيران/يونيو ٢٠١١، بعد ثلاثة أشهر من انطلاق الثورة.

وهذا الانتقال من قيادة ميدانية مدنية كانت النساء شريكات رئيسيّات فيها، إلى قيادات عسكرية محافظة ثم إسلامية، لم يعنِ سرقةً «موصوفة» للثورة على ما يكرّر بعض من شارك في التظاهرات الأولى (وأحيانًا أطلقها)، بل هو تحوّل مؤلم في مسارها وتبدّل في نخبها القيادية ونقلٌ لها إلى طور آخر (حربي عنيف) نتيجة الظرف وعامل الزمن ومقدار عنف النظام الذي مورس ضد المجتمع السوري، فبقي الأكثر التصاقًا بفكرة «العدالة» كما يوفّرها المخزون الشعبي الديني وقوّته في مواجهة الموت (وفي الدفع للردّ على فارضيه بالمثل) هو الأكثر حضورًا. وضاعف من الأمر التمويل وتدفّقه على مجموعات المقاتلين الإسلاميين للروابط الإيديولوجية والوظيفية بينهم وبين الداعمين (في حين غاب الدعم أو ندر عن باقي المجموعات، فنزفت وضمرت).

الإنترنت السوري

إكتشف عشرات ألوف السوريين (وأصدقاؤهم) داخل سوريا وخارجها أن الفايسبوك والتويتر والسكايب والبريد الإلكتروني وسائر ما يوفّره الإنترنت من سبل الاتصال، صارت جزءًا ضروريًا في يوميّاتهم وفي ثورتهم، وأن انقطاعها يعني انقطاعهم عن بعضهم وعن العالم، وانحباس أنفاسهم وكأن سجنًا أوصد أبوابه على مَن هم في الداخل السوري، أو نفيًا مضاعفًا أبعَدَ من هم في الخارج ويَتّمهم.

والأمر مفهومٌ في ظلّ تحوّل الإنترنت إلى وسيلة «زيارات» دورية لسوريّي الخارج إلى الداخل، وإلى استراحات أو فسحات تعبير لسوريّي الداخل تنقل أخبارهم إلى الخارج. لكنّه مستجدّ في كونه رابطًا غير

افتراضي، مقرونًا بشحنات عواطف وأشواق حقيقية لأناس حقيقيين يتشاركون جغرافيا واحدة أو خاصية واحدة هي بدورها حقيقية، إذ يبدو مِن الخارج غياب أهل الداخل مرعبًا، وكأنهم في موت مؤقّت، في ما يبدو من الداخل غياب أهل الخارج تشديدًا لحالة الحصار وخنقًا لإمكانيات تخفيفها وتفكيك حواجزها.

ويمكن لمراقبة «الإنترنت السوري» منذ بدأت الثورة أن تُحيل إلى استنتاجين مرتبطين بما أحدثه البُعد التواصلي الرقمي من ثورة في حياة الناس أوّلًا، وبما أحدثته الثورة السورية من تبدّل في ما كان قائمًا من خصائص هذا البُعد ثانيًا.

في الاستنتاج الأول، يصحّ القول إن العلاقة الانسانية بالعالم الافتراضي صارت تتخطّى الشكل الوظيفي والفائدة المعلوماتية والقدرة على التواصل الإخباري أو الترفيهي إلى ما يُشبه الاستثمار العاطفي الذي تصعب الحياة الحقيقية وانفعالاتها من دونه. ولعلّ الفايسبوك هو أكثر ما دفع نحو هذا الاستثمار وعمّقه، وأمّن له لمسات يدمن من جرّبها عليها. فمن «اللايك» (الإعجاب) إلى «الشير» (المشاركة) ومن العام إلى الخاص، ومن الثنائيات إلى المنتديات والمجموعات، ثمة روابط تنشأ وتتصاعد محوّلة الافتراض إلى حقل تجارب وتمكين لأفراد من التعبير المباشر وابتكار أشكال تجريدية لهذا التعبير لا تُتيح اللقاءات المباشرة بالضرورة ممارستها. فوَضع صورة أو أغنية أو عبارة تشي بحال واضعها يلخّص أحيانًا كمًّا من الأمور يستحيل في حديث «واقعي» التعبير عنها أو إشراك الآخرين بها: لن يغنّي أحد في مقهى مثلًا الأغنية التي وضعها على صفحته لحظة دخول صحبه، ولن يشهر صورة ويرميها على الطاولة لإحداث وقع شبيه بما يحدثه وضعه إياها على الفايسبوك.

فالفردية الفايسبوكية تتحرّر من قيود السلوك الواقعي، والتجريد بما هو أداة تعبير مكثّف في مخاطبة الآخرين تجد في الفضاء الافتراضي قدرة مضاعفة على التحوّل لغةً حقيقية. وفي لقاء الفردية بالتجريد وتحوّلهما عبر التواصل إلى عرض بتصرّف الجماعة ما يخلق روابط وعلاقات تتطلّب جميعها توصيفات جديدة.

في الاستنتاج الثاني، أن سوريا في ثورتها صارت في ذاتها مرحلة جديدة في مراحل تأريخ الإنترنت. فالتأريخ هذا مرّ بمرحلتين أساسيّتين: أولًا، مرحلة الاتصال بالشبكة العنكبوتية بواسطة كمبيوتر وخط سلكي يجعل المرء جالسًا على كرسي في غرفة لا قدرة له على الحركة أو على التحرّر من وضعيته الجسدية ومن شكل المكان الذي يطلّ منه إلى العالم؛ وثانيًا، مرحلة القدرة على التحرّك خلال الاتصال وإجرائه من أي مكان وبلا أسلاك أو عوائق مادية بواسطة الأجهزة المحمولة والتلفونات الذكية وغير ذلك من تكنولوجيا جعلت الحركة عنصرًا هائل الدينامية في علاقته بقدرة البث المباشر وعدم الانقطاع عن الإنترنت خلال السفر أو التنقّل أو الانتقال بين الغرف أو الشوارع أو مواقع التظاهر والمعارك والاحتماء، وكأن الحاجز المكاني (أو حتى المناخي) فعلًا تلاشى، أو كأن الافتراض صار في ذاته مكانًا مشتركًا إذ يمكن أن يتلاقى الناس ماديًا مُبقين في نفس الوقت على «صلة» بالشبكات الافتراضية ومستمرّين في تواصلهم عبرها.

وما أضافته سوريا في هذا التأريخ السريع هو دفعها المرحلة الثانية، مرحلة الحركة، إلى تخطّي نفسها نحو شيء جديد. شيء يشبه الثورة في قدرتها على إحداث قدر فائض من المشاعر المتناقضة في آن واحد يجمع «اللايك» على صور مفجعة كصور الشهداء، بالدمعة بعد قراءة قصة،

بالضحك بعد تعليق وبالدهشة بعد مقال أو فكرة. وفي كلّ ذلك حركة داخل حركة لا تتوقّف، وافتراض من قلب الواقع أو واقع من قلب الافتراض، لا فارق بالضرورة إن كان المتفاعلون يركضون أمام جنود وشبيحة في شارع أو يكتبون بيانات ويبعثون بها من مقهى أو مسجد أو من جبهة قتال.

صوَر سوريا ووجوه القتَلة السافرة

لم يسبق لحرب أو لثورة أو لمجازر أن شاهدها المتابعون «مباشرة» عبر مئات ألوف الأفلام والصوَر. الثورة السورية هي الحدث الأوّل المصوّر بهذه الكثافة[٢٢]، إن في تفاصيله الأكثر فظاعة ومأسوية، أو كما أسلفنا في المسحات الفنّية والإبداعية التي ترافق أحداثه وتطوّراته. كما أنه الحدث الأكثر عُرضة للمتابعة البصريّة بكاميرات أصحابه، متظاهرين ومقاتلين وقتلى وقتَلة ومواطنين صحافيّين يشهدون الجمال والوِبال.

وإن كان لهذا الأمر فضيلة، قائمة في الأرشفة وحماية الشهادات والتوثيق وحفظ الإنجازات وبناء ذاكرة الغد، وإن كان له بعدٌ سيُفيد يومًا في دراسة أطوار التأريخ بالصوت والصورة ومعنى العمل المواطني - الإعلامي وأثر الهواتف المحمولة وعدساتها ومواقع التواصل على الكتابة السياسية والاجتماعية وعلى الثقافة، فإن جوانب مقلقة وخطيرة (ومُحيّرة) تنبعث منه أيضًا.

---

٢٢. في هذا الأمر مفارقة إذ أن النظام جهد لمنع تسرّب الصور وحظر دخول الصحافيين الأجانب. لكن جهود الناشطين والمواطنين – الصحافيين السوريّين عوّضت الأمر، قبل أن يسمح تحرير أرجاء من سوريا بوصول مراسلين وكتّاب من وسائل إعلام عالمية عدّة.

من هذه الجوانب مثلًا، أن في الحالة السورية استثناء تظهر فيه وجوه المجرمين المباشرين وتُسمع أصواتهم وبعض حواراتهم. يرى الناس السجّانين والجلّادين وهم يعذّبون أو يغتصبون أو يَقتلون. يرونهم وهم يُحاورون الضحايا. يرون القنّاصة وهم ينتظرون طرائدهم، ويرون بعضهم يتّصل بأهل وأقارب مبشّرًا بما سيفعل مشركًا المتَّصَل بهم بما يمارس أو ينوي ممارسته.

هكذا، قد تبدو الأهوال أحيانًا أمورًا محلّية «عائلية» يعتادها متابعوها، ينفّذها قتَلة بوجوه «أليفة» تشبه الوجوه التي يصادفها كلّ إنسان في الحياة اليومية: فيُصبح القنّاص احتمال جارٍ يُقيم في مبنى مقابل، والمغتصب احتمال بائع قهوة يبتسم كلّ صباح، والمعذِّب أسراه بالكهرباء احتمال قريب لزميل في العمل أو لبوّاب مدرسة الأولاد. والمخيف في الأمر أن هذا الانكشاف التام لملامح القاتل اليومي، عسكريًا كان أم عنصر مخابرات أم شبّيحًا أم قاطع طرق أم مدنيًا حامل سلاح، قد يُصعّب الشفاء في المقبل من الأشهر أو السنوات من لعنات العنف. ذلك أن ما يُعرف ويُروى شعبيًا بعد الحروب أو الثورات لا يدخل عادةً في تفاصيل القتل ومنفّذيه. فمع توقّف العنف أو «إبرام الصلح» يختفي القتَلة المجهولو الوجوه بين الناس ولا يَعرف كثرة خارج دوائرهم ما فعلوا. وإن نالت المحاكمات من بعضهم، يتحوّل الباقون إلى «مواطنين عاديّين» أو يحملون في دواخلهم ذكريات وأمراضًا وأسرارًا قد يروونها لمعالج نفسي أو لكاتب أو لحفيد يومًا أو يطويها النسيان. فيبقى بذلك القنّاص في مخيّلة الناس مخلوقًا مجهولًا لا عيون له ولا أسماء علم، ويبقى واضع العبوة الناسفة مسخًا لا مجال لوصفه، والذابح بالسكّين شبحًا يستحيل اعتباره شبيهًا بالمارّين على الرصيف المقابل.

أما في سوريا، فلا يمكن التكهّن بما ستنتجه ثقافة صوَر القاتل والضحية على حد سواء. هي التجربة الأولى التي يشهد العالم فيها وجوه القتَلة «لايف». يرى الموت يتدفّق من أفواه وأيادٍ وأصوات، ويراه يهبط من أشخاص يمكن لسوريّين أن يعرفوهم وأن يعرفوا أماكن عيشهم. وفي نزع القناع عنهم ما يُنهي فرضيّات بقائهم في المتخيّل الجمعي كائنات مجهولة تصعب ملامسة تفاصيل وجوهها والتنبّه إلى كلماتها والتطبيع المُفترض اللاحق في الحياة اليومية مع ذويها.

صوَر سوريا هي إذًا في جوانب منها أكثر من شهادات وتوثيق وتأريخ ومادة دراسة. هي مرآة لبعض ما يمكن أن يُخرجه مجتمع في لحظة انفلات العنف الذي زرعه النظام على مدى أربعين عامًا فيه. وهي تمرين على تجاوز الدمار الإنساني، بمعنى أنها تمرين على التسامح (المستقبلي) المطلوب مع أطفال القتَلة السافري الوجوه، وليس معهم هُم. وهي بذلك محاولة شاقة للرؤية بالعقل أوّلًا وآخرًا، ولو من خلف الدموع أو الذهول، إلى أن تُتيح الأزمنة القادمة رؤيةً من خلف افتخارٍ بطيّ صفحة دموية مروّعة، إلى الأبد.

حصار ومناطق آمنة ومجالس محلّية

منذ تحرير الثورة السورية مناطق واسعة في الشرق والشمال وفي الجنوب وريف دمشق، والنظام يقطع الكهرباء والهاتف ومعظم الخدمات عن المناطق تلك. كما أنه يقطع الغاز ويقيم الحواجز التي تمنع الأدوية أحيانًا والمواد الغذائية من المرور. ومنذ بداية الربيع الفائت، ربيع ٢٠١٣، بدأ النظام تدريجيًا بقطع كلّ المواد عن الغوطتين وعن أحياء جنوب العاصمة، وضيّق الخناق على أحياء حمص المحاصرة وعلى عدد من المناطق الأخرى

التي تدور حولها المعارك مع الجيش الحر وبعض الكتائب الإسلامية. وبعد الهجوم الكيماوي في الصيف، انتقل النظام إلى إحكام الخناق على المناطق المذكورة وتجويعها بهدف تحويل أهلها إلى جماعات من المتضوّرين جوعًا الجاهزين للاستسلام من أجل الحصول على الحليب والخبز. كما عمد إلى قطع آخر الممرّات التي كانت تتيح تمرير الوقود إليها. وقودٌ يستخدمه المحاصرون لتغذية موّلدات كهرباء تتيح للمشافي الميدانية وتجهيزاتها المحدودة العملَ لإسعاف مئات الجرحى والمرضى، وتتيح أيضًا للناشطين الاتصال بشبكة الانترنت عبر أجهزة البثّ الفضائية.

وفي الوقت نفسه، أنشأ النظام ثقافة حواجز وثقافة عنف نفسي يومي (يجاور العنف العسكري المفرط والتعذيب الجسدي في المعتقلات): حواجز تقطّع أوصال معظم المدن والمناطق التي ما زالت تحت سيطرته (باستثناء المناطق الساحلية حيث أساليب الانتشار الأمني الظاهرة أقلّ حدّة وتوتّرًا) بهدف منع كلّ تحرّك معارض له، سلميّ أو عسكري، فيها؛ وحواجز يتمركز خلفها مجنّدون صغار السنّ وجنود آخرون «نظاميّون» مُنهكون وعصبيّون مضت أشهر لم يأخذ أي منهم إجازة، يجاورهم عناصر مخابرات وميليشيات «شعبية» يثيرون التوتّر ويذكّرون المارة باحتمالات العدوان (الدائمة) عليهم. وتُرافق ذلك استباحة معنوية خطيرة يفرضها النظام على الناس، إذ يجعلهم يعيشون القصف من مناطقهم على مناطق جوارهم، ويرون الطائرات تحلّق فوقهم وتندفع لتزرع الموت في أرجاء الأحياء التي يسكنها جيرانهم. هكذا يعتادون عنفًا يشاركون فيه «سلبًا» أو عجزًا وقهرًا، وبعضهم –من الموالين للنظام– يهلّل غبطةً وشماتةً، فيضيف إلى همجية النظام همجيّةً، ثمة من قد يبحث عن ثأر منها في يوم من الأيام.

وعلى مسافة من هذا المشهد المكتظّ عنفًا ومقاومة طروادية للحصار، يحاول النظام الإبقاء على مشهد آخر، في المناطق التي «تُحسب» عليه لأسباب طائفية وأحيانًا منفعية: مشهد «حياة طبيعية» فيها إعلانات سياحية وسهرات وبطولات كمال أجسام وغاز وكهرباء وفائض مأكل. وهو يقول بالتالي لأهل محافظتي طرطوس واللاذقية: «عليكم بالاستمرار في القتال دفاعًا عنّي في المناطق «البعيدة» كي تبقى حياة أُسَرِكم آمنة، وكي لا تضطروا يومًا إلى القتال بين أهلكم وفي شوارع مدنكم وقراكم فتصبح ركامًا». ويقول لباقي السوريّين: «هؤلاء «قومي» وحياتهم هانئة. خياركم العودة إلى الطاعة للعيش مثلهم أو البقاء تحت الصواريخ والطائرات وضربات الكيماوي وحصار التجويع».

لكنّ النظام لم ينجح بعدُ، رغم هذا العنف المعنوي والمباشر، في تكريس القطيعة النهائية بين الساحل وباقي المناطق. ولا يعني هذا أن خطاب «الوحدة الوطنية» يستحقّ أكثر من وصمه (بعد كل المذابح) بالسذاجة، أو في أحسن الأحوال بالتفاؤل المبالغ فيه. لكن وجود مئات المثقّفين الرافضين لِهكذا قسمة، ووصول مئات الألوف من النازحين من مناطق عديدة في سوريا، وإقامتهم في المحافظتين الساحليّتين المختلطتين أصلًا – وتملّك بعضهم بيوتًا أو استئجارها – يُبقي المحافظتين في حالة من الربط المعاكس للانفكاك الذي أصاب علويّين نزحوا بدورهم من مناطق مختلفة «ليعودوا إلى مسقط رأس أجدادهم» على ما يقولون. وفي السياق نفسه، شهدت بعض المناطق التي شاركت على نحو محدود في الثورة، كمحافظة السويداء وبعض مناطق محافظة الحسكة، وصول ما يزيد على ٦٠٠ ألف مهجّر أتوها من مناطق نُكبت أو تدهورت الأحوال فيها، فاحتضنتهم. وهذا عنى ويعني أيضًا اختلاطًا وصلات وتشاركًا

في حيّز عام (مستجدّ) يصعب التكهّن اليوم بانعكاساته على تشكّل سوريا المستقبل.

يبقى أن مناطق محرّرة عديدة، شرقًا وشمالًا وجنوبًا وعلى مقربة من دمشق، شهدت وتشهد منذ عامين، تجارب مواطنية لم تألفها سوريا من قبل: مجالس محلية لإدارة الشأن العام في البلدات والمدن[٢٣]. بعض هذه المجالس انتُخب، وبعضها جرى التوافق على أعضائه. بعضها تعثّر، وبعضها الآخر نشط أو حاول القيام بواجبه. لكنها بمعظمها مجالس اصطدمت بمحدودية الموارد والمساعدات وبعدم القدرة على ممارسة الأُمرة السياسية على القوى العسكرية. كما أن تبنّي كتائب إسلامية لتشكيل «هيئات شرعية» ومحاكم تفرض أحكامًا غالبًا ما تكون موضع جدال وخلاف أضعف هذه المجالس، التي تبقى رغم ذلك تجارب تفيد دراستها وتقييم نجاحاتها وعثراتها للمقبل من الأيام.

يمكن أن نضيف الكثير من المشاهد والملاحظات المتناثرة التي جعلت «الداخل» السوري يلد من جديد أو يكتشف ذاته ويكشف بعض ملامحه للآخرين. ويمكن الحديث عن مشاهد قبيحة وحالات لها علاقة بالاستغلال والتهريب ونهب الآثار وتخريب التراث الإنساني وسرقة النفط أو تكريره بوسائل بدائية مدمّرة للبيئة والخطف والإفادة

٢٣. تعود فكرة إنشاء هذه المجالس بشكل خاص إلى الباحث الاقتصادي السوري عمر عزيز، الذي درس في فرنسا وعمل في السعودية وقرّر العودة إلى سوريا عند بدء الثورة للمشاركة فيها. وساهم عزيز في إنشاء المجلس المحلي لبرزة صيف العام ٢٠١٢، ثم اعتقلته المخابرات الجوية للنظام في تشرين الثاني/نوفمبر وتعرّض للتعذيب ولتدهور حاله الصحية (وهو ابن الرابعة والستين من العمر) قبل أن يُتوفّى في شهر شباط/فبراير ٢٠١٣ ويُسلّم جثمانه إلى ذويه.

من فوضى السلاح أو من عوز الناس وأوضاعها البائسة في المناطق التي حاول ويحاول النظام تحطيم كل إمكانية للحياة فيها[٢٤]. ويمكن كذلك التعمّق في البحث في الشأن الطائفي الذي تكوّن خلال عقود وأخذ في التفاقم منذ عامين بسبب المآسي والآلام وسياسات التعبئة التي اعتمدها النظام منذ اليوم الأول ضدّ الثورة، وانضمّت إليه فيها لاحقًا بعض الجماعات المعارضة، والقوى العدمية التي اجتاح عناصرها مناطق محرّرة في سوريا. ويمكن أيضًا طرح المسألة الكردية والإجحاف التاريخي اللاحق بالأكراد في سوريا وردودهم عليه التي لن تعالجها الثورة وإنما القدرة على التفكير بالشكل اللامركزي للحكم المستقبلي وحقوق الأكراد السياسية كما الثقافية فيه. وتمكن ختامًا العودة إلى «الدهشة» أمام قدرة التحمّل والتحدّي والتضامن الأسطورية لشعب متروك أمام همجية آلة حرب تستخدم كل شيء لإخضاعه: من سكاكين القرون الوسطى إلى دبابات وطائرات وصواريخ وكيماوي القرن العشرين. فكلّ هذه المشاهد والمباحث نِتفٌ يشكّل جمعها تركيبًا لجانب من واقع سوريا اليوم، سوريا الداخل، التي عادت إلى «الضوء» رغم كثافة الموت والأشلاء.

٢٤. الأمور هذه على بشاعتها لا تُعدّ استثناءً في لحظات تفشّي العنف والقتال، ولا هي استثناء في سياق حروب بضراوة حرب النظام السوري ضد المجتمع. وهذا ليس تبريرًا لها، فهي فظيعة، وإنما تذكير بضرورة وضعها في سياقات مقارَنة.

IV

حلفاء النظام و«حلفاء» الثورة

منذ يومها الأوّل، لم تكن الثورة السورية بمنأى عن احتمالات التدخّل الأجنبي المعادي لها، ولا عن التدخّلات «الحليفة» (ادّعاءً أو حرصًا فعليًا). فثورة في بلاد جهد حكّامها لجعل موقعها الجيوسياسي محدّدًا وحيدًا لعلاقة العالم بها، يصعب أن تواجه الحكّام وحدهم. وهؤلاء، منذ توثيقهم تحالفهم مع إيران، أصبحوا جزءًا من منظومةٍ مدجّجة بالسلاح والمال والتصميم القتالي، ثم أصبحوا مع انطلاق الثورة محور استراتيجية طهران الإقليمية، واستفادوا من بعض المتغيّرات ليتحوّلوا إلى نقطة تقاطع للمصالح الإيرانية الروسية وللهجوم السياسي الروسي دوليًا، ويحظوا بالتالي بغطاء من موسكو (وبكين) في الأمم المتّحدة.

في المقابل، لم تتلقّ الثورة السورية دعمًا «كافيًا» وحاسمًا من الأطراف التي أيّدتها أو ادّعت تأييدها (قطر والسعودية وتركيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية). ونتج من ذلك، خاصة بعد تحوّل الثورة إلى الكفاح المسلّح، خلل فادح وتفاوت كمّي ونوعيّ

في القدرات الحربية، ظهّره الوضع الميداني شهرًا بعد شهر، ما تسبّب بتطويل الصراع ومعه عمر النظام.

وقد بيّنت مسارات الأمور بعد ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، تاريخ قصف النظام غوطة دمشق بغاز السارين وقتله في ساعات الفجر مئات المدنيّين، أن الميل عالميًا (للحكومات وللقطاعات الأوسع من الرأي العام)، لم يكن للتدخّل دعمًا للثورة أو ضربًا للنظام، بل للاكتفاء بمراقبة الأمور أو إداراتها عن بُعد، بما ترك ويترك المقتلة السورية مفتوحة على الاستمرار، ولم يضبط سوى واحدٍ من أسلحة القتل والفتك المستخدمة فيها (السلاح الكيماوي).

الصفحات التالية هي قراءة في مواقف حلفاء النظام و«أصدقاء الثورة»، وفي نتائج هذه المواقف وتداعياتها.

إيران وإدارة معركة النظام السوري ميدانيًا

أمدّت طهران نظام الأسد، منذ بدء الثورة السورية، بمختلف الخبرات لمساعدته في قمع التظاهرات وتوقيف منظمّيها وتفكيك التنسيقيات التي نشأت والبحث عن عناصر الربط بينها. فخبرة الأجهزة الأمنية الإيرانية في سحق التحرّكات الشعبية كبيرة، والتقنيات الإيرانية المعتمدة في التجسّس الإلكتروني وتحديد مواقع الاشارة الهاتفية ومواقع أجهزة الكمبيوتر التي تبعث الرسائل وترفع الصور والأفلام على مواقع الإنترنت هي تقنيّات عالية الفعالية، وسمحت للنظام (الذي اشترى أيضًا تقنيات فرنسية وإيطالية وأميركية وسويدية) بتوقيف العديد من الناشطين، وبمتابعة تحرّكات رفاقهم، وبتنظيم كمائن لهم أحيانًا، بهدف اغتيالهم أو اعتقالهم.

ومع انتقال الثورة إلى طورها المسلّح، عمدت إيران إلى العمل على ثلاثة مستويات: الأوّل تخطيطي لعمليّات النظام، تولّى ضبّاط من «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإشراف عليه؛ الثاني تسليحي ارتبط بإرسال قطع غيار وذخائر ومعدّات قتالية خفيفة ومتوسّطة إضافة إلى صواريخ قصيرة المدى؛ والثالث تدريبي، إذ درّب ضبّاطٌ وخبراء إيرانيون أكثر من ثلاثين ألف شاب سوري (أغلبهم من الطائفة العلوية) شكّلوا ميليشيا «جيش الدفاع الوطني».

يُضاف إلى ذلك أن الإيرانيين دفعوا ابتداءً من صيف العام ٢٠١٢ ، بآلاف المقاتلين العراقيّين الشيعة، وبآلاف آخرين من المقاتلين اللبنانيين من حزب الله (ومن متطوّعين درّبهم الحزب) للقتال في عدد من نقاط الاشتباك مع مسلّحي الثورة في محيط العاصمة دمشق كما في محيط مدينة حمص (كما سبق وذكرنا في الفصل الثاني). وتزايدت أعداد هؤلاء عام ٢٠١٣ كما تزايد انخراطهم في المعارك العسكرية الكبرى.

وقد فاقت قيمة المساعدات (المالية والعينية) والأرصدة التي أرسلتها إيران إلى النظام السوري حدود العشرة مليارات دولار[1].

أمّا لماذا هذا الاستقتال الإيراني في سوريا، وهذه الجهوزية للإنفاق المالي الضخم في وقت عاني فيه اقتصاد إيران من تداعيات العقوبات الدولية والحصار، فإن الأسباب عديدة. وفي تصريحَي وزير الخارجية الأسبق علي أكبر ولايتي، وأحد المقرّبين إلى المرشد الخامنئي مهدي طائب، ما يشير إلى بعضها. فالأول قال إن «سوريا هي الخاتم الذهبي

١. يعرض تقرير «معهد دراسات الحرب» (بالإنكليزية) المُعنون «استراتيجية إيران في سوريا» والصادر في أيار/مايو ٢٠١٣ للكثير من المعلومات والمعطيات عن الدعم الايراني لنظام الأسد.

في المقاومة» (أي في المحور الإقليمي الذي تقوده طهران). والثاني اعتبر أن سوريا هي «الولاية الإيرانية الخامسة والثلاثين، وإن خسرناها، فلن يكون بوسعنا الدفاع عن طهران نفسها»[٢].

ويمكن القول إن الدعم الإيراني الكبير لنظام دمشق مردّه إلى ثلاثة أمور أساسية:

فهناك أوّلًا ما يرتبط بالحلف القديم الذي ناسب كلًا من حُكمَي طهران ودمشق العام ١٩٨٠. طهران كانت تبحث عن حليف عربي يمنع صدّام حسين من استخدام المعطى العربي ـ الفارسي في حربه مع الإيرانيّين، وكانت تبحث أيضًا عن جسر عبور إلى لبنان لتصدير ثورتها إلى بيئته الشيعية. وحافظ الأسد كان يريد استنزاف خصمه العراقي في الحرب مع إيران، ويريد أيضًا رفع «سعره» عند الغربيّين والخليجيين ـ لا سيّما السعودية، عبر إظهار قدرته على التوسطّ لدى الإيرانيّين في الأزمات، وابتزاز الجميع للإبقاء على التعاون معه كي لا يذهب بالكامل إلى أحضان طهران (وسبق وأشرنا إلى الحلف السوري الإيراني في الفصل الأول). والحلف القديم هذا استمرّ وتطوّر، وترسّخ في عهد بشار بعد العام ٢٠٠٣[٣].

وهناك ثانيًا تطوّرات العقد الأخير، لجهة تنامي الدور الإيراني في المنطقة بعد سقوط نظامَي الطالبان وصدّام وتحوّل إيران إلى لاعب

٢. صرّح طائب بذلك في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، في حفل جامعي للباسيج في طهران. وقد أثار التصريح ارتباكًا وإحراجًا في أوساط النظام السوري نفسه، إذ إن الرجل لم يبدِ كثير اكتراث بشكليات الخطاب الديبلوماسي في ما يخصّ علاقة تحالفية بين دولتين.

٣. لِقراءة حول تطوّر العلاقات بين إيران وسوريا في العقود الماضية، يمكن مراجعة كتاب جوبين غودارزي «سوريا وإيران» (بالإنكليزية) الصادر عن «توريس» في العام ٢٠٠٩.

فاعل في الساحة الأفغانية (له حلفاء بين الهزارة وبعض الطاجيك) يُلزم الأميركيين بمفاوضته، وإلى القوّة الأكثر تأثيرًا في العراق بعد الانسحاب الأميركي حيث يتولّى حلفاء طهران أبرز المناصب السياسية والأمنية. ويعتبر الإيرانيّون أن سوريا تؤمّن لهم عمقًا هامًا يمكّنهم من الوصول إلى البحر المتوسّط ويربط العراق حيث تمدّدوا بلبنان–حيث حزب الله–على شكل قوس بقوّة اقتصادية وعسكرية وديموغرافية توظّفها طهران لصالحها، وتضعها على حدود إسرائيل مباشرة بما يضمن لها قدرة تهديد لردع الإسرائيليين أو تخويفهم من مهاجمة برنامجها النووي. كما أن هذا «القوس» يفصل تركيا عن دول الخليج العربي، ويضع الأخير تحت الضغط، لاجمًا اندفاع أنقرة صوب المنطقة. لذلك، فالدفاع عن الأسد بالنسبة للإيرانيين هو دفاع عن سطوتهم على لبنان والعراق أيضًا، وبالتالي عن قدرة حُكمهم في إيران على فرض نفوذه الإقليمي.

وهناك ثالثًا المسألة الإيديولوجية ـ المذهبية التي تجمع، بحسب بعض قادة طهران، الشيعة والعلويّين في البلدان الأربعة، ويُمكن بالتالي تعبئتهم على هذا الأساس، في مواجهة ما يخشونه من كسر «سنّي» مدعوم من أنقرة والرياض والدوحة للقوس المذكور آنفًا.

روسيا وتسليح النظام وإدارة معركته ديبلوماسيًا

من ناحيتها، تبدو روسيا منذ أواخر العام ٢٠١١، وبخاصة منذ استخدام النظام السوري السلاح الكيماوي في قصف الغوطة، وما تلا الأمر من تهديدات عسكرية أميركية وفرنسية ثم من اتّفاق حول تخلّي الأسد عن مخزون الكيماوي لدى جيشه مقابل التراجع عن «معاقبته»، صمّام الأمان الدولي للنظام في دمشق. فهي حاميته الأولى في الأمم

المتحّدة، واستخدمت (مع الصين) حقّ النقض ثلاث مرّات في مجلس الأمن لمنع قرارات تدينه أو تهدّد بإجراءات ضدّه. كما أنها مزوّدته الأولى (والوحيدة) بالسلاح الثقيل[٤].

وللتشدّد الروسي في دعم نظام الأسد ستة أسباب رئيسية [٥]:

الأول، اعتقاد الكرملين أن سوريا هي اليوم موقعٌ يُتيح العودة بقوّة إلى الساحة الدولية، وإظهار أن لا قدرة بعد العام ٢٠١٢ لواشنطن أو لأوروبا على تخطّي موسكو في أي ملفّ والتصرّف بمعزل عنها. وهذا يعني، بحسب الروس، نهاية حقبة يعتبرون أنهم تعرّضوا لعملية تهميش كبرى خلالها، من حرب «عاصفة الصحراء» في الخليج العام ١٩٩١، إلى حروب يوغوسلافيا والتدخّل الأطلسي ضد الحليف الصربي العام ١٩٩٩، إلى غزو العراق العام ٢٠٠٣ (رغم استخدام موسكو الفيتو يومها)، وصولًا إلى ما يعدّه الروس انقلابًا على الاتفاق معهم في ما خصّ الشأن الليبي و«القرار الأممي ١٩٧٣» في آذار/مارس العام ٢٠١١، الذي لم تنقضه موسكو (والذي لم يكن ليسمح الإطاحة بالقذافي). لذلك، يرى المسؤولون في الكرملين أن في الحالة السورية تعويضًا عن ضعف الماضي القريب، وتتويجًا لتقدّم أحرزوه عامَي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ ضد «حلفاء الغرب» على حدودهم (سياسيًا في أوكرانيا وعسكريًا في

٤. لم يتوقّف تزويد موسكو النظام السوري بالأسلحة والعتاد الحربي في السنوات الثلاث الماضية، بما فيها الطائرات المروحية الهجومية والصواريخ وقطع غيار الطائرات الحربية المقاتلة. وقد جرت جدولة تسديد أثمان الأسلحة وجعل بعضها ديونًا من أجل تسهيل الأمور على دمشق.

٥. لِقراءة حول السياسة الروسية في سوريا، تمكن مراجعة تقارير مركز موسكو في مؤسسة كارنيغي الدولية، وبخاصة التقرير الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بعنوان: «روسيا تدافع عن نفسها في سوريا».

جورجيا)، وأن في نجاحهم سوريًا حجز شراكةٍ لهم في أي معادلة مستقبلية، خصوصًا في الشرق الأوسط.

السبب الثاني، استراتيجي شرق أوسطي، بمعنى أن نظام الأسد هو آخر حليف جدّي لموسكو في المنطقة. فالتنسيق بين خارجية البلدين له تاريخه، وروسيا هي المستثمر الأول في سوريا، كما أن الشركات الروسية تملك الكثير من عقود بناء وصيانة البنى التحتية ومنشآت الغاز في البلاد. وفي طرطوس على الساحل السوري، توجد القاعدة العسكرية الروسية البحرية الوحيدة في الحوض المتوسّطي، وفيها أعمال توسيع تهدف لتحويلها في العام ٢٠٢٠ إلى قاعدة ضخمة تستطيع استقبال أساطيل حربية.

السبب الثالث، تجوز تسميته بالطائفي، يرتبط بموقف الكنيسة الأرثوذوكسية الروسية (الوثيقة الصلة بالكرملين) الداعمة للنظام السوري، باعتباره «حامي واحدة من أكبر الأقلّيات المسيحية في الشرق» (على ما يردّد المقرّبون من هذه الكنيسة). ويعطف هؤلاء على الأمر تحذيرهم من «الصعود السنّي» في المنطقة الذي يمكن أن يصل إلى بعض الجمهوريات الآسيوية على حدود روسيا، ويمكن أن يتسلّل أيضًا إلى القوقاز والجمهوريات الروسية حيث الأغلبية المسلمة (السنّية)، بما يهدّد قبضة موسكو على هذه الجمهوريات وعلاقاتها بها، لا سيّما أن التجربة المريرة في الشيشان ليست بعيدة.

السبب الرابع، مرتبط بشركات الأسلحة الروسية التي خسرت في أقل من عشر سنوات سوقَي العراق وليبيا[٦]، وبدأت تخسر جزءًا من السوق اليمني، ولا تريد بالتالي خسارة سوق إضافي، هو سابع سوق في

٦. حيث خسرت عقودًا تقارب قيمتها أربعة مليارات دولار.

الترتيب العالمي بالنسبة إليها، لا بل تريد التوسّع فيه إذا أمكن.

السبب الخامس مفاده رغبة روسية في إظهار مقدرة موسكو على حماية حلفائها في أصعب الظروف، بما يشجّع التحالف معها (كقطب عائد إلى القيادة في العالم) ويجعله أمينًا، على عكس التحالف مع الولايات المتّحدة الأميركية والدول الغربية الذي صار عرضةً منذ سنوات لتبدّل مصالح يُطيح به أو يبرمجه وفق سلّم الأولويات في واشنطن.

أما السبب السادس والأخير، فمرتبط بمبدأ ثابت في المقاربة الروسية للعلاقات الدولية، وهو رفض التدخّل (الغربي) في أي دولة، إن كان السبب مرتبطًا بأداء نظام الحُكم فيها. فالأمر بالنسبة لموسكو تهديدٌ للمعنى السيادي للدول الذي يأتي بِعرفها قبل خصائص النظم السياسية أو قضايا القانون الدولي وحقوق الإنسان ومستويات انتهاكها.

في المحصّلة، تتمسّك إيران وروسيا بنظام الأسد وتدافعان عنه بشراسة، ولو لأسباب مختلفة. وتُلاقيهما في دعمه الصين التي يتركّز اهتمامها على تكريس رفض «التدخّل» الأجنبي في الشؤون «الوطنية». وبالطبع، ثمّة مصالح اقتصادية إيرانية–صينية وصينية–روسية تقرّب مواقف بكين أيضًا إلى الموقفين الروسي والإيراني. وقد ترجمت الصين دعمها لدمشق باستمرار التبادل التجاري بمعزل عن بعض قوانين العقوبات، وبانضمامها إلى روسيا في استخدام حق النقض ضد مشاريع قرارات كانت فرنسا وبريطانيا والولايات المتّحدة الأميركية تتقدّم بها في مجلس الأمن.

ويمكننا أن نضيف إلى ما ذُكر في ما خصّ أسباب دعم أنظمة طهران وموسكو وبكين لنظام دمشق، أن ثمّة تشابهًا بينها في القدرة على استخدام العنف المفرط ضد الخصوم «الداخليين». فانتهاك النظام

الإيراني حقوق معارضيه قديم، وقمع فعاليات «الثورة الخضراء» العام ٢٠٠٩ كان محكمًا. كما أن اجتياح موسكو الشيشان وقصفها غروزني بالطيران وتدميرها عددًا من المدن والبلدات الشيشانية، كانت جرائم حرب موصوفة. أما الصين، فشهد اضطهادها التاريخي لشعب التيبيت ولقوم الأويغور (الناطقين بالتركية) ممارسات وحشية. وكل هذا يجعل حكّامها، غير العابئين غالبًا بالرأي العام، بحلّ من كل انتقاد لمجازر الأسد ضد المدنيّين في سوريا، لا بل مؤيّدين لها طالما أن الوضع يخدم مصالحهم.

«أصدقاء الشعب السوري»، أو حلفاء الثورة المتردّدين

في المقلب الآخر، أعلنت دول عربية وإقليمية وغربية تأييدها للثورة السورية. وانضوى بعضها ضمن مؤتمرات تحت مسمّى «أصدقاء سوريا»، في وقت تراوحت ترجمة مواقفها الداعمة بين العون المادّي لأجسام المعارضة السياسية، والمساعدات العسكرية المحدودة، والمؤازرة السياسية والإعلامية والديبلوماسية ضغطًا على النظام وعقوبات عليه.

على أنّ فارقًا نوعيًا (وكمّيًا) في طبيعة الدعم وأهدافه بين حلفاء النظام و«حلفاء» الثورة أمكن منذ البداية تسجيله. فروسيا وإيران صاحبتا مبادرة في دعم الأسد ومدافعتان عن مصالح لهما مباشرة في سوريا، وكلٌ منهما يعتبر الأمر من أولويّاته الاستراتيجية ولا يتردّد في مضاعفة الدعم إن أحسّ بوهن أو بتراجع يصيب النظام في دمشق، إذ إن هدفه الوحيد هو الانتصار. أما «حلفاء» الثورة أو لنقل من ادّعوا ذلك، فأتى بعضهم مُلزَمًا، وأتى بعضهم الآخر على أساس ضبط الأمور ومنعها من التحوّل «كابوسًا» للشرق الأوسط بأسره، وأتى آخرون من باب التصدّي لا

أكثر للإيرانيّين واستنزافهم ومنعهم من تحقيق مكاسب إضافية. وبهذا، لم يكن من يُعتبرون حلفاء (أو أصدقاء) الثورة مرّة حازمين أو مُتشدّدين دفاعًا عنها وبحثًا بكلّ السبل عن جعل انتصارها هدفًا في ذاته. حتى إن بعضًا منهم عبّر تكرارًا عن تفضيله الحلّ التسوويّ مع النظام على الصدام معه والذهاب بالمعركة إلى أقصاها، أي إلى إسقاطه.

الفقرات التالية عرض لمواقف هؤلاء الحلفاء وأسباب تردّدهم الدائم وعجزهم عن الدفع قدمًا باتجاه حسمٍ يطوي صفحة حكم آل الأسد، ويبحث عن سبل ولوج صفحة سورية جديدة.

تركيا: الدعم والقلق

اتّخذت الحكومة التركية قرارها بدعم المعارضة السورية في شهر حزيران/يونيو) ٢٠١١. وقد سبق ذلك زيارتان فاشلتان إلى دمشق لأحمد داوود أوغلو وزير الخارجية، ورجب طيّب أردوغان رئيس الوزراء، هدفتا لحمل بشار الأسد على البدء بإصلاحات وتوقيف بعض المسؤولين عن عمليات القتل ضد المتظاهرين[٧].

وقد نسّقت تركيا قرار دعمها للمعارضة السورية مع قطر، وفتحت حدودها لأوّل المنشقّين عن جيش النظام السوري، ثم فتحتها للاجئين، وتحوّلت اسطنبول بعد ذلك إلى مركز سياسي لأولى الهيئات الائتلافية الموسّعة للمعارضة السورية: المجلس الوطني. كما أنها سمحت

٧. تبع ذلك زيارة أخيرة لمسؤول تركي إلى سوريا، في ٩ آب/أغسطس ٢٠١١، نقل خلالها أوغلو رسالة إلى الأسد مفادها أن الوضع مقبل على تعقّد وتدهور إن لم يُسارع النظام إلى تخفيف عمليات القمع في مدينة حماة (التي كانت تتعرّض لحملة عسكرية عنيفة).

بنقل عشرات الشحنات من الأسلحة الخفيفة والمتوسّطة عبر أراضيها لصالح الفصائل الثورية المقاتلة في الشمال والشرق السوريّين، وبدت أبرز الداعمين للثورة في عاميها الأوّلين.

غير أن الدعم التركي هذا بدا وثيق الصلة بالحزب الحاكم وبخلفيّته «الأخوانية» تحديدًا. فالأحزاب العلمانية «الكمالية» كما بعض قوى اليسار كانت منذ البداية سلبية تجاه الثورة السورية إذ عدّتها إسلامية من جهة، وكان يكفي أن يكون أردوغان وحزبه داعمَين لها لتتموضع ضدّه وضدّها من جهة ثانية. والأمر ينطبق إلى حدّ ما على مواقف بعض المسؤولين في المؤسسة العسكرية. ولا يمكن إسقاط البعد المذهبي ـ الطائفي تمامًا عن هذا الفرز، لأن جزءًا مهمًّا من القاعدة الشعبية للقوى العلمانية والمحسوبة على اليسار هي في المناطق العلوية (الآليفي) التركية. كما أن بعضًا من رجال الأعمال والمستثمرين ممّن استفادوا في العقد الماضي من التجارة والسياحة مع سوريا وجدوا أنفسهم متضرّرين من الثورة. ولم تعوّض عليهم عمليات نقل بعض المعامل والمستودعات ـ على نحو شرعي أو غير شرعي ـ من الشمال السوري إلى تركيا كلّ خسائرهم. وهذا الانقسام التركي الداخلي، سبّب (ويسبّب) إرباكًا لحكومة أنقرة، يضاف إلى إرباكاتها لكونها عضوًا في حلف «الناتو» مقيّدة بسياسات الحلف، ولكونها أيضًا تستمرّ في محاولة تجنّب القطيعة مع موسكو وبكين ومع طهران ربطًا بالاقتصاد وبأوضاع آسيا الوسطى وبسياسات الجوار التي اعتمدتها في السنوات السابقة تحت مسمّى «صفر مشاكل».

وثمة قضية أساسية بالنسبة لأنقرة تدخل في حساب مختلف أطرافها السياسية، هي القضية الكردية. إذ يخشى الأتراك من أن يؤدّي تفاقم

الأوضاع في سوريا إلى تحويل هذه القضية من جديد إلى مسألة أمنيّة، خصوصًا في ظلّ تحقّقٍ على أرض الواقع لما يشبه الحكم الذاتي للأكراد السوريّين بإدارة قوى كردية مسلّحة. وأغلب الظنّ أن واحدًا من أهداف الاتفاق التركي الأخير مع عبد الله أوجلان في سجنه، القاضي بانسحاب مقاتليه من الأراضي التركية نحو كردستان العراق، كان تقليص التوتّر واحتواء احتمالاته التي لجأ النظام السوري كالعادة إلى التلويح بها وحاول توظيفها. وأغلب الظنّ أيضًا أن التساهل التركي لِفترة (بين صيف العام ٢٠١٢ وربيع العام ٢٠١٣) تجاه مرور جهاديّين عبر الحدود التركية إلى الشمال السوري، مردّه رهانٌ من بعض دوائر القرار في أنقرة على أن وجود الجهاديين سيشغل القوى الكردية المسلّحة ويُبقيها مستنفرة تجاههم بعيدًا عن الداخل السوري، والأهم عن احتمالات التوتير معها. لكن تفاقم الأمور لاحقًا وتحوّلها في الأشهر الأخيرة إلى مأزق سياسي وأمني وسط توسّع لنفوذ «الدولة الإسلامية في العراق والشام ـ داعش» في الشمال السوري ووصولها إلى بعض المعابر الحدودية عدّل هذه الوجهة. ويبدو أن تركيا قرّرت ابتداءً من آب/أغسطس ٢٠١٣ منع جميع المشكوك بكونهم جهاديّين من السفر عبر أراضيها.

في المحصّلة، لا يمكن التقليل من حجم الدعم الذي قدّمته تركيا للثورة السورية (مقارنة بسواها من الداعمين)، على الرغم من الكثير من الالتباسات والسلبيّات. وهذا طبعًا لا يتمّ من دون بحث أنقرة عن نفوذ وتأثير ومصالح، هو في أي حال جزء من لعبة العلاقات الإقليمية والدولية التي تُمارَس في أي بلد يتعرّض لانكشاف سياسي أو لحرب أو لأزمة عميقة.

قطر والسعودية والتنافس

إنقسمت الدول العربية تجاه أشكال التعامل مع الشأن السوري بعد قيام الثورة. واتّخذت الحكومات مواقف مختلفة خلال جلسات «الجامعة العربية» ولَو أنها أفضت بعد عدة مبادرات إلى قرار بتعليق عضوية سوريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ثم باعتماد «الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة» ممثّلًا للشعب السوري (بعد عام على قرار التعليق)، ودعوته ابتداءً من آذار/مارس ٢٠١٣ لتمثيل سوريا في الاجتماعات العربية.

ومقابل المواقف التي مالت نحو تأييد الثورة أو الحياد[٨]، صوّتت الجزائر والعراق على الدوام لصالح نظام الأسد أو تحفّظا عن قرارات العقوبات العربية بحقّه. وانضمّ إليهما لبنان في مراحل معيّنة[٩]. على

٨. دعمت مصر حتى حزيران/يونيو ٢٠١٣ الثورة السورية سياسيًا. ثم اختفى هذا الدعم بعد إطاحة محمد مرسي من قبل الجيش. ودعمت تونس الثورة السورية، ثم تراجع الدعم نتيجة الانقسامات بين القوى السياسية التونسية وتزايد الحديث عن «الجهاديين التونسيين» الذين يتوجّهون للقتال في سوريا. أما حكومتا المغرب واليمن (بعد تنحّي علي عبد الله صالح)، فاتّخذتا مواقف ضد النظام، لكنهما لم تتدخّلا مباشرة في الشأن السوري، في حين سمح الأردن للسعوديين بنقل أسلحة وعتاد عسكري للمعارضة السورية عبر حدوده، من دون أن يشارك مباشرة في عمليّات النقل تلك.

٩. يُعدّ لبنان الأكثر عرضة لتداعيات الوضع السوري. فاللبنانيون منقسمون بحدّة حول الموقف من الثورة والنظام، وحزب الله المشارك في الحكومة والبرلمان اللبنانيين يرسل مقاتليه لمناصرة نظام الأسد، فيما الجيش عاجز عن منع الأمر أو عن ضبط الحدود. في المقابل، تنشط بعض الجماعات الإسلامية دعمًا للثورة السورية وتهريبًا لبعض الأسلحة عبر البقاع والشمال. وينعكس الأمر توتّرًا دائمًا في مدينة طرابلس، وتفجيرات ومحاولات تفجير متنقّلة تُنذر بسيناريو صِدام مذهبي على «الطريقة العراقية» التي سادت بعد العام ٢٠٠٤ (والتي يبدو أنها تعود من جديد على وقع التطوّرات السورية). يضاف إلى ذلك أن أزمة اللاجئين السوريين مرشّحة للتفاقم، وقد يكون لها عواقب إنسانية خطيرة نتيجة الأوضاع الصعبة

أن الدعم الفعلي من الدول العربية للثورة السورية ظلّ محصورًا بقطر والسعودية، ثم ليبيا (التي يعرف قادتها الجدد عمق العلاقة التي ربطت القذافي بنظام الأسد) وبعض دول «مجلس التعاون الخليجي».

وقد كانت بداية الدعم من قطر. فتلفزيون «الجزيرة» الواسع الانتشار والتأثير، الذي واكب الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا واليمن (وغطّت قناته الانكليزية البحرين)، بدأ بتغطية فعاليات الثورة السورية وتظاهراتها في مطلع شهر أيار/مايو ٢٠١١، بعد ستّة أسابيع من انطلاقها. وأتى تأخيره نتيجة بعض الارتباكات السياسية الناجمة عن كون خطّه التحريري – كما موقف قطر – اتّجه بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠١١ إلى تأييد النظام السوري وتأييد حلفائه على الساحة اللبنانية. وكان خطابه على مدى تلك السنوات قريبًا من خطاب قوى «الممانعة»، في وقت كانت قطر تلعب دور الوسيط بين دمشق وباريس وواشنطن وتستفيد من تراجع الأدوار القيادية عربيًا (أدوار مصر والسعودية تحديدًا) لتبدأ بالتقدّم في المشهد السياسي العربي مدعمّة بنمو اقتصادي كبير وإمكانات مادية ضخمة وبراغماتية وطموح زعامة إقليمية جاءت الثورات العربية ومساندة قطر لها لتحقّق بعضه[١٠].

التي يواجهها اللاجئون في لبنان (حيث بات عددهم يقارب ربع سكان البلد)، وفي الأردن وتركيا والعراق، كما في مصر وبلدان أخرى. غير أن الموقف الرسمي اللبناني مالَ إلى الحياد تجنّبًا لتحوّل كل تصويت أو قرار يمكن أن تتّخذه الحكومة إلى منطلق لأزمات سياسية وأمنية.

١٠. يمكن القول في هذا الباب أيضًا إن قطر اعتبرت أن اللحظة العربية والإقليمية مؤاتية لتشكّل حكومات جديدة يكون لتيار «الأخوان المسلمين» فيها الدور الأبرز، بما يجعل تبنّيها لهذه الحكومات ودعمها منطلقًا لدور قيادي عربي يُلاقي تركيا ويشكّل معها حلفًا وثيقًا.

وتبع بدء تغطية «الجزيرة» للتظاهرات في سوريا، وتعاونها مع مواطنين–مراسلين (نظرًا لمنع النظام في دمشق الصحافيين «الأجانب» من العمل في سوريا) وأخذها أفلامًا رفعوها على اليوتيوب لكسر الحصار الإعلامي عليهم، تصاعد الانتقادات المتبادلة بين النظامين في الدوحة ودمشق. ولم تنفع زيارة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري حمد بن جاسم إلى سوريا في إقناع الأسد بتعديل سياساته تجنّبًا للأسوأ، بل تحوّل اللقاء بين الطرفين إلى مشادة[١١] تبعتها قطيعة كاملة بين النظامين وإقفال لسفارة قطر في دمشق في تموز/يوليو. ومع بداية العام ٢٠١٢، عمدت قطر إلى تأمين أولى شحنات الأسلحة للمنشقّين عن جيش النظام بمساعدة تركيا بعد أن تبنّت الدولتان «المجلس الوطني السوري». ومع توسّع رقعة القتال في صيف العام ٢٠١٢، ضاعفت قطر دعمها العسكري للكتائب والألوية المشكّلة لقتال جيش النظام، وتبنّت على نحو خاص تلك المحسوبة على الأخوان المسلمين السوريين أو المتعاونة معهم.

بعد قطر مباشرة، دخلت السعودية على خطّ الثورة في سوريا. والرياض التي لم تكن مرتاحة لكلّ الوضع العربي الناشئ والثورات فيه، لا سيّما المصرية، كانت متردّدة تجاه الوضع السوري. فأولويّاتها انحصرت في فترة انطلاق الثورة السورية بالبحرين واليمن، جارَيها الجغرافيين. في البحرين كانت تراقب بحذر تطوّر الأمور، وأرسلت قوات عسكرية ضمن «درع الجزيرة» لمساندة الحكم في قمع المتظاهرين الذين رأت فيهم

١١. قالت مصادر خليجية لجريدة «النهار» اللبنانية في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣ إن الأسد هدّد القطريين بمصادرة استثماراتهم في سوريا إن استمرّت الجزيرة بتغطية التظاهرات في سوريا، فردّ المسؤول القطري أن هكذا تهديدات مسيئة للعلاقات بين البلدين (وعقّبت المصادر أن قطر التي وضعت ١٠٠ مليار دولار لتنظيم كأس العالم في كرة القدم، لا تكترث لتهديدات من هذا النوع!)

خطرًا إيرانيًا وتهديدًا لاستقرار نظامها. وفي اليمن، كانت تتابع الأوضاع وتسعى إلى حلّ يحول دون التغيير الجذري في صنعاء ويُبقي الوضع تحت السيطرة. وكانت الرياض حذرة كذلك من التعاون القطري التركي ومن تقدّم الدوحة وصعود الأخوان المسلمين في المنطقة الذين لم ترتبط معهم طيلة العقود الثلاثة الماضية بِصِلات جيّدة[١٢].

ورغم سوء العلاقة بين الرياض ودمشق منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في بيروت عام ٢٠٠٥، إلا أن السعودية انتظرت حتى آب/أغسطس من العام ٢٠١١ لتُظهر حزمًا في موقفها من نظام الأسد. وقد ترجمت قناة «العربية» تبدّل المناخ السعودي (وسبقتها «قناة المستقبل» اللبنانية) في الشهر نفسه، إذ بدأت تُفرد مساحات أكبر للحدث السوري ثم صارت تغطّيه عن قرب، وهي بالطبع ـ كما «الجزيرة» واسعة الانتشار عربيًا وكبيرة التأثير. وقد عملت السعودية بالتنسيق (الذي فرضته الأوضاع لفترة) مع قطر وتركيا، ثم بالتنافس معها، على دعم ألوية وكتائب تقاتل النظام (عناصرُ بعضها جنودٌ وضبّاط منشقّون ومتطوّعون غير مؤدلجين وعناصر بعضها الآخر إسلاميّون سلفيّون)، مركّزة على تمرير الأسلحة عبر الحدود الاردنية الاستراتيجية لقربها من العاصمة دمشق. كما دعمت السعودية «المجلس الوطني» قبل أن تفضّل عليه، بالتنسيق مع الولايات المتحدة ثم مع فرنسا، «الائتلاف الوطني» الذي انتقلت تدريجيًا الغلبة داخله – رغم تأسيسه الرسمي في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ – إلى حلفاء الرياض.

١٢. عبّر مفتي السعودية الشيخ بن باز أكثر من مرة عن آراء عقيدية (وهابيّة) سلبية تجاه الأخوان. ورأى الأمير نايف وزير الداخلية الأسبق في تصريح شهير عام ٢٠٠٢ أن للأخوان ارتباطًا بالتطرّف في العالم الإسلامي وبالتأثير السلبي على صورة الإسلام وعلى المملكة السعودية وعلاقاتها الدولية.

واستمرّت السعودية طيلة العام ٢٠١٣ في مساعدة المقاتلين السوريين ضد النظام. وتمحور هدفها الأول حول مواجهة التقدّم الإيراني في المنطقة وكسر حلقته الأهم، أي نظام الأسد. غير أن التنافس القطري التركي السعودي من جهة، والتردّد الغربي (الذي سنتحدّث عنه في الأسطر التالية) من جهة ثانية، لم يسمحا ببلورة استراتيجية سياسية واضحة في «المعسكر» الإقليمي الداعم للثورة السورية. ولم يسمحا كذلك بزيادة الدعم والتسليح لها إلى مستوى يمكّنها من مواجهة القوة العسكرية للنظام وحلفائه والانتصار عليها. كما أن سمعة النظامين السعودي والقطري السلبية في أرجاء عدة من العالم وغياب الديمقراطية في البلدين أضرّا بصورة الثورة السورية لتلقّيها الدعم منهما (وحوّلا الكثير من النقاشات عن الوضع في سوريا إلى نقاشات حول حقوق العمّال في الدوحة وأحوال المرأة في الرياض!). وبالطبع لم تكن أهداف الدولتين الخليجيّتين (تكريس النفوذ لقطر ومواجهة إيران والعودة إلى القيادة العربية للسعودية) لصيقة بأهداف الثورة في سوريا. كما لم تنجح معظم أطراف المعارضة السورية في إظهار استقلاليتها عن الدوحة والرياض (واسطنبول)، ما جعل العلاقات تبدو في أحيان كثيرة علاقات تبعيّة.

لكن في نفس الوقت، لا تملك ثورة تواجه حرب إبادة يرفدها الروس والإيرانيون بكلّ أنواع الدعم رفاهية اختيار الحلفاء القليلين أصلًا بناءً على شكل نظمهم السياسية وخصائصها[١٣].

١٣. لا بدّ من التذكير هنا أن جميع الثورات وحركات التحرّر في العالم تلقّت دعمًا خارجيًا من قوى وجهات لم تكن مرّة مثالية، وأن النجاح كان يُقاس بحسب أداء الثورة أو حركة التحرّر وقدرتها على المحافظة على استقلالية نسبية في قراراتها، وليس بحسب نزاهة داعميها.

ولعلّ البحث في مواقف واشنطن والدول الأوروبية يفيد لشرح محدودية الخيارات هذه وأسباب توثّق علاقات المعارضين السوريين بمن ارتضى مدّهم بالسلاح من الحلفاء «الإقليميين».

الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا: بين قلّة الدوافع وضغط الرأي العام

يصعب فهم المواقف الأميركية من مسائل التدخّل الخارجي، خاصة في الشرق الأوسط، منذ انتخاب باراك أوباما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، من دون رصد بعض المتغيّرات التي حصلت في المجتمع الأميركي وفي ميول كتله الناخبة، لا سيّما تلك التي حملت أوباما إلى البيت الأبيض. فالقاعدة الاجتماعية التي انتخبته مكوّنة بشكل أساسي من الملوّنين[١٤] والطلاب الجامعيّين «المدينيّين» بأكثريّتهم البيضاء، وذوي المستوى التعليمي العالي. والغالبية بين هؤلاء تتبنّى منذ حرب العراق (عام ٢٠٠٣) مواقف ضد تدخّل أميركا خارج حدودها، عسكريًا بخاصة، وتعتبر الأمر إنفاقًا ماليًا هائلًا وخسائر بشرية، وسببًا من أسباب تصاعد الكراهية لواشنطن عالميًا. وهي تطالب بإعطاء الأولوية المطلقة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. وأوباما تعهّد في حملاته الانتخابية منذ العام ٢٠٠٨ باحترام ذلك، وقرّر تأكيد الأمر حين ترشّح لولاية ثانية إرضاءً لناخبيه.

وبالانتقال إلى العوامل الخاصة بالسياسة الخارجية الأميركية، بدا في المرحلة السابقة أن أولويات واشنطن في المنطقة لا تضع سوريا في رأس سلّمها. فهذا الرأس يحتلّه منذ سنوات الملف النووي الإيراني، يليه ملفّ المفاوضات الميتة بين الاسرائيليين والفلسطينيين، ثم طرأ منذ

١٤. السود واللاتينو تحديدًا وكتلتاهم تشكّلان ديموغرافيًا اليوم قرابة ٣٠ في المئة من الأميركيين.

عام ونيف ملفّ مصر والصراع المستجدّ بين الجيش والأخوان المسلمين فيها... ويُضاف إلى ذلك بالطبع مصالح إسرائيل التي لم تخفِ في بداية الثورة تفضيلها بقاء الأسد في السلطة[١٥]، قبل أن تتحوّل بعض مواقف مسؤوليها نحو الكلام عن عدم الاكتراث لرحيله إن جرى ضمان الأسلحة الكيماوية والصاروخية وسلامة «حدود الجولان»[١٦]، لِتعود وتستقرّ على تفضيل بقائه إذا كان بديله استلام «إسلاميّين متطرّفين» للحكم. ويمكن القول إن سوريا مثّلت بالنسبة لواشنطن موضع استنزاف كبير لإيران، ثم أرض قتال بين جهاديّين وعناصر من «القاعدة» وحزب الله، ولم تبرز حاجة للعجلة في حسم الأمور أو الدفع نحو ذلك، طالما أن شروط الحسم وأشكاله لم يُتّفق عليها ولم تتّضح معالمها، وطالما أن أمن إسرائيل لم يتهدّد[١٧].

---

١٥. نُشر أكثر من مقال في الصحافة الاسرائيلية يعتبر أن الأسد يبقى على سوئه أفضل من الفوضى أو من «الإسلاميين المتطرّفين». ولعلّ مقال ياعكوف كاتز «مع كلّ مثالبه، الأسد هو الشيطان الذي نعرف» المنشور في «جروزاليم بوست» في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١ هو الأكثر تعبيرًا عن هذا الموقف.

١٦. نفّذ الطيران الاسرائيلي خلال العام ٢٠١٣ ثلاث هجمات كبيرة على مقربة من الحدود اللبنانية في كانون الثاني/يناير، وفي جمريا قرب دمشق في أيار/مايو، وعلى الساحل السوري قرب اللاذقية في تشرين الأول/أكتوبر، استهدفت جميعها قوافل صواريخ أو أسلحة ثقيلة كانت ـ كما سرّب الإسرائيليون والأميركيون لوسائل الإعلام ـ متّجهة إلى حزب الله في لبنان. وهذا عنى أن الاهتمام الاسرائيلي انحسر بضرب شحنات الحزب، وهو أمر سبق للإسرائيليين أن نفّذوه قبل الثورة، وجاء بعد اندلاعها معزولًا إلى حدّ بعيد عن سياقها المباشر.

١٧. للتذكير، توجّه إبن خالة الرئيس السوري، رجل الأعمال رامي مخلوف إلى الإسرائيليّين بما معناه أن أمنهم من أمن النظام السوري، إذ قال «لن يكون هناك استقرار في اسرائيل اذا لم يكن هناك استقرار في سوريا» (مقابلته مع صحيفة نيويورك تايمز الأميركية في ١١ أيار/مايو ٢٠١١).

لذلك اكتفى الأميركيون –حتى آب/أغسطس ٢٠١٣– بالتعبير عن دعمهم للمعارضة السورية وبمشاركة الفرنسيين والبريطانيين في محاولة تحريك مجلس الأمن تنديدًا أو دعوة لإجراءات قانونية ضد النظام في دمشق وبعض حلفائه. لكنّهم فشلوا في ذلك نتيجة الفيتو الروسي – الصيني، فاتّخذوا مع الأوروبيين عقوبات اقتصادية وسياسية ضد أشخاص وجماعات في سوريا وإيران ولبنان على ارتباط بعمليات القمع والقتل التي ينفذّها النظام داخل سوريا. كما طلبوا من حلفائهم (قطر وتركيا والسعودية) الاستمرار في تزويد المقاتلين السوريين المعارضين بشحنات أسلحة شرط ألّا تتضمّن صواريخ مضادة للطائرات ولا قاذفات مضادة للدروع من الجيل الجديد (بحجة تجنّب احتمالات وقوعها في أيدي جماعات «إرهابية»)، وأرسلوا ضباطًا إلى الأردن وتركيا لمتابعة الأوضاع عن قرب، وجهّزوا (مع الأردنيين) قوّة تدخّل سريع يمكنها أن تسيطر على مواقع يُعتقد أن السلاح الكيماوي السوري مخزّن فيها.

أما أوروبا، فقد كانت مواقف بعض دولها أكثر وضوحًا من المواقف الأميركية، لكنّها غير فاعلة كفاية. ففرنسا وبريطانيا دعمتا لفترة مبدأ تسليح الثورة بما يخوّلها إسقاط النظام، في حين أن دولًا أخرى مثل ألمانيا والسويد والنمسا عارضت الأمر، وتموضعت دول مثل إسبانيا وإيطاليا في الوسط. وقد حاول الاتحاد الأوروبي التوفيق بين مواقف أعضائه المتضاربة، من دون تقدّم كبير يُذكر.

لكن وبمعزل عن ذلك، لم تعد أوروبا كفضاء سياسي واقتصادي وثقافي كثيرة الاندفاع، منذ سنوات، خارج حدودها. كما أن موازنات

الدفاع في دولها في تراجع مستمرّ[١٨]، وأقلّية من مواطنيها تحبّذ التدخّل في الدول المرشّحة لتصدير هجرات إليها (ولنا عودة إلى هذا الأمر في الفصل الخامس). وهي مشغولة منذ سنوات بعدد من الأزمات المالية الكبرى التي لم تواجه مثيلًا لها منذ عقود (كما في اليونان وإسبانيا وإيطاليا وغيرها). كما أن الرأي العام فيها غير راضٍ عن تجربة التدخّل (العسكري الجوّي) في ليبيا العام ٢٠١١. وهذا كلّه جعل الدعم الأوروبي المباشر للثورة السورية، ينحصر بالجهود الديبلوماسية الفرنسية (مع بعض الدعم اللوجستي والتقني) وبمبادرات بريطانية لتدريب ضبّاط سوريّين منشقّين، وبعقوبات على أفراد وشركات، لم تعدّل كثيرًا في مجرى التطوّرات الميدانية.

وعجز أوروبا عن الاتفاق والتحوّل قطبًا يحتلّ بعضًا من الفراغ الذي خلّفه الانكفاء الأميركي يفسّر أيضًا قناعة واشنطن بأن تراجعها مرحليًا لا يؤثّر على موقعها في «القيادة العالمية»، وأن المقاومة الروسية لهذه القيادة لا تملك أفقًا، إذ ليس لموسكو نفوذ فعلي إلا في محيطها الجغرافي المباشر، كما أن القدرات التوسّعية لاقتصادها محصورة في احتياطيّ الغاز، في وقت أن صاحبة الاقتصاد الكبير النمو، الصين، لا تستطيع التقدّم سياسيًا، ولا تحاول ذلك (حتى الآن على الأقل). وهذه «الثقة» الأميركية تصبّ أيضًا في باب «عدم العجلة» تجاه الكثير من الملفّات، وفي طليعتها سوريا.

١٨. شكّل الإنفاق العسكري (بحسب معهد «سيبري» في السويد) لبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا مجتمعة – وهي الدول الأكثر إنفاقًا على الشأن العسكري في أوروبا – نحو ١٢ في المئة من الإنفاق العسكري العالمي العام ٢٠١١ ونحو ١١,٥ في المئة العام ٢٠١٢. في حين أن الإنفاق نفسه للولايات المتحدة الأميركية شكّل ٤١ في المئة و٣٩ في المئة على التوالي.

بهذا، استمرّ التردّد الدولي والدعم غير الكافي للثورة السورية ولفصائلها المسلّحة. ولم يبدُ أن هناك توافقًا على إظهار مقدارٍ عالٍ من الحزم ضد النظام يرفض مجرّد البحث في بقائه بأي شكل من الأشكال، ويترجم ذلك إلى خطوات ديبلوماسية وقانونية – إن لم نقل عسكرية - كمثل السعي لإنهاء تمثيله في الأمم المتّحدة، والبحث في السبل الآيلة لإحالة ملفّات جرائمه إلى المحاكم الدولية، ووضع بشار وجميع أفراد العائلة والأقارب المنخرطين معه في القتل على لائحة الإرهاب. وكلّ هذا التردّد والتخاذل شجّع ويشجّع روسيا وإيران على المضيّ في دعم النظام عسكريًا وماديًا والتشدّد لصالحه ديبلوماسيًا واعتبار انتصاره ممكنًا.

ولعلّ ما جرى بين ٢١ آب/أغسطس و٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ظهّر العديد من نتائج التردّد المذكور، وبيّن بعض الاحتمالات التي كان لسياسات بديلة أن تُبرزها.

التطوّر الكيماوي وامّحاء الخط الأحمر

وضع أوباما في آب/أغسطس ٢٠١٢ خطًّا أحمرَ وحيدًا، في ما خصّ استخدام العنف من قبل نظام الأسد في سوريا، هو «اللجوء إلى السلاح الكيماوي». وقد عبّر هذا الخط عن الرغبة في تجنّب أي تدخّل أميركي مباشر، إذ عنى – ولَو على نحوٍ غير مباشر – أن السلاح «الاستراتيجي» هو ما لا تتسامح مع استخدامه واشنطن وليس استمرار القتل والقتال بأسلحة تقليدية.

واستفاد النظام السوري من «الخطّ الأحمر» الأوبامي لفترة بحيث لم «يشعر» بتهديدٍ نتيجة استخدامه الطيران والصواريخ البالستية والمدرّعات

والمدفعية الثقيلة. وعمد كل حين إلى رفع مستوى عنفه، وقرّر على الأرجح امتحان العزم الأميركي في ما خصّ الكيماوي نفسه، فاستخدم كما بيّنت تقارير طبيّة عديدة جرعات محدودة من غاز السارين أكثر من مرة[١٩]. وأثبت مختبر عسكري فرنسي أن عيّنات شعر ودم وبول وتربة جلبها صحافيان (متعاقدان مع جريدة «لوموند») من حي جوبر حيث يتمركز مقاتلو الثورة السورية (على التخوم الشمالية للعاصمة دمشق) احتوت على آثار الغاز المذكور الذي استخدمه النظام ضدّهم في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣.

ورغم نشر التقرير في ٢٧ أيار/مايو، وما فيه من تفاصيل ومعلومات دقيقة، لم يصدر عن أوباما والبيت الأبيض سوى تأكيد أن «الخط الأحمر في سوريا جرى بالفعل تجاوزه»، وأن الأمر يغيّر «قواعد اللعبة». لكن شيئًا جديًا لم يلِ التأكيد هذا، ولم يتّضح ما الذي تغيّر في «قواعد اللعبة».

وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣، نفّذ الجيش السوري هجمات صاروخية على غوطتي دمشق الشرقية والغربية قُتل فيها ما يزيد على ١٤٠٠ شخص نتيجة اختناقهم بغاز السارين. وبعد مفاوضات في الأمم المتحدة، صدر قرار بإرسال بعثة تحقيق للتأكّد من استخدام الكيماوي، وجرى الاتفاق نتيجة الشروط الروسية والصينية على عدم تفويض اللجنة صلاحية تحديد مسؤوليات الاستخدام وهويّة المستخدم (إن

١٩. من المرجّح أن يكون النظام قد استخدم الأسلحة الكيماوية أوّل مرة في مدينة حمص في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وتبع الأمر استخدامات في مناطق أخرى على نطاق محدود، كانت معظمها خلال عمليات عسكرية نفّذها ضد مواقع المسلّحين المعارضين.

تأكّد وجود آثار كيماوية في أماكن القصف). وبعد ثلاثة أسابيع من العمل، أصدرت اللجنة تقريرها[٢٠] وأكّدت أن غاز السارين استُخدم بكمّيات كبيرة وحدّدت كيفية حصول الأمر ونوعيّة الصواريخ التي حملته ومستوى انحناءاتها لحظة الانفجار (بما يُشير إلى المواقع الجغرافية لمصادر إطلاقها، التي لا تبعد كثيرًا عن مراكز للحرس الجمهوري والفرقة الرابعة ونطاق انتشار اللواء ١٥٥ شمال العاصمة السورية)[٢١]. كما أصدرت منظمتا «هيومن رايتس ووتش» و«أطبّاء بلا حدود» تقريرين أكّدا استخدام السارين، وصدرت تقارير فرنسية وألمانية وأميركية حول الموضوع عينه وحول مسؤولية النظام الكاملة عن المجزرة.

واتّجه التداول بين عواصم الدول الكبرى بين ٢٢ آب/أغسطس و٨ أيلول/سبتمبر إلى البحث في سُبل الردّ الدولي على «تخطّي الأسد الخطوط الحمر» وتوجيه ضربة عسكرية «عقابية» له. ولأن مجلس الأمن معطّل والموقف الروسي (ومعه الصيني) رافض لكلّ شكل من أشكال التفويض الأمميّ لأي عمل ضد النظام السوري، تركّز البحث بين واشنطن وباريس ولندن على خطوة ثلاثية تحظى بتأييد بعض الدول العربية والأوروبية، وتستهدف مراكز عسكرية «معدودة» (مطارات

٢٠. نُشر التقرير في ١٦ أيلول/سبتمبر ولِقراءته كاملًا يمكن العودة إلى الرابط التالي:
http://fr.scribd.com/doc/168606795/U-N-Report-on-Chemical-Attack-in-Syria

٢١. تُعدّ هذه القوات الأكثر تجهيزًا وتدريبًا في الجيش السوري والأشدّ ولاءً للنظام والأكثر قربًا للحلقة القيادية العائلية الضيقة فيه. وقدّمت مدوّنة http://brown-moses.blogspot.co.uk/ المتخصّصة بالتحليل العسكري للوضع السوري معلومات تفصيلية عن الأسلحة المستخدمة في القصف الكيماوي، ومصادر هذا القصف.

ومنصّات إطلاق صواريخ وغرف عمليات) لإظهار موقف حازم ضد استخدام الأسد أسلحة غير تقليدية.

لكن تبيّن سريعًا أن الإدارة الأميركية كما الحكومة البريطانية لم تكونا متحمّستين للضربة على الرغم من المواقف المعلنة والتصريحات، وأنهما كانتا تتمنّيان حصول تسوية تحفظ ماء وجههما سياسيًا وتجنّبانهما التدخّل العسكري. وكشف أكثر من تقرير عن مجريات الاجتماعات في البيت الأبيض والخارجية عن غياب الرغبة لدى الرئيس أوباما (المهجوس بصورته لدى ناخبيه وبعدم مقارنته بسلفه جورج بوش) لتحمّل مسؤولية العمل الحربي[٢٢]. وقرّرت الحكومة الإنكليزية من جهتها رمي المسؤولية على البرلمان عبر دعوته للتصويت على مشروع قانون يُجيز التدخّل في سوريا. فصوّت المشرّعون ضدّه في ٢٩ آب/أغسطس بأكثرية ضئيلة (٢٨٥ صوتًا مقابل ٢٧٢) لكن كافية لإسقاطه... وأعطى الحدث البريطاني مبرّرًا إضافيًا لأوباما للتراجع، فطلب بدوره تفويضًا من الكونغرس الأميركي (لم يكن يحتاج إليه دستوريًا طالما أنه لا يدعو إلى نشر قوات برّية أو إلى استمرار العمليّات لأكثر من ستّين يومًا). وظهر من التقديرات الأولية أن أكثرية في الكونغرس كانت تعارض التدخّل؛ وهذا بالطبع جعل الضغط على القيادة الفرنسية (الرئيس فرنسوا هولاند والحكومة) كبيرًا، إذ ظهرت وحيدة في حماستها للضربة العسكرية العقابية.

---

٢٢. للاطّلاع على ما يُشبه محاضر بعض الاجتماعات، يمكن الرجوع إلى صحيفة «وورلد ستريت جورنال» بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وقراءة المقال المُعنون «داخل البيت الأبيض: تبدّل مدوّخ في شأن الأسلحة الكيماوية»: http://online.wsj.com/news/articles/SB10001424127887323527004579077401049154032

وجاء تاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ليؤكّد إيثار الإدارة الأميركية النأي بنفسها عن التدخّل «الحازم» في الشأن السوري والعودة إلى المواقف المائعة، معتبرةً أن تلويحها باستخدام القوة ظهّر قوّتها وكان كافيًا. فقد سارعت موسكو إلى إبلاغها استعداد دمشق للتخلّي النهائي عن أسلحتها الكيماوية (وفي الأمر اعتراف غير مباشر باستخدامها لها) مقابل تجنيبها الضربة العسكرية. وعليه، اتّفق الروس والأميركيون (الذين لم يضعوا «حلفاءهم» الفرنسيّين مسبقًا في جوّ اتّصالاتهم) على أن يسلّم نظام الأسد ترسانته الكيماوية ويوقّع المعاهدات الدولية الخاصة بها، فيغنم بالهرب من العقاب على الجرائم التي ارتكبها. بهذا، صار تسليم السلاح الكيماوي كفيلًا بنجاة صاحبه ومستخدمه، وعادت الأمور دوليًا إلى ما كانت عليه قبل ٢١ آب/أغسطس: تمسّك روسي إيراني بنظام الأسد وتشتّت في المواقف الدولية والإقليمية المعارضة له، مع شعور فرنسي وسعودي وتركي وقطري بخيانة أميركية، ومع إحباط في أوساط المعارضين السوريّين لقناعة بأن التخلّي العالمي عن المسؤولية تجاه بلادهم بلغ حدًّا غير مسبوق.

في موازاة التطورات السياسية المذكورة على مستوى الحكومات، وقبل الاتفاق الروسي الأميركي، كانت واشنطن ولندن وباريس (وبرلين وبروكسل وروما وغيرها من العواصم الغربية) تشهد تنظيم حملات شعبية لأحزاب وقوى يسارية ويمينية ولحركات «معادية للحرب» أو مساندة للنظام السوري. وقد طالبت هذه الحملات واشنطن وباريس بالتراجع عن «قراراتها» بالتدخّل، وقارنت بين سوريا ٢٠١٣ والعراق ٢٠٠٣، متجاهلة عن عمد أو عن جهل وسذاجة أن المقارنة غير جائزة، وأن السلاح الكيماوي استُخدم في سوريا وليس وجوده فرضيّة كما كانت الحال مع العراق (في ما خصّ أسلحة الدمار الشامل) عشية غزوه، وأن

الحديث الراهن يدور حول غارات جوية على مواقع عسكرية للنظام السوري وليس اجتياحًا برّيًا لسوريا، ومتجاهلة أيضًا أن الإدارة الأميركية الحالية مختلفة جذريًا عن إدارة بوش ولم تكن ترغب أساسًا بالتدخّل. والأهمّ، أن شعارات «عدم التدخّل» وعدم لعب دور «الشرطي» في العالم وعدم «صبّ الزيت على النار» (كما ردّدت الحملات تلك ومعها معارضو ضرب الأسد) أو «عدم منح السلاح للمعارضة كي لا يقع في الأيدي الخطأ» (كما ساد القول بين سياسيّين)[٢٣]، عنت تجاهلًا من قبلهم لحقيقة أن تدمير آلة عسكرية حصدت عشرات الألوف من البشر هو واحد من وسائل الحدّ من الخسائر وأعداد الضحايا وتقصير أمد «الحرب» نفسها، وأن التمنّع عن ذلك يعني التصريح باستمرار عمليات القتل والإعدام وإطالتها ومنح الحصانة للقاتل.

أبعد من ذلك، ظهّرت المعارضة «للتدخّل العسكري» في سوريا مسألتين صارتا ربّما خاصيتين مهمّتين في الثقافة السياسية في دول غربية عدّة.

الأولى هي «النزعة الانعزالية» الصريحة لدى قسم كبير من المواطنين ممّن تراجع اهتمامهم بما يجري خارج الحدود، أو بالأحرى صار يُقلقهم

٢٣. تردّد القول المذكور في أكثر تصريحات المسؤولين الغربيّين المعارضين لتسليح الثورة أو المشكّكين بالأمر. ورغم معرفتهم أن ثمة ضمانات لدى قوى عديدة داخل الثورة، إلا أن الأمر اعتُمد صيغةً للتهرّب من الدعم والتسليح. وقد أعدّت بسمة قضماني (مديرة «مبادرة الإصلاح العربي» والعضو المؤسّس في المجلس الوطني السوري والناطقة بإسمه لغاية استقالتها منه في صيف العام ٢٠١٢) وزميلها فيليكس لوغران، دراسة تفصيلية عن القوى العسكرية «المعتدلة» أو «الديمقراطية» في الثورة، وهي تبيّن بوضوح أن دعم هذه القوى كان ليجعلها تتقدّم على حساب «الكتائب المتطرّفة» («تمكين المقاومة الديمقراطية في سوريا»، مبادرة الإصلاح العربي ٢٠١٣).

ويُخيفهم لأسباب اقتصادية وثقافية وذات صلة بالهجرة. وفي هذا الانكفاء على «الداخل» لحمايته تراجعٌ للمبادئ الإنسانية الكونية/اليونيفرسالية وقصر نظرٍ في عالم لم تعد تسلم بقاعه من تبعات الأزمات في بقاع أُخرى.

والخاصيّة الثانية هي تراجع ثقة فئات عديدة بسياسيّي وقادة بلدانهم، والانطلاق في العلاقة بهم من مبدأ التشكيك بحقيقة نواياهم ومصالحهم. والأمر عنى في الحالة السورية أنّ كثرًا من الأوروبيين أو الأميركيين لم يصدّقوا حكوماتهم، إذ أعلنت عزمها على ضرب النظام السوري لارتكابه جرائم ضد الإنسانية، وقرّروا أن هناك أسبابًا أخرى هي الدافع وراء التصعيد. وفي هذا ما يفسح المجال لنظريات المؤامرة الجاهزة أساسًا للتسلّل والتحوّل عنصرًا مهمًا في تحديد الميول والآراء.

وإذا كان صحيحًا أن الرأي العام في الدول الديمقراطية عميق التأثير في سياسات حكوماتها، خصوصًا إن تعلّق الأمر بإعلان الحروب وما ينتج عنها من خسائر اقتصادية وبشرية، وفي هذا ما قد يُضعفها في مواجهة دول لا تُقيم حكوماتها الاعتبار للرأي العام عندها وتقمعه إن تجرّأ على التعبير عن نفسه، إلّا أن ما جرى في ما خصّ سوريا تخطّى هذا الأمر إلى ما هو أعمق: «إيثار ترك السوريين يرتّبون أمورهم على التدخّل بينهم بناء على خيارات لا يُعرف بالضبط مدى صحّتها ومنفعتها ومردود اعتمادها»[٢٤]. وفي المنطق المذكور ما يستدعي التفكير في أسبابه وخلفيّاته ومؤدّياته، الراهنة والمستقبلية.

---

٢٤. العبارة هذه مثلًا كانت الأكثر ترددًا في أوساط شعبية فرنسية غير ملمّة بتفاصيل الوضع السوري، وعلّقت عليه على هذا النحو خلال المرحلة التي شهدت نقاشًا وطنيًا حول التدخل.

على الرغم من كل ما ذُكر، وبمعزل عن حقيقة النوايا الأميركية، بيّنت الأيام الخطيرة بين ٢١ آب/أغسطس و٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أن مجرّد التلويح بالحزم دوليًا وباحتمال تنفيذ عمل عسكري ضد النظام السوري (ولَو جاء محدودًا)، وضع النظام هذا في حالة رعب، ودفع موسكو وطهران إلى البحث السريع عن مخارج سياسية وعروض لم تكن لتحصل في ظروف مختلفة.

وفي المحصّلة، أفلت النظام السوري من العقاب (ولَو أنه فقد السلاح الذي كان يتغنّى به كعنصر ردع إقليمي وكأداة ابتزاز يُهدّد باستخدامها لإخافة السوريّين و«أصدقائهم»). ودفع أهل غوطة دمشق ثمن ذلك وثمن تردّد العالم وقلّة اكتراث كثرٍ فيه بِدلالات أن يُستخدم «سلاح دمار شامل» سنة ٢٠١٣، بعد ما يقارب القرن من استخدامه المكثّف في الحرب العالمية الأولى وبعد ٨٥ عامًا على توقيع اتّفاقية دولية تحظّر هذا الاستخدام[٢٥].

ومنذ ٩ أيلول/سبتمبر وحتى الآن، سقط الآلاف من السوريين بين قتيل وجريح ونازح ومعتقل. ويصعب اليومَ إقناع أهل الضحايا أن «العالم بأسره» ليس مسؤولًا مع النظام عن مأساتهم المتواصلة...

٢٥. لم ينفرد بخرقها قبل نظام الأسد إلا نظام صدّام حسين إذ استخدم «غاز الخردل» ضد الجنود الإيرانيين في حرب الخليج أواسط ثمانينات القرن الماضي، ثم ضد المدنيّين الأكراد في المجزرة المخيفة في مدينة حلبجة العام ١٩٨٨.

V

مقولات ضد الثورة

واجهت الثورة السورية منذ بداياتها ترسانةً من الاتهامات وحملات التشكيك اتّخذت أشكالًا مختلفة، بعضها خاصٌ بالمنطقة العربية وأحوالها والأدبيّات السياسية فيها، وبعضها الآخر يتخطّاها ويحتلّ موقعًا في نقاشات عالمية أو تنقله صوَرٌ وأفكارٌ نمطيّة تُكرّس تصوّرات أو تقدّم ذرائع لمقاربات محدّدة.

وقد مرّت الاتهامات والحملات تجاه الثورة السورية بعدّة مراحل، واتّخذت عدّة عناوين. وإذا كان من مشترك أساسي بينها جميعها، أكانت صادرةً عن قوميّين أو يساريّين (أو يمينيّين) عرب أو غربيّين، فهو ازدراؤها للشعب السوري ومشاركتها حكم آل الأسد في إخفاء هذا الشعب وتطلّعاته خلف اعتبارات جيوستراتيجية وبراميل نفط وخطوط غاز ومخاوف وادّعاءات حرص ومؤامرات.

ويمكن تقسيم الاتهامات والحملات التي سادت إلى ثلاث رزمات. رزمة يدّعي أصحابها حيادًا أو حرصًا يُبعدهم عن تأييد الثورة؛ رزمة

ثانية (جُلّ القائلين بها يساريّون «مُمانعون» شرقًا أو «معادون للإمبريالية» غربًا)، يهجس روّادها بالمكائد والألغاز والاستهدافات الاستعمارية لنظام «مقاوم»؛ ورزمة ثالثة يكتفي مريدوها، عن خبث أو بلاهة أو رغبةِ إثارةٍ، بتشويه معنى الثورة ونزع الآدمية عن السوريين وتحويلهم إلى كائنات عنيفة يصعب التعاطف – حتى إنسانيًا – معها.

وتُضاف إلى الرّزمات الآنفة الذكر وأصحابها وما يردّدونه من مقولات عابرة للجغرافيا، أحاديث في عواصم غربية عن «الشرق المعقّد»، وعن الوضع السوري الغامض، وعن صعوبة تحديد المواقف تجاهه[1].

في هذا الفصل، عرض لحجج العداء للثورة السورية أو التململ منها، ومحاولة لتشريح بعضها وتفكيكه.

عن «الحياد» والخوف

جرى منذ شهر آذار/مارس ٢٠١١ الترويج في وسائل الإعلام - كما في الكثير من التصريحات السياسية والبيانات الحزبية والمقالات - لخوفَين في سوريا والتسويق لهما ربطًا بأحداثها وبثورة شعبها.

الأول هو خوف «الأقليّات» (المسيحيّين والعلويّين بخاصة). وهو خوف غالبًا ما يتحوّل من خشية بعض الجماعات ضعيفة العدد من الاضطهاد والتهميش (في منطقة تذوق طعم الاستبداد منذ زمن بعيد وتغيب عنها قيَم

١. لا أدّعي معرفةً بما يتردّد في أوساط الإعلام والرأي العام الهندي أو الصيني أو الروسي أو الإندونيسي أو النيجيري أو الجنوب أفريقي أو البرازيلي مثلًا (وفي هذه البلاد ما يُقارب نصف سكّان المعمورة)، لذلك أقصر بعض الأمثلة غير العربية هنا على ما تتداوله كثرة من وسائل الإعلام الأوروبي والأميركي، وعلى ما أصادفه والأصدقاء من آراء ومواقف في الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بسوريا في أوروبا والولايات المتّحدة.

المواطنة والمساواة) إلى ما يشبه الدعوة لقمع «الأكثرية» (المسلمة السنيّة)، بحجة القلق على المصير إن هي حكمت! والمطلوب يصير، وِفق هذا المنطق، الدفاع عن نظام يسحق أكثرية الناس بحجّة أنّ نجاحهم في نيل حقوقهم وفي تكوين سلطة تنبع من إرادتهم قد يضع «الأقليات» في خطر.

والخوف الثاني هو ذلك الذي طرأ بعد انتشار التظاهرات، ومحوره التحذير من مخاطِرها على السلم الأهلي في سوريا وعلى الاستقرار فيها. وهو بذلك خوفٌ سأل المتظاهرين المطالبين بالحرية وبحقوق الإنسان وذوي قتلاهم والمعتقلين المعذّبين من بينهم أن يستكينوا ويرتضوا بما أصابهم ويصيبهم من ظلم وإجرام بحجّة المحافظة على السلم والاستقرار.

هكذا، صار الخوف الأول –«خوف الأقلّيات» من الاستبداد الافتراضي (أو المحتمل مجيئه)– مدعاة دعم للاستبداد الفعلي القائم منذ أربعة عقود. وهكذا أيضًا، انجلى الخوف الثاني –الخوف على سوريا– عن حقيقة خوف على النظام السافك دماء الناس فيها، وليس على هؤلاء الناس أو عليها.

وفي الحالين، سقط مدّعو «الخوف» سقوطًا أخلاقيًا أبشع من سقوطهم السياسي. ذلك أن «خوفهم» إذ يدفع إلى الصمت عن القتل أو إلى تحميل القتلى والمعذَّبين مسؤولية النيران المتدفّقة على صدورهم، يصبح تنصّلًا معلَنًا من السويّة الإنسانية، وتمييزًا على أساس الانتماء الديني أو القومي للضحايا، وتغطيةً للجرائم والفظائع، إن لم نقل تواطؤًا مع منفّذيها[٢].

٢. وظّفت بروباغاندا النظام «الخوفَين» المذكورَين لتقديم بشار الأسد بوَصفه حامي المسيحيّين. وتكرّس الأمر وكأنه بداهة، بما أظهر المسيحيين وكأنهم دعاة استبداد، حاجبًا حقيقة أن نصف المسيحيين السوريين تقريبًا هاجروا خلال نصف قرن، هو عمر «البعث» وآل الأسد في حكم سوريا.

وتبع ترددَ الحجّتين المذكورتين حول الخوف ظهورُ مقولات أربع (ترافقت مع انتقال الثورة إلى طور العسكرة الاضطراري) ادّعى أصحابها (وجلّهم من الكتّاب «القوميّين العرب») حكمة وحرصًا على سوريا.

المقولة الأولى ردّدت أن «للسوريّين الحقّ في المطالبة بالإصلاحات. لكن أن يحملوا السلاح ويخرّبوا بلدهم ويتركوا دول العالم تتدخّل في شؤونهم، فالأمر يتخطّى حقّهم هذا، ويستجلب عليهم وعلى بلدهم الكوارث»... وبها، حمّل مدّعو الحكمة والحرص السوريّين الذين رفعوا السلاح دفاعًا عن أنفسهم ثم كفاحًا لتحرير بلدهم (بعد أشهر من القتل والتعذيب والاعتقال الذي واجه به النظام تظاهراتهم السلمية)، مسؤوليّةَ الهلاك الذي لحق بهم وبأهلهم. وجعلوا توقهم للحرّية ولطيّ صفحة حكم القمع والمخابرات مسؤولًا عن انكشاف سوريا لتدخّلات «الطامعين الخارجيّين». وعليه، ما على السوريّين إلا أن يستسلموا لآلة القتل الأسدية، كي تكفّ الشرور الخارجية عنهم وكي يتوقّف تحطيم مدنهم وبلداتهم!

المقولة الثانية اعتبرت أنه «لا يمكن لِديمقراطي أو لباحثٍ عن كرامة وحقوق إنسان، أن يناصر ثورة يقودها إسلاميون، حتى ولو كانت ضد نظام دكتاتوري». وهي في زعمها هذا اختصرت ملايين السوريّين بإسلاميّين مُشيطنين، واستبدلت وجوه الناس العاديّين ويوميّاتهم، نساءً ورجالًا – صغارًا وكبارًا – بملتحين تُثير صيحات قتالهم الهلع والرعب، نافية بالتالي كل اضطرار لأسى تجاه الموت، طالما أن ضحاياه أُحيلوا إلى صوَر «متطرّفين متعصّبين»، لا يمثّل المُغير بالطيران أو القاصف بالصواريخ عليهم (وعلى أطفالهم) سوى تفصيل في مشهد عنف أعمى.

المقولة الثالثة هي تلك التي تساءلت، على مدى أشهر طويلة، عن جدوى ثورة السوريّين ضد مجرمين: «يعرفون أن النظام مجرم ولا يتورّع

عن تدمير سوريا، فكيف لا يحسبون ردّة فعله إن ثاروا عليه!» ووفق منطقها، يتحمّل أكثر السوريّين والسوريّات مسؤولية فناء عمرانهم، إذ كيف لم يفكّروا بأن «نظامهم» لن يتردّد في إعدامهم إن تمرّدوا؟ ويمكن بالطبع إسقاط منطق التساؤل المذكور على حالات المجازر، فيصبح المسؤول عن ذبح الأطفال في القرى الفقيرة أهلُهم لأنّهم لم يفكّروا في عواقب مواقفهم! أما القتلة الفعليّون فهم قتلة تعريفًا لا مفاجأة في ما يفعلون، والمُفترض هو تجنّب غضبهم والاستكانة لهم، لا استثارتهم ثم لومهم أو استنكار ما يفعلون!

أما المقولة الرابعة، فكرّرت (وما زالت) أن «انقسام المعارضة وغياب البديل والسيناريوات الأفغانية والعراقية والليبية، تجعل إسقاط الأسد صعبًا أو غير مستحبّ، خشيةً من الفوضى المعمّمة». وإذا كان في توصيف هذه المقولة لتشظّي المعارضة السورية صوابًا، أو في اعتبار المسارات السياسية والأوضاع الشائكة في بلدان سقطت أنظمتها الاستبدادية (بغضّ النظر عن الطريقة ودقّة المقارنات) ما يُمكن النظر فيه، فإن اعتبار بديل الأسد خرابًا أو فوضى (ممّا يعني تفضيل بقائه) هو تهافت مريع لا يمكن لمتابع نزيه لوضع سوريا الراهن أن يقع فيه: فكأنّ تهجير ثلث سكان البلد، ودمار عشرات المدن والبلدات، وسرقة أعمار عشرات الألوف لا تبدو للقلقين فوضىً مُحقّقة وكافية، أو شرًّا مطلقًا ينبغي تسريع الخلاص منه، لا إدامته بذريعة تجنّب وقوع ما قد يُشبهه!

بهذا الصنف من المقولات، عبّر محايدون مزعومون على مدى أشهر طويلة عن كراهيتهم لأكثريّة السوريّين، إن عبر اختصارهم بإسلاميين يمقتون، أو عبر ادّعائهم تأييد حقوقهم لو لم يدافعوا عن وجودهم بالسلاح، أو عبر زعم أن ما أصابهم يمكن هضمه خشية انكشاف

سوريا على «الفوضى والتدخلّ الخارجي وغياب بديل الأسد»، أو عبر تحميلهم مسؤولية دفع القاتل إلى قتلهم والتنكيل بهم، وكأنّهم بذلك يقولون «إن الثورة على المجرم لا تصحّ لأنه بالتحديد مجرم»...

بعض اليسار (وبعض اليمين)

غير أنّ من تفوّق على «المحايدين والحريصين» كراهيةً للشعب السوري وعداءً لثورته كان جمعًا من الكتّاب والناشطين اليساريّين العرب والغربيّين، ممّن بذلوا الجهود كلّما أُثير الشأن السوري لتحوير الموضوع والبحث في حقول المؤامرات عمّا يُبعد الاهتمام عن حقوق السوريّين وحرّيتهم.

وقد ركّز هؤلاء في دعايتهم السياسية وحملاتهم على ثلاث قضايا:

القضية الأولى استُخدمت للتشاطر، وقامت على اشتراط ربط أي نقاش سوري بنقاش لشؤون البحرين وقطر والسعودية. كما غطّت على كل تنبيه إلى أعداد ضحايا القمع والهمجية في سوريا باستذكار ضحايا الغزو الأميركي لأفغانستان والعراق والهجمات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة[٣].

٣. على سبيل المثال، نشرت «قناة الميادين» (المحسوبة على خط «اليسار العربي المُمانع») على صفحتها في الفايسبوك بعد ظهر الأحد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ صورة مروّعة لثلاثة أطفال وامرأة مضرّجين بدمائهم، وقالت إن الصورة هي من مجزرة غزة التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ظهر اليوم نفسه. وقد تبيّن بعد ساعات قليلة من النشر أن الصورة لم تكن من غزّة بل من سوريا، وأن شريط الفيديو المأخوذة منه موثّق ومرفوع على اليوتيوب قبل أكثر من شهر من نشرها في «الميادين»، وهو مصوّر في الحراك في محافظة درعا. وقد سُحبت الصورة من الموقع صبيحة اليوم التالي من دون اعتذار من المشاهدين عن الخطأ الذي وقعت القناة وأوقعتهم فيه.

بذلك استند التهرّب من التعليق على الوضع السوري إلى إغراقه في بحر من الأوضاع المتشعّبة، وطُلب من السوريّين (الغارقين في دمائهم) تقديم لوائح بمواقفهم من قضايا العالم وأنظمة دوله تؤكّد حُسن سلوكهم كي يُنظر لاحقًا في شأن حقوقهم وفي الموت المسلّط عليهم.

القضية الثانية غرفت من البئر «التآمرية» واستبدلت الداخل السوري بمحيطه المباشر، فلم ترَ سوريّين وسوريات يكافحون من أجل تحرّرهم،

وكان يمكن للمسألة أن تكون مجرّد خطأ «مهنيّ» جرى تصحيحه (ولو محوًا). فالخطأ لا يُستبعَد وقوعه في ظلّ فائض الصور والأشلاء في المنطقة العربية، وقد سبق ووقع في سوريا نفسها وفي العراق وفي أمكنة عديدة أخرى. وكان يمكن للمسألة أن تكون نسبًا بريئًا لضحايا «مجهولين» إلى مكان مليء أصلًا بالضحايا ومحاصرٍ منذ سنوات طويلة.

لكنّها أبعد من هذه وتلك. فهي أخلاقية أولًا وقبل كل شيء، لأن القناة المعنيّة تبدو بالنسبة لجمهورها كما لمنتقديها، متعاطفةً في السياسة مع قتَلة الضحايا الذين عرضت جثامينهم لاستدرار عطف، هو نفسه العطف الذي تُنكره عليهم في مكان قتلِهم الفعلي، سوريا، وللتشهير بهمجية هي نفسها التي لا «تراها» سمةً (قد تكون الوحيدة) للنظام الذي قتلهم.

هكذا جسّدت واقعة «صورة الميادين» المعروضة ثم المسحوبة مأزق المانعة القومية واليسارية العربية التي لا ترى عشرات ألوف الضحايا السوريين المذبوحين بنيران النظام المستولي على بلادهم منذ عقود. وإن اضطرّت لرؤيتهم صدفةً أو خطأً، أرادَتهم ضحايا لعدوان إسرائيلي، أو حاولت حجبهم والبحث عن دماء من خارج حدود نزيفهم المتواصل لتغطّي بها وجوهَهم وأسماء مدنهم وقراهم.

وهكذا، جرى محو ضحايا عبر سحب صورتهم عوَض الاعتذار عن «الالتباس» والاكتفاء بتعديل الكلام المرافق للصورة تأكيدًا على حرارة الدماء فيها وعلى التعاطف في كلّ الأحوال مع أصحابها الأطفال وأمّهم حيث صُرعوا، جنوبَ سوريا. وكأنّ المقصود في المحو هو البحث عن مداواة داء (أخلاقي وبصري . سمعي) بواسطة وضع ضحايا في مواجهة آخرين، أو إحلالهم محلّهم لغسل دماء بدماء...

بل مشاريع صهيونية وإمبريالية ومكائد «سايكس بيكوية»، قرّرت بسبب مخاطرها التمترس خلف نظام الأسد «درءًا للعدوان ولدور دمشق التاريخي في التصدّي له» (فوق جماجم السوريين وقبلهم الفلسطينيين واللبنانيين).

أما القضية الثالثة فنحت صوب «العلمنة» المزعومة للنظام، وآثر أصحابها الاصطفاف إلى جانب الاستبداد غير الديني، على ما قالوا، خوفًا من «سيطرة الإسلاميين على الحكم إن هو تهاوى».

بمنطق متهالك كهذا، سوّقت تيارات وشخصيات يسارية عربية وغربية لمواقف مناهضة للثورة السورية، على نحو كان على الدوام يُفاجئ العديد من الكتّاب والناشطين السوريّين محبّبًا آمالهم شهرًا بعد شهر، ربّما لأنهم سهوا عن عدّة أمورٍ أهمّها أنّ معظم أطياف اليسار العربي، الشيوعي تحديدًا، لم تجعل قضيّتي الحرّية والديمقراطية يومًا في صلب أولويّاتها الفكرية أو السياسية. كما أن المعسكر الاشتراكي الذي شكّل قُبلتها كان في ممارساته السلطوية معاديًا للديمقراطية بوصفها مُنتجًا «ليبراليًا» و«بورجوازيًا». حتى إن أكثر أنظمة الاستبداد العربية (وفي مقدّمها النظام السوري) مستوحاة بُناها وأجهزتها المخابراتية وسجونها السياسية من تجارب ذاك المعسكر، بدءًا بتجربته الستالينية وصولًا إلى تجارب تشاوشيسكو وكيم إيل سونغ ومن على شاكلتهم. ولطالما دافع يساريون عرب عن هذه التجارب بحجة أنها كانت تبحث عن الاكتفاء الذاتي، وأن «الشعوب في ظلّها تعلّمت وكانت تستطيع الحصول على المأكل والعناية الصحية».

وهذا الكلام هو نفسه يتردّد في الأوساط اليسارية المدافعة اليوم عن النظام الأسدي. وطبعًا يُضاف إليه «التبرير الفلسطيني» الذي يستنجد

به كلّ مواجه لمأزق سياسي أو باحث عن مبرّر لإجراءات لا تمتّ بصلة لفلسطين وحقوق الفلسطينيين[٤].

على أنه يُمكن إضافة سبب آخر إلى كلّ ما ورد في ما خصّ تأييد بعض اليساريّين اللبنانيين والسوريّين للنظام الأسدي: سبب طائفيٌّ، المعطى الأساسي فيه عداءٌ للسنّة بوصفهم تهديدًا «أكثريًا»، وتجري تغطيته بعلمانوية تواجه التيارات السلفية والظلامية. وليس من قبيل المصادفة أن الأكثرية الساحقة من اليساريّين المدافعين عن الأسد في البلدين ينتمون

٤. جمعت المعاناة المباشرة من النظام السوري ثلاثة شعوب في المشرق العربي. الشعب السوري أوّلًا، والشعب الفلسطيني ثانيًا، والشعب اللبناني ثالثًا. على أن معاناة الشعب الفلسطيني لها معنى خاص، أو بالأصحّ مدلولات خاصة. ذلك أنه بِاسم قضية هذا الشعب جرى سجن الشعوب الثلاثة.
فقانون الطوارئ ومنع الأحزاب والسطو على الدولة والمجتمع في سوريا تمّت انطلاقًا من مقولة «أولوية القضية الفلسطينية». وحروب محيّيات لبنان ارتبطت بالأولوية إياها، تمامًا كما ارتبطت بها التوقيفات والقهر في محيّيات سوريا. ويكفي أن يكون واحد من أبشع مراكز الاعتقال والتعذيب في دمشق مسمّى «فرعَ فلسطين»، ليفهم المرء العلاقة العضوية التي انشأها نظام الأسد بقضية التحرّر الفلسطيني، إذ حوّلها إلى سجن مادي مظلم من جهة، وإلى معتقل رمزي قاتم من جهة ثانية. في الأول، يكدّس معارضيه السياسيين، سوريين وفلسطينيين، ويسِمُهم بالخيانة ومعارضة قضيته «المركزية» فيعاقبهم بالتعذيب والتحقير. وفي الثاني، يُسدل لغة ومصطلحات على العقول، تلجم باللغو المانع خصومه وتعاملهم بوصفهم «أعداء فلسطين» وأعداء رايتها المعتمَدة علمًا للبعث.
هكذا أنشأ النظام شبكات تدجين واغتيال للحريات وتكريس لطغيان عنوانها «فلسطين»! حتى إذا نهض لتحدّيه أحد، أخرج له مضبطة الاتّهام الجاهزة، وشهرها ضدّ من «سوّلت له نفسه التآمر على فلسطين» ثم زجّ به في «فرع فلسطين».
وهكذا أيضًا، وضع النظام برنامجًا كاملًا صار هوية لمُانعين يردّدونه عن ظهر قلب، محوره تبرير كل مويقاتهم بحجة فلسطين، وقراءة العالم بأسره بوصفه عشّ مكائد ودسائس تستهدفهم لأنهم الناطقون –مثل نظامهم– بِاسم فلسطين.

إلى طوائف معيّنة، وأنهم مؤيدون مثلًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية ولحزب الله، وأنهم لا يرون مخاطر ظلامية إلا في المجموعات الإسلامية (وأحيانًا غير الإسلامية) السنّية[٥].

وبالانتقال إلى مواقف بعض اليسار «الغربي»، يمكننا الحديث عن أربعة أمور تفسّر تأييدًا في أوساطه لنظام الأسد.

الأمر الأول هو «معاداة الإمبريالية»، واعتبار أي نظام في العالم الثالث يشتمها أو تهجوه، نظامًا يستحق الدعم (لاحتمال تعرّضه للمؤامرات). وهذا ما صارت تصحّ تسميته بـ«البافلوفية المؤامراتية». ومن المؤكّد أن نظريّة المؤامرة تستهوي في دوائر هذا اليسار أكثر بكثير من مجرّد الحكي «العادي» عن ثورة أو انتفاضة من أجل الحرّية أو رفضٍ لظلم وطغيان. ففي اعتناق نظريّة المؤامرات والتنقيب في المكائد، خصوصًا إن كانت أرضها الشرق الأوسط وثرواته ونزاعاته التاريخية، تشويقٌ وادّعاء فهم لخفايا الأمور ووقوف ثاقب على خُبث العلاقات الدولية يُفرح الباحثين عن تميّز أو عن مظهر خبرة وإدراك بأسرار العالم[٦]. وإن كانت بعض جماعات أقصى اليسار أقرب إلى إدمان نظريات من هذا النوع، إلا أنها لم تعُد تحتكرها منذ فترة. وبذريعتها، يرفض المعنيّون النظر إلى الشعب السوري

٥. يشكّل موقف هؤلاء من حركة «حماس» دليلًا آخر على المذهبية و«البوصلة الأسدية» لديهم. فالحركة الإسلامية التي كانوا يناصرون بحجّة فلسطين تحوّلت في أيّام إلى عدوّ يُشهَّر به وبمرجعيّته الأخوانية ما إن غادر قادتها دمشق وبدّلوا مواقفهم من نظام الأسد (وليس من فلسطين)!

٦. كتبت كاترين غوسيت في مجلة «الإكسبرس» في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ تحقيقًا شاملًا عن الموضوع بعنوان «سوريا أرض إرساليات لأتباع نظرية المؤامرة». وقاربت الموضوع من زاوية المُتداول أوروبيًا مشيرة إلى بعض مصادر النظرية في الوسط الإعلامي، الرقمي منه تحديدًا.

وما يعانيه، ويكتفون بذكر بديهيّات عن المصالح الاقتصادية والصراعات بوصفها «الباطن» الخفي الذي يُفسّر «ظاهر الأمور» وقشورها.

الأمر الثاني هو الهوس بالتحليل الجيوستراتيجي انطلاقًا من ادّعاء معرفة بحقيقة سياسات «الغرب» ضد المنطقة. ولا يمكن إسقاط «العنصرية» من التحليل هذا، إذ أن تجاهل الناس الذين يدّعي الدفاع عنهم وإرشادهم إلى ما لا يقدرون على فهمه بأنفسهم يعني احتقارهم، أو في أحسن الأحوال أدّعاء تفوّقٍ عليهم وإقصاء حقوقهم وكراماتهم عن المعطى التحليلي وتبعاته. أكثر من ذلك، يعبّر النظر إلى الثورات والانتفاضات الشعبية بوَصفها صنيعة لخارج معادٍ عن أن الناس (السوريين) ليسوا أكثر من أدوات غبيّة يجري تحريكها عن بُعدٍ ويُتحكّم بها، فترمي بنفسها إلى التهلكة.

الأمر الثالث هو «الثقافوية» التي لا تستهول العنف في دنيا العرب والمسلمين، إذ تعدّه من آليات النزاعات وفضّها «المعهودة» لدى هذه الشعوب، لا يستوجب ممارستها في ذاته وبمعزل عن أي أمر استنكارًا وتجريمًا.

والأمر الرابع هو «الإسلاموفوبيا»، التي تجعل هؤلاء اليساريين في الموقع نفسه تمامًا مع أقصى اليمين المجاهر بعنصريّته، إذ يعلنون تفضيلهم أيّ دكتاتور ولَو قتل مئة وعشرين ألفًا (من المسلمين!) على اعتبار أن إسقاطه أو اللجوء إلى صناديق الاقتراع من بعده قد لا يأتي بغير «الملتحين» (أو أشقّاء القتلى إياهم) الذين لا يمكن «جينيًّا» أن يمارسوا يومًا الديمقراطية.

أثر الصورة واللامبالاة

بذلت بعض وسائل الإعلام الغربية جهودًا كبيرة لتغطية «الحدث السوري» على نحو مهني يشرح معطياته. لكن وسائل إعلام أخرى

بحثت عن الإثارة وعن الصور التي تُحدث الصدمات، خارج المشاهد المألوفة التي لم تعُد بعد أشهر مديدة من التظاهرات ثم القتال تجذب كثرة متابعين. وقد وفّرت لهذه الوسائل، في العام ٢٠١٣، بعض الحالات العنفية التي مارسها مقاتلون من الثورة وجهاديّون وفدوا إلى سوريا لأسباب تخصّهم وحدهم، مادّةً تداولتها على نحو حوّلها (عن عمد أو نتيجة أثَرِها) إلى عامل سياسي خطير. ووفّرت لهذه الوسائل أيضًا أجهزة المخابرات السورية بمساعدة من سياسيين وإعلاميين عرب، مواضيع تلبّي رغبتها في الوقوع على ما يُدهش أو يفتن (أو يثير الغثيان). ولعلّ استعراض حالتَين شهيرتين يشرح ما نذهب إليه.

الحالة الأولى–التي تكرّرت حوادثها في توقيتين: مرّةً حين جرى الحديث عن احتمال تزويد المعارضة السورية بأسلحة حديثة، ومرّةً ثانية بعد مجزرة النظام الكيماوية في الغوطة ـ أظهرت رجلَين محسوبَين على الثورة في حالة من الهمجية القصوى: واحد يهمّ بالتهام قلب جندي قتيل، وآخر بقطع عنق متّهم بعمالةٍ للنظام.

ففي شهر أيار/مايو ٢٠١٣، استحوذت واقعة أكل قلبٍ (أو شروعٍ في الأكل) قام بها مقاتل سوري اسمه أبو صقّار في منطقة حمص على صخب كاد يحجب الكثير من الأمور التي تستحقّ النقاش. وظهّرت الحادثة إلى حدّ بعيد الانحدار الأخلاقي لِوسائل الإعلام المعنية كما لِبعض السياسيين الباحثين عن تبريرات لتمنّعهم عن التدخّل أو التعاطي في الشأن السوري. ذلك أن ما قام به الرجل المشوّه نفسيًا والمضطرب عقليًا كان فعل توحّشٍ معطوف على مشهديّة فظيعة تلقّفتها الكاميرا وغذّت من خلالها مخيّلات خوف ومشاعر ذهول وقرف. والأخطر ربّما، أنها عمّمت إثارةً وأسقطتها على حالة بدا معها أكل القلوب

سلوكًا يخرج من إطاره الفردي ليصبح وكأنه طقس (ثوري سوري) عام. فما دلالة أن تتراجع وقتها على الشاشات وفي صفحات الصحف أخبارُ القتل اليومي لعشرات المواطنين طيلة أسابيع، وأن تحتلّها فجأة ـ الواحدة تلو الأخرى – صوَر مقاتل يهمّ بابتلاع قطعة لحم انتزعها من جثّة مقاتل آخر؟ وما معنى أن يتناسى مسؤولون وصحافيّون تعذيب ألوف المعتقلين بالسكاكين وضربهم بالقضبان الحديدية، وأن تصدمهم في المقابل «كانيبالية» آنية ظهرت سماتها في سلوك مرَضي؟ وما مغزى أن يحدث كل ذلك في لحظة كان يجري فيها التداول باحترام وعودٍ بتسليح الثوار السوريين؟

قد لا يكون التفسير لهذه الحالة سياسيًا (تآمريًّا!) بالضرورة. وهو ربما أخلاقي – مهني يرتبط بتقييم الإعلاميين للصدمة المتوقّعة عند المشاهدين أو القرّاء. لكّن مؤدّياته لا يمكن ألّا تكون سياسية. فأن يتخيّل الناس موتًا تحت وطأة القصف الجوّي وأعمدة الدخان المتصاعد من البيوت المدمّرة فوق جثث غير مرئية، أمر لا استثنائية مشاعريَة فيه ولا صدمة تُفضي بالضرورة إلى موقف. أما أن يروا رجلًا واقفًا بكامل تفاصيله، وبيده قلب انتزعه من جسد عدّوه المسجّى ليأكله، فالقصة «واقعية» ومدعاة نفور من بشر يندفعون نحو حيونة يلتهمون فيها بعضهم. بهذا، يبرز الفارق بين تحوّل موت عشرات الألوف بأساليب قتال «حديثة» وبأسلحة «غربيّة» إلى خبر تجريدي لا رائحة دم فيه تُثير الهلع، وبين قدرة موتٍ واحد يُصوَّر قلب صاحبه وهو في طريقه إلى أمعاء قاتله على جذب الانفعالات وتكثيفها تجاه «فعلة بدائية» شنيعة.

هكذا تحوّل مشهد الرجل الذي أكل قلبًا، ثم الرجل الذي ظهر في الصحف في ٣١ آب/أغسطس – بعد عشرة أيام فقط على مجزرة

الكيماوي- يقطع عنقًا لشخص قيل إنه موالٍ لنظام الأسد إلى واجهتين واقعيّتين اختفت خلفهما صور افتراضية لمئة وعشرين ألف ضحية. وهكذا أيضًا غطّت هاتان الصورتان بتوقيتهما وزمان احتلالهما الشاشات والصفحات على زمن قصير سبق كلّ واحدة منهما هو ذلك الذي عاشت فيه صور أطفال البيضا وبانياس المقتولين، أو الغوطتين الشرقية والغربية المختنقين، التي كانت بدورها قد طوت زمن مجازر سبقتها.

الرجل الذي أكل قلبًا وزميله الذي جزّ عنقًا، قاما نتيجة فعلتيهما بأكل قلوب الكثير من الضحايا الذين ادّعيا الثأر لهم. والصورتان المُحتفى بفضائحيّتهما جعلتا من هذا التوحّش ذريعة يختبئ خلفها كثرٌ لإشاحة نظرهم عن أصحاب الطائرات والصواريخ والبراميل المتفجّرة، الذين يقطعون الأعناق ويأكلون الأطفال والنساء والرجال أحياءً، كاملين.

الحالة الثانية الشهيرة التي حازت جانبًا كبيرًا من الاهتمام لمقدرتها على الإثارة، هي تلك التي تداولها الإعلام شرقًا وغربًا في شهرَي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ تحت مسمّى «جهاد النكاح» في إشارة إلى «دعارة شرعية» أو نكاح يشغل المنضوين في الثورة السورية تطوّعًا أو استقدامًا لخدمات «جهادية» مدفوعة الأجر!

وقد استثارت المسألة إعلاميين وكتّابًا غربيين، وجدوا فيها موضوعًا «إكزوتيكيًا» يمكنه جذب اهتمام كبير، إذ يكمّل تخيّل «المجاهدات المحجّبات» في أوضاع معيّنة صورة الرجل آكل القلوب وصديقه قاطع الأعناق ليجسّدان لوحات «إستشراقية» أو تهيُّؤات نمطية لشرق (إسلامي) مليء بالوحشية والبدائية البهيمية.

والتدقيق في الهجس في هذا الموضوع، لا سيّما في أوساط علمانية عربية (في تونس بشكل خاص) أو يسارية ـ طائفية (في لبنان) يُحيلنا إلى فئات ثلاث: فئة تعدّ نفسها من دعاة التحرّر الجنسي، فإذا بها تستهول الأمر وتراه دليلًا على «انعدام الشرف»؛ فئة ثانية لا ترى عادة في الدعارة أمرًا صادمًا، وتدّعي تعاطفًا مع ضحايا الاستعباد الجنسي، لكنها تُذهل هنا وتكتب الأطروحات حول «هؤلاء المنحطّين والمنحطّات» وما يقومون به من تعميم للرذيلة في سوريا؛ وفئة ثالثة تمارس «زواج المتعة» ولا ترى فيه علامات «انحلال» أو تشريعًا دينيًا للجنس المؤقّت، لكنها تنفر من «جهاد النكاح» وتبحث عمّا يثبت وقوعه في تصريحات بعض الموتورين أو المغفّلين لتصرخ «وا أخلاقاه».

وتحوّل بعض المنضوين ضمن الفئات الثلاث المذكورة إلى ما يشبه الناشطين في المراصد أو المراكز التوثيقية: يبحثون عن تصريح هنا أو شهادة هناك ليجعلوا الأمر خبرًا أول في وسائل إعلامهم يحجب يوميًا صور القتلى والمعذّبين والمشرّدين من ضحايا نظام الأسد[٧].

الأنكى من كل ما ورد، أن هذه الضجة وهذا الهياج وما حيك حوله من قصص في دول عربية وما تبعه من تغطية للأمر في وسائل إعلام غربية، لم يستند إلى غير شائعات عن حالات جدّ محدودة، وأن الظاهرة بأكملها كانت على الأرجح مُفبركة مخابراتيًا من قبل النظام

٧. ردّ لهم النظام التحية بمثلها، فأرشدهم عبر «قناة الدنيا» والفضائية السورية في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر إلى قاعات ومراحيض «جهاد النكاح» التي عثر عليها «الجيش العربي السوري» في بناية نجح في التقدّم إليها في حي برزة (المتاخم لدمشق) بعد عام من الحصار والقصف البري والجوي عليه!

السوري وبعض أعوانه في تونس والجزائر حيث انتشر الحديث حولها[٨]. وهي حتى لو لم تكن كذلك، فلا شيء فيها مثيرٌ للاهتمام الخارق خارج سياقات أبحاث أنثروبولوجية وسلوكية، يمكن الركون إليها في يوم يكون اللقاء بالمجاهدات والمجاهدين المعنيّين (إن وُجدوا) متاحًا، أو في يوم تكون صواريخ السكود وطائرات الميغ وسكاكين الشبيحة قد توقّفت (أو أوقفت) عن اغتيال السوريين والسوريات في طول البلاد وعرضها.

في الحالتين المذكورتين إذًا، تكوّنت ملامح صوَر لوضع سوري يتساوى أطرافه إجرامًا وجنونًا. وأمام سويّة كهذه، ازداد البحث في سبل التدخّل الدولي صعوبة، وازداد «الرأي العام» ضياعًا وارتياحًا في خيارات العزلة والحياد التي تصبّ لصالح الأسد وحلفائه.

عن التعقيد وعدم التصديق

أضيفت ابتداءً من العام ٢٠١٢ إلى كلّ ما ذُكر، وفي لحظة احتدام الأوضاع في سوريا وحاجة السوريّين إلى تضامن دولي معهم، مجموعة مقولات أُخرى تبرّر اللامبالاة وعدم الرغبة بالتحرّك والتضامن. وشاعت هذه المقولات في بعض الأوساط السياسية في أوروبا والولايات المتّحدة الأميركية، وتركّزت على أمرين.

٨. لِقراءات حول الموضوع تمكن العودة إلى مقالَات إينياس لوفيربيه «سيخيب أملكم: جهاد النكاح غير موجود» (بالفرنسية) في مدوّنته «عين على سوريا» في «جريدة لوموند» في ٢٩ أيلول/سبتمبر، وديانا مقلّد في جريدة «الشرق الأوسط» في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، ودايفيد كينير «عذرًا، جهاد النكاح التونسي تزوير» (بالانكليزية) في «فورين بوليسي» في ٢٦ أيلول/سبتمبر وكريستوف رويتر «جهاد النكاح وأكاذيب أخرى» (بالألمانية والانكليزية) في شبيغل في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وقد ترجم النص الأخير، الى العربية، ياسر الزيات لصالح موقع الجمهورية.

الأوّل، خشية كثرة من الأحزاب والحركات المواطنية والأفراد من إبداء آراء حول «الصراعات» في الشرق الأوسط والهروب من الأمر بحجّة أن المسائل هناك «معقّدة» يصعب فهمها، إذ تتداخل فيها النزاعات وتشتدّ النزعات الدينية التي غالبًا ما تتمدّد تأثيراتها عبر البحر المتوسط نحو ضفافه الشمالية[٩]. و«صعوبة الفهم» المتخيّلة هذه سبب كافٍ للابتعاد عن موضوعها، حتى ولو كانت فيه عناصر شديدة الوضوح، وحتّى ولو كانت حوله كتابات كثيرة تتيح بِيُسرٍ تبديد كلّ صعوبة.

الأمر الثاني، إصرار قطاعات واسعة من الرأي العام ـ بتأثير من السياسيّين ومن وسائل الإعلام والصوَر – على أن ما يجري في سوريا «حرب أهلية» لا يُعقل أن تقع المسؤولية فيها على طرف واحد[١٠]، ولا ضرورة بالتالي لإقحام النفس فيها والتصريح بتقديرات أو اتّخاذ تدابير تجاهها.

---

٩. نشر تجمّع «أبو نضارة» السينمائي السوري مقالًا في جريدة «لوموند» في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ تحت عنوان: لنرفض خرافة «الشرق المعقّد»، وفيه تفكيك لهذه الفكرة وللذرائعية التي تبعتها بهدف التمنّع عن أخذ موقف تجاه المأساة السورية.

١٠. للمصطلحات أهميّة قصوى، والاستبدال الذي تمّ لعبارة «الثورة السورية» بـ«الحرب الأهلية» أو «الأزمة السورية» في وسائل إعلامٍ ومؤتمراتٍ ساهم في إظهار «الأطراف» جميعها مسؤولة عمّا يجري، على نحو بدا فيه النظام طرفًا مثل غيره. وإذا كانت الثورات تتضمّن عادة عناصر أو خصائص الحروب الأهلية بمعنى أن المواجهات فيها تدور داخل البلد الواحد وأنها تمزّق النسيج الاجتماعي وأن القواعد الأهلية للأنظمة المستهدفة قد تشترك فيها دفاعًا عن أنظمتها، إلا أن في ذلك ما لا يغيّر من ضرورة الإبقاء على وصفها في سوريا ثورةً طالما أن المنتفضين فيها أكثرية شعبية واجهت سلميًا ثم قتالًا نظامًا راسخًا يملك لوحده الأسلحة الثقيلة ومؤسّسات العنف المنظّم والقدرة على تسخيرها.

وقد أكّد ما جرى بعد المجزرة الكيماوية وضعف ردّة الفعل عليه، حالة الملل من الوضع السوري لطول أمد الثورة (وللتقييم المتسرّع لنتائج الثورات في مصر وليبيا وتونس)، وأكّد كذلك نزعة متنامية لعدم تصديق أخبار الأهوال الآتية من سوريا، والتشكيك بهويّات المسؤولين عنها (والتساؤل عن مصلحتهم في ذلك)[١١].

وكلّ هذه العناصر تضافرت ضدّ المشهد السوري الأساسي الأول، غير المستعصي على الفهم وغير المحتاج إلى كثير عناء لأخذ موقف أخلاقي وسياسي تجاهه: أكثرية شعب تثور ضد نظام يحكم سوريا منذ العام ١٩٧٠، ولا يتردّد في ارتكاب المجازر وفي سجن الناس ونفيهم ونهبهم من أجل الحفاظ على سلطته (العائلية) وامتيازاته (المافياوية). أما الصراعات الإقليمية والدولية، وأما المصالح والبرامج السياسية والتحالفات والمخاوف، فشأنها شأنٌ يُبحث ويمكن التعبير عن المواقف والمحاذير (اليسارية كما اليمينية) تجاهه، فقط بعد التعبير عن الموقف الحاسم من «أصل الحكاية»: حق الشعب السوري في الكفاح حتى التحرّر من حكم الاستبداد.

---

١١. راج السؤال لفترة عن مصلحة النظام في استخدام الكيماوي أو عن منطق قتله العشوائي لمدنيّين. المثير في السؤال هو، بمعزل عن تطوّرات الوضع العسكري وعن البُعد السيكولوجي الذي أراد النظام من خلاله تحطيم إرادات الناس المقاومين له وإظهار حصانته ولَو ضربهم بالكيماوي، أنه لم يعتبِر من أن النظام سبق وقصف سوريا على مدى عامين على نحو فاقت تدميريّته وإجراميته فظاعة المجزرة الكيماوية، ولم يتساءل عن أسباب اعتماد النظام مباشرة بعد المجزرة سياسة الحصار والتجويع لنفس المنطقة التي ضربها، ورفض علنًا وساطات دولية لفك الحصار أو تخفيفه عنها رغم التقارير التي أكّدت حصول وفيّات بين المدنيين فيها نتيجة شحّ المواد الغذائية والأدوية...

خاتمة
الثورة اليتيمة، الثورة المستمرّة

بعد ألف يوم تقريبًا من الثورة، وبعد استكشاف بعض القضايا المحيطة بها أو المنبثقة منها، ماذا يمكننا أن نستخلص إن نظرنا الى نظام الأسد والمجتمع السوري والى العالم؟

ممانعة وحداثة وبربرية

وَفّق النظام السوري في خطابه وتقديمه لصورته بين ركائز ثلاث: «ممانعة» يكسب فيها قوميّين ويساريّين ومناهضين للإمبريالية؛ وعداء للإسلاميّين يقرّبه من بعض الدوائر في الغرب ومن العلمانويّين عامة؛ ومظهر حداثي يُبرزه في موقع المتقدّم على محكوميه، ويُرضي به مقلّدين سطحيّين لما يعدّونه «غربًا» أو مدّعي تقدّمية في سوريا نفسها.

واعتمد النظام الركائز إياها لممارسة أقصى درجات التوحّش في سحقه للناس الثائرين عليه. وما بدا ويبدو عشوائيًا في عنفه ما هو إلا جانب واحد من مشهد العنف المكتمل. فالتدقيق في تفاصيل هذا المشهد وفي

أرقام الضحايا يُظهر – إن خلال المرحلة السلمية للثورة (آذار–آب ٢٠١١)، أو بعد انطلاق العمل المسلّح واتّساعه بالتوازي مع استمرار النضال السلمي (أيلول ٢٠١١ حتى حزيران ٢٠١٢)، أو بعد تحوّل القتال الى عنصر حاسم في مسار الصراع (منذ تموز ٢٠١٢)–أنّ لتوزيع العنف من جانب النظام الأسدي خيارات اجتماعية – طبقية ومناطقية وطائفية. وهذا يشمل عمليّات قمع المتظاهرين، وعمليات تعذيب المعتقلين، وصولًا الى عمليّات القصف الجوي والصاروخي والمدفعي، وانتهاء بالمذابح والإعدامات والضرب بالكيماوي. وليس مردّ الإفراط في العنف ضد بعض المناطق الريفية (ومراكزها المدينية) أو ضد بعض ضواحي المدن مرتبطًا بكونها معاقل للثورة ومهدًا لها فقط. فبعد شهر من التنكيل بأهل درعا وقرى حوران من باب الانتقام منهم، لمجرّد تفكيرهم بالثورة، ومن باب تقديمهم أمثولة لغيرهم، بدأت خارطة العنف تسابق خارطة انتشار الثورة وتستبق وصول التظاهرات أحيانًا مستهدفة، أو بالأحرى مُستسهلة استهداف، الفقراء. فإن استثنينا مدينة حمص، التي ذكرنا خصوصيّتها الجيو ـ مذهبية، نرى أن ضواحي دمشق وريفها ثم المناطق الريفية المحيطة بإدلب وحماه وحمص وحلب وبعض قرى اللاذقية ومخيّم الرمل فيها ومنطقة دير الزور، كانت منذ البداية الأشد تعرّضًا للقسوة والقتل والتنكيل والترويع. ذلك أن قسمًا كبيرًا من أبناء هذه المناطق وبناتها هم من «المُستخفّ اجتماعيًا» بهم. فمنهم يأتي عمّال مياومون وصغار موظّفين في المدن، ومنهم تأتي نسوة عاملات في التنظيف المنزلي، وبينهم يعيش مزارعون وبائعو خضار. ومظهر هؤلاء جميعهم محافظ، وملبس كثرة منهم تقليدي، ما يجعل المخيّلة «العنصرية» (البلهاء) طبقيًا واجتماعيًا لكثر من أنصار

النظام (أو «الصامتين» والخائفين) تستغرب خروجهم مطالبين بالحريّة متمسّكين بالكرامة. فكيف لقوم مثلهم أن يتظاهروا مطالبةً بقيمة «حداثيّة» (ومنظور إليها بوصفها «غربيّة») وهم يرتدون ملابس أقل ما يقال فيها إنها منافية للمظهر الحداثي؟ أكثر من ذلك، كيف لهم أن يطالبوا بالحريّة وهم الأكثر «محافظة» في مجتمعهم (وتحجّبًا) والأكثر «ارتباطًا دونيًا» بأرباب العمل وأرباب السلطة؟

يضاف الى هذا أن العنف إذ يصيب الفقراء بمظهرهم المحافظ قد يُحدث مقدارًا أقلّ من الانفعالات العاطفية تجاههم لدى من لا يجد فيهم ما يُشبهه. وهم أصلًا يتعرّضون دوريًا له في حياتهم وشقاها، كما أنهم ضحايا لظلم اجتماعي لا يثير بالضرورة تضامن الطبقتين الوسطى – العليا والغنيّة المدينيّتين معهم. وأن يكمله إطلاق نار وصواريخ من جيش ومخابرات لحماية «دولة عصرية»، فالأمر مدعاة شماتة في أوساط الموالين، أو إن لم يبلغ حدود الشماتة، فتِرداد لوم الضحايا على «ما جنوه على أنفسهم» سائدٌ في نفس الأوساط.

ويُعطف على الاستهداف المذكور، المبني على استسهال قتل الفقراء، استهداف آخر غير مستقلّ عنه تمامًا، يرتبط بالمسألة الطائفية. فليست صدفة أن يكون ضحايا القصف والقتل والمجازر بأكثريّتهم الساحقة من السنّة (الريفيّين) أو سكّان الضواحي. ذلك أن الأمر يرتبط بثلاثة عوامل: الأول مباشر، ومردّه أن قاعدة الثورة الحربية (المقاتلة) هي بشكل أساسي سنيّة طرفيّة. الثاني غير مباشر ويرتبط بما أراد النظام تظهيره وكأنّه «صراع بين كتلتين على السلطة: كتلة سنيّة وأخرى علوية». وهو، بعدَما كان يتجنّب الموضوع الطائفي علنًا في السابق حرصًا على علاقاته العربية وعلى صورته «كنظام وطني»، لعب به

لاحقًا وعلى نحو سافر ليس لاستقطاب الأقليّات وشدّ عصب الطائفة العلوية فحسب، بل أيضًا لتدهور علاقاته مع بعض حلفائه السابقين (تركيا وقطر وقبلهما السعودية)، ولتخويف المسيحيين من الأكثرية السنّية في لحظة تقدّم في كامل المنطقة لجماعة الأخوان المسلمين وغيرها من قوى الإسلام السياسي. وفي هذا ما لا يرى فيه تناقضًا مع «ادّعائه العلماني». فأقلّيته التي لا تُخيف ديموغرافيًا، هي أيضًا أقلّية لا قدرة لها على الهيمنة دينيًا، وتسلّط أفراد منها وجماعات هو تسلّط سياسي ومافياوي ـ مخابراتي. وبالتالي حتّى لو وظّفها في المعركة فستبدو مدافعة عن نظامه «العلماني» في وجه قوى سنّية (متشدّدة). السبب الثالث، وربّما الأهم، أن النظام يُمعن في قتلٍ يستهدف سوريّين سنّة لأنهم تحديداً «أكثرية». فالأكثريات في عالم اليوم تبدو كأنّها لا تستجلب خشية على مصيرها مثل «الأقليّات» التي يُعدّ تعرّضها للتهديد أو للقتل مدعاة استنفار حفاظًا على «وجودها». والنظام السوري الخبير بالعنف ومسالكه أدرك هذا الأمر منذ البداية. فأن يموت عشرات الألوف من السنّة وهم الملايين في سوريا وعشرات الملايين في المشرق (وقرابة المليار في العالم!) فالأمر ليس تهديدًا وجوديًا لجماعة بحالها. والتسنّن هو مذهب العامة ممّن يُثيرون الخوف أو الريبة لدى مذعوري الأقلّيات ولدى الحريصين على «مفهوم التنوّع والتعدّد» الإثني والديني في المنطقة. كما أنه المذهب الذي تبدو الحركات الدينية المنبثقة منه الأشدّ تطرّفًا، ولصورتها النمطية في أكثر أوساط الرأي العام في الغرب وقعٌ سلبي يربط أنظمة الخليج العربي بأسامة بن لادن، ويربط الطالبان بأبي مصعب الزرقاوي، ويعرّج على شبّان «التعصّب» وأزمات الهوية والاندماج في ضواحي المدن الغربية نفسها.

وفي المقاربة الطائفية – السياسية إياها، يظهر جليًّا أن النظام لم يُمارس العنف بجرعات عالية ضد الأكراد والاسماعيليين والدروز مثلًا في تظاهراتهم، على الرغم من أن مدنًا مثل عامودا والقامشلي وسلميّة، والى حدّ أقلّ السويداء وبلدات من جبل العرب، شهدت تظاهرات واعتصامات كان بعضها حاشدًا ودوريًا. مع ذلك، قنّن النظام عنفه ضدّها ضمن مقاربة «قضية الأقلّيات» كي لا يترك مجالَ تكذيب لروايته الرسمية حول «التطرّف الإسلامي» و«العصابات المسلّحة والجهاديّين». كما أنه في «المسألة الكردية» بلور استراتيجية قامت على منح جنسيات كانت ممنوعة طيلة عقود على الأكراد، وترك (كما أسلفنا في الفصل الثاني) لبعض قواهم المسلّحة الانتشار في مناطق واسعة في الحسكة من دون صدامات، ما عنى أيضًا التسامح مع احتمالات استفادتها من النفط ومن إدارة معابر مع العراق وتركيا (ليحيّدها أكثر عن الصراع معه).

بهكذا فاشية واجه النظام السوري الثورةَ[1]، ووظّفها في معركة أنفق الإيرانيون مليارات لدعمها وغطّاها الروس (ومعهم الصينيّون) وانحاز إليه فيها يساريّون غربيّون ويمينيّون عنصريّون وعلمانيّون دعاة مناهضة «للتطرّف الإسلامي». وبنيران هكذا فاشية، قُتل عشرات ألوف الناس المكافحين في سوريا وعُذّب الملايين، واستمرّت الثورة.

١. يقدّم مقالا ياسين الحاج صالح «في الجذور الاجتماعية والثقافية للفاشية السورية» و«في الشبّيحة والتشبيح ودولتهما» المنشوران في العددين ٥ شتاء ٢٠١٢ و٧ صيف ٢٠١٢ من مجلة «كلمن» تحليلًا معمّقًا لما تحمله فاشية النظام الأسدي من تسلّط مطلق وفراغ قيمي وفكري وحداثة ظاهرية مفرغة من معنى الحداثة نفسها، متلازمة مع ممارسة حادة للعنف ولخرق القانون والتباهي بهذا الخرق وسحق المعترضين عليه.

الثورة الجذرية

قد يكون واحدٌ من أسباب صمود الثورة السورية حتى الآن أمام آلة القتل المهولة المسلّطة عليها هو مقدار الجذرية في ما تنطوي عليه: ليس في اللغة والشعارات وتفجّر الطاقات الإبداعية كلّها فحسب، بل كذلك في عمليّة الهدم التي ترافقها لكل المنظومات التي سحقتها لعقود وللشعارات التي برّرت (رياءً) ذلك السحق. وهي لذلك «تنعف» مجتمعًا وتُخرج أحشاءه. وفي هذا أيضًا واحد من مكامن خطورتها، إذ صار فيها اليوم عنف بمقدار ما كانت فيها طاقة على احتمال العنف المسلّط ضدّها ونبذه قبل ألف يوم. فبين أحمد البياسي (الذي أعلن في العام ٢٠١١ مواطنيّته وأظهر بطاقة هويّته لينفي نفيَه من بلدته البيضا حين ادّعى إعلام النظام أن مشهد الدوس على رؤوس الناس ـ وأحمد منهم ـ لم يكن في سوريا) وبين آلاف الشبّان الجاهزين للموت والقتل على الجبهات وفي مواجهة الطائرات والصواريخ في العام ٢٠١٣ مسافة قطعها جزء من السوريّين بسرعة، وليس من المؤكّد بعد ذلك أن يعودوا بنفس السرعة الى المسالمة والبحث الهادئ في عدالةٍ وحقوق إنسان لم يطعنها النظام الفاشي وحده (وهو تعريفًا عدوّها اللدود ولهذا ثاروا عليه)، بل طعنها معه العالم الذي شاهد مقتلة على مدى أشهر طويلة وتمنّع عن وقفها، بحجّة الخوف من بدائلها أو من التطرّف الذي قد يأتي بعدها!

العالم الميت

لا ينفع في السياسة التحسّر على الفرص الضائعة. لكنه ينفع في تفسير تفاقم الحالات وتعقّدها، وينفع أيضًا في تبيان «النبوءات الذاتية التحقيق» التي يُطلقها أطراف عن خوف أو عن رغبةٍ تحقُّقٍ للكوابيس.

ولعلّ ما جرى في سوريا هو مزيج من النبوءات المذكورة ومن سوء التدبير في المقاربات الديبلوماسية ومن صعوبة اللحظة السياسية التي شهدت صراعات إقليمية وعالمية انعكست سلبًا على أكثرية السوريّين، إن لجهة حجب الأسلحة النوعية عن ثورتهم ليدافعوا عن أنفسهم (ويقلّصوا الأضرار)، أو لجهة التمنّع عن تحريك الملفّات القانونية ضد النظام حتى بعد مجزرته الكيماوية التي يتمّ التطبيع مع حصولها بعد بدء برنامج إزالة أدواتها، أو لجهة الاستمرار في التشكيك بأن إسقاطه لو جرى تعجيله لَقصُر أمد الصراع وتراجعت أعداد ضحاياه.

وإن كانت تعقيدات العلاقات الدولية وأخطاء التقدير المتراكمة يصعب فعل الكثير تجاهها اليوم، غير أن لا شيء يبرّر في المقابل العجز أو المماطلة أو عدم الاكتراث تجاه المأساة الإنسانية التي تلتهم السوريين والسوريات كبارًا وصغارًا بفعل التشرّد أو القصف والمجازر ووصول الجهاديين الظلاميين، وبفعل المجاعة والأوبئة التي يفرضها النظام على مناطق بأكملها لدفع أهلها الى الاستسلام أو التحوّل أشباحًا تبحث عن النجاة لا أكثر.

لا عذر للعالم تجاه ما يجري وسيجري في سوريا وفي المهاجر ـ المنافي حيث التشرّد واللجوء، ولا في البحر حيث اليأس أو الغرق. ولا عذر لعالم لا يتدخّل ضد «همجيّة النظام» بحجة تفضيلهاعلى «همجية الجهاديّين» (حاجبًا بهم ملايين السوريّين)، لأنه إذ يتمنّع يحصل حينها – كما ينبّه فاروق مردم بك – على الهمجيّتين[٢].

٢. حاجج مردم بك في نصّ (منشور في ٢٦ أيلول ٢٠١٣ في موقع ميديابارت) بعنوان «في مواجهة البربريات من الضروري التدخل في سوريا» ضد فكرة أن إسقاط بشار سيأتي بالجهاديين وقال إن عدم إسقاط بشار سيعرّض سوريا لبربرية بشار والجهاديين على حدّ سواء.

الثورة اليتيمة

ليس في الثورات حساب ربح وخسارة يحكم الفرضيّات والاحتمالات. فالثورات تقوم غالبًا في وجه المستحيل، وبمجرّد قيامها واستمرارها تحقّق جزءًا من أهدافها: عودة الناس الى الحرّية، الى الحياة والى تملّكها ولَو كان الموت المفروض أحيانًا ثمنًا لذلك. والثورة السورية حقّقت، بهذا المعنى تحديدًا، الكثير حتى الآن رغم اليتم والآلام العظيمة... ولا يبدو في أي حال أنها ستتوقّف.

الفهرس

تمهيد ٧

مقدمة: الثورات العربية و«الاستثناء» السوري ١١

I. «سوريا الأسد» ودعاية الممانعة والحداثة ٢١

II. الثورة والهمجية ٥١

III. ملامحُ لِـ«سوريا الداخل» ٨٥

IV. حلفاء النظام و«حلفاء» الثورة ١١٣

V. مقولات ضد الثورة ١٤٣

خاتمة: الثورة اليتيمة، الثورة المستمرّة ١٦١

تمّ إخراج هذا الكتاب
في مؤسسة درغام، بيروت
كانون الأول ٢٠١٣
لحساب دار «شرق الكتاب» للنشر

يحاول هذا الكتاب أن يقرأ بعضاً من أوجه الثورة السورية وردّ نظام الأسد الشديد الضراوة عليها. كما يحاول أن يعرض للتحالفات الخارجية للنظام وللمعارضة ولتداعيات الأوضاع الإقليمية والدولية على الواقع السوري. ويحاجِجُ الكتاب ضدّ مقولات خصوم الثورة الذين شكّكوا بها وبمشروعيّتها منذ يومها الأول، باحثاً في أسباب تمنّع قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي عن مناصرتها أو عن إظهار تضامنٍ إنساني واسع مع الشعب السوري في مأساته وفي كفاحه المرير من أجل الحرّية.

زياد ماجد
كاتب لبناني،
أستاذ دراسات الشرق الأوسط والعلاقات الدولية في الجامعة الأميركية في باريس.

POLITIQUE - ESSAI, ANALYSE, CRITIQUE - LITTERATURE
سوريا الثورة اليتيمة
DEPARTEMENT LIVRES ARABES
20000 L.L.

شرق الكتاب